كوردستان

يصدرها الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

العدد (764) 15-11-2025 م - 2725 ك | نصف شهرية | Rojnamakurdistan.com

الاتحاد الأوروبي ينظّم «يوم الحوار» لأول مرة في دمشق دعماً للمجتمع المدني السوري

يُنظّم الاتحاد الأوروبي، النسخة التاسعة من فعالية «يوم الحوار»، وذلك للمرة الأولى في العاصمة السورية دمشق بعد أن كانت تُعقد سابقًا في بروكسل ضمن إطار مؤتمرات بروكسل حول سوريا.

ويأتي تنظيم الحدث، اليوم الجمعة 15 تشرين الثاني 2025، ليعكس التزام الاتحاد الأوروبي المستمر بدعم الشعب السوري، ويركّز هذا العام على دور المجتمع المدني داخل سوريا، بعد سلسلة من المشاورات التحضيرية التي أجريت في مختلف المحافظات. وتقام الفعالية بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والسلطات الانتقالية السورية، وفق بيان للاتحاد الأوروبي أمس الجمعة.

وقالت الممثلة العليا للشؤون الخارجية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية، كايا كالاس، «بعد عقود من الديكتاتورية القمعية، بات أمام سوريا فرصة لإعادة بناء بلدها بما يعكس إرادة شعبها

اللجنة المركزية لـ PDK-S تهنئ الرئيس بارزاني بمناسبة الفوز الكبير للديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات النيابية العراقية

قدّمت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا التهنئة للرئيس مسعود بارزاني بمناسبة الفوز الكبير لقائمة الحزب 275 في الانتخابات النيابية العراقية، وتخطي حاجز المليون صوت.

فيما يلي نصّ رسالة تهنئة الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا للرئيس البارزاني

إلى فخامة الرئيس مسعود بارزاني الموقر
رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق

تحية واحتراماً:

بمناسبة الفوز الكبير الذي حقّقه الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق في انتخابات البرلمان العراقي، وتصدّره على مستوى عموم العراق وإقليم كوردستان، متجاوزًا حاجز المليون صوت، وبفارق ملحوظ، نتقدّم إلى فخامتكم بأحرّ التهاني وأصدق التبريكات باسم قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا، وكوادره وجماهيره الوطنية.

إنّ هذا الفوز الكبير ما هو إلا ثمرة نضال تاريخي طويل، وتجسيد حيٍّ لثقة جماهير كوردستان ببرنامج الحزب الشقيق ونهجه القومي والوطني المبني على نهج البارزاني الخالد الذي رسّخته قيادتكم الحكيمة، كما أنه يعكس وفاء أبناء شعب كوردستان لتاريخ هذا الحزب المشرّف ودوركم الريادي في الدفاع عن حقوقه المشروعة.

إننا إذ نشارككم هذا الفخر والاعتزاز، نتقدّم بأكثر من مليون تهنئة لفخامتكم، وللقيادة الموقّرة في الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ولشعب كوردستان العظيم، ولقوات البيشمركة الأبطال، ولعوائل الشهداء الذين ضحّوا في سبيل حرية وكرامة كوردستان.

راجين لفخامتكم دوام الصحة مع العمر المديد، وللحزب الديمقراطي الكوردستاني مزيدًا من التقدُّم والازدهار في خدمة قضية شعبنا الكردي العادلة.

مع خالص التقدير والاحترام
اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
2025/11/12

اللجنة المركزية لـ PDK-S تهنئ نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان بمناسبة الفوز المستحق للديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات النيابية العراقية

قدمت اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا التهنئة لرئيس إقليم كوردستان نيجيرفان بارزاني بمناسبة فوز الديمقراطي الشقيق بالمرتبة الأولى على مستوى كوردستان في الانتخابات النيابية العراقية، وعبّرت قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا عن غبطتها وسرورها بهذا الفوز الكبير.

فيما يلي نص رسالة التهنئة
سيادة الرئيس نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان المحترم

لكم التحية والتقدير
بمزيدٍ من الغبطة والسُّرور تلقينا نبأ الفوز الساحق لحزبكم الشقيق الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات البرلمانية على مستوى عموم العراق.
نتقدّم إلى سيادتكم وقيادة الحزب وكوادره وجماهيره بأسمى آيات التهنئة والتبريك بهذا الفوز الكبير الذي نعتزُّ به، ويفتخر به كلُّ كردي غيور.
إنّ هذا الفوزَ هو حصيلةُ نضال تاريخي أرسى دعائمه البارزاني الخالد بنهجه القويم، وقاده فخامة الرئيس مسعود بارزاني في هذه المرحلة المفصلية عبر المشروع القومي الكوردستاني الذي ألقى بظلاله على عموم أجزاء كوردستان، كما هو تعبيرٌ صادقٌ عن وفاء جماهير كوردستان لهذا الحزب وشهدائه الأبطال وكفاح بيشمركته الأبطال.
سيادة الرئيس
مرة أخرى نُهنّئكم وشعب كوردستان بهذا الفوز العظيم، مع تمنياتنا لجنابكم العزيز موفور الصحة والسعادة، ولحزبكم الشقيق المزيد من التقدُّم وتحقيق المزيد من المكاسب لشعب كوردستان.
دمتم ذخراً للنضال

اللجنة المركزية
للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
2025-11-12

الحزب الديمقراطي الكوردستاني - سوريا

سيادة الرئيس نيجيرفان بارزاني
رئيس إقليم كوردستان المحترم

لكم التحية والتقدير
بمزيدٍ من الغبطة والسُّرور تلقينا نبأ الفوز الساحق لحزبكم الشقيق الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الانتخابات البرلمانية على مستوى عموم العراق.
نتقدّم إلى سيادتكم وقيادة الحزب وكوادره وجماهيره بأسمى آيات التهنئة والتبريك بهذا الفوز الكبير الذي نعتزُّ به، ويفتخر به كلُّ كردي غيور.
إنّ هذا الفوزَ هو حصيلةُ نضال تاريخي أرسى دعائمه البارزاني الخالد بنهجه القويم، وقاده فخامة الرئيس مسعود بارزاني في هذه المرحلة المفصلية عبر المشروع القومي الكوردستاني الذي ألقى بظلاله على عموم أجزاء كوردستان، كما هو تعبيرٌ صادقٌ عن وفاء جماهير كوردستان لهذا الحزب وشهدائه الأبطال وكفاح بيشمركته الأبطال.
سيادة الرئيس
مرة أخرى نُهنّئكم وشعب كوردستان بهذا الفوز العظيم، مع تمنياتنا لجنابكم العزيز موفور الصحة والسعادة، ولحزبكم الشقيق المزيد من التقدُّم وتحقيق المزيد من المكاسب لشعب كوردستان.
دمتم ذخراً للنضال

اللجنة المركزية
للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
12-11-2025

محمد إسماعيل سكرتير الـ PDK-S يهنئ الرئيس بارزاني بمناسبة فوز الديمقراطي الكوردستاني بالانتخابات النيابية العراقية

قدم محمد إسماعيل سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا ورئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا رسالة تهنئة للرئيس مسعود بارزاني بمناسبة فوز الحزب الديمقراطي الكوردستاني بالانتخابات النيابية العراقية، وحصوله على المركز الأول على مستوى كوردستان، وحصده أكثر من المليون صوت في هذه الانتخابات .

فيما يلي نص رسالة التهنئة:
فخامة الرئيس مسعود بارزاني
رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق

تحيةً واحتراماً لجنابكم

بمناسبة الفوز الكبير الذي حقّقه الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق في انتخابات مجلس النواب العراقي، يشرّفني أن أتقدّم إلى فخامتكم، وإلى قيادة الحزب الموقّرة، وجماهير كوردستان بأسمى آيات التهاني والتبريكات، متمنياً لكم دوام التوفيق والسّداد.

إن هذا الفوز المستحق يجسّد ثقة جماهير كوردستان ببرنامج الحزب ونهجه الوطني والقومي الراسخ، ويعكس تقديرها العالي لمسيرتكم النضالية وقيادتكم الحكيمة في الدفاع عن حقوق شعب كوردستان المشروعة.

وإذ أشارككم ككل الكوردستانيين هذا الإنجاز العظيم، أعبّر عن خالص تقديري وتثميني لدوركم الرّيادي في ترسيخ قيم الحرية والعدالة، راجياً لفخامتكم الصحة الموفورة والعزم، وللحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق مزيداً من التقدُّم والازدهار في خدمة قضايا شعبنا الكردي العادلة.

تفضلوا -فخامتكم- بقبول فائق الاحترام والتقدير

محمد إسماعيل
سكرتير الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
2025-11-12

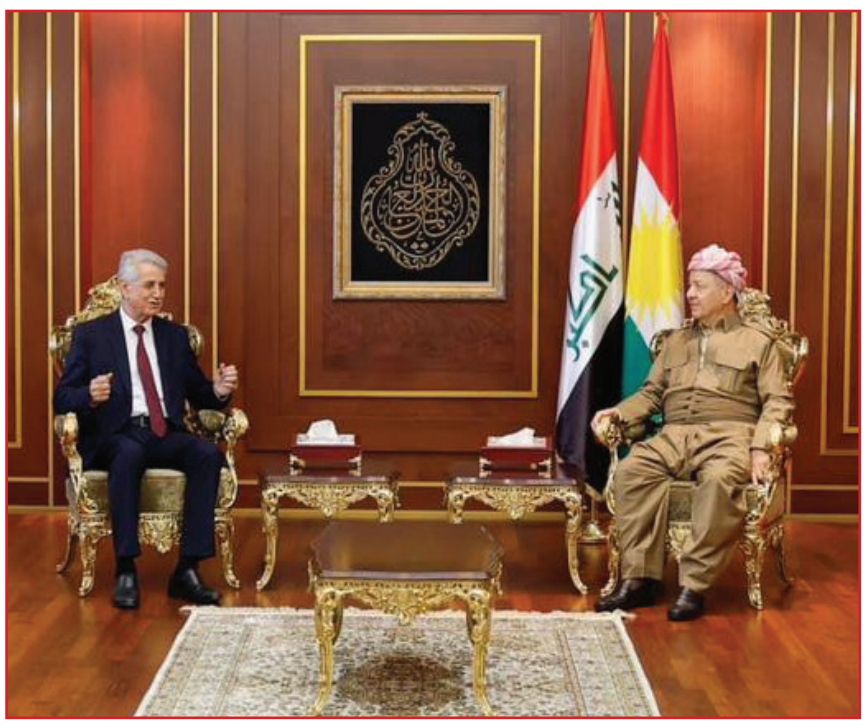

الافتتاحية

سوريا من دولة «مُتَّهَمة» بالإرهاب إلى دولة في صفّ مكافحة الإرهاب

كوردستان

في خطوة تحمل أبعادًا سياسية تتجاوز إطارها الأمني، انضمت سوريا إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب. حدثٌ لم يكن يومًا متوقعًا في ميزان التحالفات الإقليمية، ويشكّل تحوّلًا نوعيًا في موقع دمشق على خريطة العلاقات الدولية بعد أكثر من عقد من العزلة والاتهامات.

فالدولةُ التي طالما صُنِّفت باعتبارها «راعية للإرهاب» أو «بيئة حاضنة للتطرُّف»، تجد نفسها اليوم ضمن تحالف دولي تقودُه القوى الكبرى ذاتها التي واجهتها سياسيًا وعسكريًا. إنها مفارقةٌ تاريخيةٌ تُعيد رسم معادلات الإقليم، وتفتح بابًا واسعًا لقراءة مآلات هذا التحوّل على المستويين الداخلي والخارجي.

انضمام سوريا إلى التحالف الدولي ليس مجرّد خطوة رمزية؛ إنه إعلان عن إعادة تموضع سياسي في مرحلة دولية تتصاعدُ فيها المخاطرُ العابرةُ للحدود وتنحسر فيها الحروب التقليدية لصالح معارك استخباراتية ضد خلايا متطرفة. كما أنه يمكن اعتباره اعترافًا — ولو ضمنيًا - بأن سوريا ليست ذلك الكيان المنعزل الذي حاولت أطراف إقليمية ودولية عزله، بل لاعب يصعبُ تجاوزُه في أي مشروع لمكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط.

لكن خلف هذا الاعتراف تقف دوافع متبادلة:
- فالتحالف بحاجة إلى دولة تملك الجغرافيا والخبرة الميدانية والأجهزة القادرة على التعامل مع خلايا داعش في البادية والجنوب والشرق.
- وسوريا بحاجة إلى مظلة سياسية تخفّف من وطأة العقوبات، وتعيدُها تدريجيًا إلى المشهد الدولي عبر بوابة الشرعية الأمنية.

انعكاسات إقليمية تعيد رسم خرائط النفوذ
على المستوى الإقليمي، يحمل هذا التحوّل ثلاثة آثار رئيسية:

1 -تركيا وإعادة حسابات الشمال
انضمام سوريا إلى التحالف الدولي قد يقلّص مبررات الوجود العسكري التركي في الشمال، الذي كان يقوم على عنوان «محاربة الإرهاب». بالتالي قد نشهد شدًا وجذبًا جديدًا حول مصير الحدود والمنطقة الآمنة.

2 -العلاقة مع القوى العربية التي أعادت فتح قنواتها مع دمشق ستجدُ في الخطوة دعمًا، وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز مسار إعادة دمج سوريا في المنظومة العربية الأمنية.

3 -توازنات إيران وروسيا
دخول دمشق في تحالف دولي تقوده واشنطن قد يخلق حاجة دقيقة لإعادة توازن العلاقات، خصوصًا أن الحلفاء التقليديين لن ينظروا بارتياح إلى أيِّ تقاربٍ سوريّ-غربي يتجاوز الخطوط الأمنية.

تحملُ الخطوةُ بعدًا داخليًا لا يقل أهمية عن بعدها الخارجي، فقد يسهمُ الانضمامُ في تحسين قدرات مكافحة الخلايا النائمة، وتبادل المعلومات، وإضفاء طابع مؤسسي على الجهود المحلية، ويشكل ذلك فرصة لكسر الجمود السياسي إذا ما ترافق مع مناخ حوار داخلي يهدف إلى إعادة بناء مؤسسات الدولة وثقة المواطن بالدولة.

الانخراط في التحالف قد يفتح الباب نظريًا أمام تسهيلات أو تخفيف جزئي للعقوبات، وهو ما تحتاجه سوريا لاستئناف دورة الإنتاج وإعادة الإعمار.

لكن التحدّي الأكبر يبقى في ترجمة هذه الخطوة إلى إصلاحات حقيقية تمنعُ عودةَ التطرُّف، وتعيدُ بناءَ العقد الاجتماعي، وتجعلُ الحربَ على الإرهاب جزءًا من مشروع دولة حديثة لا مجرّد عنوان سياسي.

انضمام سوريا إلى التحالف الدولي ضد الإرهاب ليس حدثًا عابرًا، بل محطة فاصلة قد تفتح صفحة جديدة في تاريخ بلد أنهكته الحرب والتدخُّلات والانقسامات.

السؤال اليوم ليس ما إذا كانت دمشق قد أصبحت جزءًا من معركة العالم ضد الإرهاب، بل: هل ستنجح في تحويل هذا الانفتاح الدولي إلى فرصة لإعادة بناء الدولة واستعادة دورها الطبيعي في الإقليم؟

إنها لحظة نادرة، إما أن تتحوّل إلى بداية جديدة، أو تبقى فصلًا إضافيًا في كتاب الفرص الضائعة.

مكتب العلاقات الوطنية لـ PDK-S يرتب زيارة لمزار الخالدين ومتحف البارزاني

نسق مكتب العلاقات الوطنية للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا زيارة لمزار الخالدين، وصرح البارزاني الوطني التذكاري (متحف البارزاني) يوم أمس 14-11-2025 لوفد من الهيئة القانونية للمجلس الوطني الكوردي القادم من كوردستان سوريا، والذي أشرف على سير العملية الانتخابية للبرلمان العراقي في كوردستان كمبراقبين دوليين.

وقد استقبل الوفد من قبل الشيخ خلات بارزاني، ووضع الوفد باقة ورد على مزار الخالدين، وقد رحب بارزاني بالوفد الزائر، حيث تحدث عن نضالات الشعب الكوردي، كما ألقى المحامي رضوان سيدو كلمة في حضرة مزار الخالدين، ركز فيها على عظمة البارزاني، وقال: ثورات البارزاني كانت دائماً لا تنحاز إلى الانتقام من الأعداء والخصوم، واكد أن الرئيس مسعود بارزاني كان خير من يحمل لواء الكورديايتي.

صرّح سعيد عمر عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية في إقليم كوردستان، لموقع الديمقراطي الكوردستاني- سوريا PDK-S قائلا:

في زيارتنا، جددنا العهد على المضي قُدُماً في النهج البارزاني الخالد، والدفاع عن قضية شعبنا وكوردستان، والوقوف بوجه كل أشكال الاستبداد حتى نيل الحرية والحقوق الكاملة.

الحزب الديمقراطي يحيِّ الذكرى الـ29 لرحيل المناضلين كمال درويش وشيخموس يوسف

أحيا الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، يوم الاثنين 3 تشرين الثاني 2025، الذكرى التاسعة والعشرين لرحيل المناضلين كمال أحمد درويش وشيخموس يوسف، اللذين قدّما حياتهما في سبيل نيل الشعب الكردي حقوقه القومية والسياسية في سوريا.

وشهدت المناسبة حضور عائلتي الشهيدين وعدد من قيادات وكوادر وأعضاء الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، إلى جانب مشاركة فرقة نارين الفنية.

وبهذه المناسبة، زار وفد من الحزب ضريح الشهيدين، حيث تمت قراءة الفاتحة على روحيهما ووُضع إكليل من الزهور تخليداً لذكراهما وتقديراً لتضحياتهما في سبيل القضية الكوردية.

وألقى سكرتير الحزب، الأستاذ محمد إسماعيل، كلمة استذكر فيها مناقب الشهيدين ومسيرتهما النضالية، مؤكداً أنهما كرّسا حياتهما لخدمة قضية الشعب الكوردي والدفاع عن حقوقه المشروعة. كما عبّر عن تقديره لالتزام كوادر وأعضاء الحزب بنهج المناضلين الأوائل، مشدداً على أن الوفاء لتضحياتهم هو الطريق لتحقيق الأهداف الوطنية والقومية المنشودة.

المجلس الوطني الكردي يستقبل أوصمان بايدمير في مقره بمدينة قامشلو

استقبل المجلس الوطني الكردي في سوريا، يوم الخميس ٦ تشرين الثاني ٢٠٢٥، السياسي الكردي البارز السيد أوصمان بايدمير، حيث كان في استقباله أعضاء هيئة رئاسة المجلس.

وخلال اللقاء، جرى استعراض الأوضاع العامة التي يمر بها الشعب الكردي في كل من كوردستان سوريا وكوردستان تركيا، وتم التأكيد على أهمية تعزيز وحدة الصف الكردي ومواجهة التحديات الراهنة.

كما شدّد الجانبان على ضرورة الالتزام بمخرجات كونفرانس وحدة الصف والموقف الكردي، الذي يهدف إلى توحيد الموقف الكردي وتقريب وجهات النظر بين مختلف القوى السياسية في كوردستان سوريا.

وتناول النقاش كذلك سبل تطوير العلاقات بين القوى والأطراف الكردية، والعمل على إزالة العقبات التي تعيق تحقيق هذا الهدف المشترك.

وفي ختام اللقاء، عبّر السيد أوصمان بايدمير عن شكره العميق لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، مؤكدًا أهمية استمرار التواصل وتبادل الزيارات بين الأطراف الكردية.

من جانبها، أعربت رئاسة المجلس عن تقديرها لهذه الزيارة الأخوية، مشيدة بروح التعاون التي تجمع بين مختلف الأطراف الكوردية.

محلية دمشق للمجلس الوطني الكوردي تنظم ندوة سياسية لرئيس المجلس في دمشق

نظمت محلية دمشق للمجلس الوطني الكردي في سوريا، ندوة سياسية، أدارها رئيس المجلس الوطني الكردي في سوريا الأستاذ محمد إسماعيل، بحضور نخبة من الشخصيات السياسية والاجتماعية والثقافية، وذلك بحي زورافا.

تناول فيها المسار النضالي للمجلس منذ تأسيسه، مؤكدا أن المجلس يشكّل الإطار التمثيلي الأساسي والشرعي للحقوق القومية للشعب الكردي في سوريا، ويكرّس جهوده من أجل تحقيق المطالب القومية المشروعة في إطار وحدة البلاد.

كما استعرض إسماعيل المراحل التاريخية التي مر بها العمل الكردي الوطني، مشدداً على التزام المجلس الثابت بمخرجات الكونفرانس السادس المنعقد في 26 نيسان، ولا سيما ما يتعلق بـ الرؤية السياسية والوفد المشترك.

وأكد رئيس المجلس على أن وجود مقر للمجلس الوطني الكردي في العاصمة دمشق يحمل دلالة استراتيجية عميقة، تعبّر عن قناعة راسخة بأن الحل الجذري والعادل للقضية الكردية لا يمكن أن يتحقق إلا في دمشق، من خلال حوار وطني شامل يضمن حقوق جميع المكونات السورية، وفي مقدمتها حقوق الشعب الكردي، ضمن دولة ديمقراطية تعددية لا مركزية.

وفي ختام الندوة، فُتح باب النقاش أمام الحضور الذين قدّموا مداخلات قيّمة وأسئلة أغنت الحوار، وأكدت على تقاطع الآراء حول الثوابت الوطنية والمطالب المشتركة.

تُعد هذه الندوة إضافة نوعية للمسار السياسي الوطني الذي يسعى إلى إيجاد حلول شاملة لكل القضايا العالقة، في إطار الحفاظ على وحدة سوريا ونسيجها الاجتماعي وسيادتها الوطنية.

لقاء قيادي في دمشق لتنسيق الجهود بين المجلس الوطني الكوردي والمجالس المحلية

عُقد في العاصمة السورية دمشق لقاءٌ جمع بين وفدٍ من رئاسة المجلس الوطني الكردي في سوريا والمجلس المحلي في دمشق؛ وذلك في إطار تعزيز سبل التواصل وتنسيق الجهود بين القيادة والمجالس المحلية التابعة لها.

وضمَّ الوفد القيادي كلاً من: الأستاذ محمد إسماعيل، رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا والأستاذ نعمت داوود، عضو هيئة الرئاسة في المجلس.

وقد استُهلَّ اللقاء بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً وتكريماً لأرواح شهداء الكرد وكردستان، وعلى رأسهم القائد الخالد الملا مصطفى البارزاني.

ثم استعرض رئيس المجلس المحلي في دمشق، السيد لقمان أوسو، في كلمته المسار التنظيمي للمحلية والإنجازات التي حققها منذ تأسيسه.

من جانبه، تناول الأستاذ محمد إسماعيل في مداخلته الثوابت الوطنية للمجلس، مُؤكداً على تمسكه بالرؤية السياسية الكردية الموحدة رغم كل التحديات. كما أشار إلى المكانة التي تبوأها المجلس بصفته الممثل الشرعي للشعب الكردي ضمن خارطة القوى السياسية السورية، مُشدِّداً على أن إيجاد حل عادل للقضية الكردية يعد شرطاً أساسياً لاكتمال استقرار الوضع في سوريا.

أربعون يوماً على رحيل المناضل إبراهيم كاباري... فيلم وثائقي يخلّد مسيرته النضالية

أحيا الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا، في مدينة الحسكة الذكرى الأربعين لرحيل المناضل إبراهيم حاج محمد كجي (إبراهيم كاباري)، من خلال عرض فيلم وثائقي يجسد محطات حياته النضالية الغنية بالعطاء والتضحية.

حضر الفعالية عددٌ من ممثلي الأحزاب السياسية، ومنظمات المرأة والشباب، والفعاليات المدنية، ووجهاء العشائر الكوردية.

استُهلّت المناسبة بالوقوف دقيقة صمت إجلالاً لأرواح شهداء الكورد وكوردستان، ولروح القائد الخالد ملا مصطفى بارزاني والمناضل الراحل إبراهيم كاباري، تلتها بداية العرض الأول للفيلم، وسط أجواءٍ سادها الوفاء والتقدير لمسيرة أحد أبرز رموز النضال الوطني الكوردي.

وخلال الفعالية، التي أُقيمت في مكتب الحزب بالحسكة، أُعلن أن عرض الفيلم سيستمر لمدة ثلاثة أيام، بمعدل عرضين يومياً عند الساعة الخامسة والسابعة مساءً، بهدف تعريف الأجيال الجديدة بسيرة أحد المناضلين الذين تركوا بصمة خالدة في تاريخ الحركة الوطنية الكوردية.

منظمة زاخو لـ PDK-S تحيي الذكرى التاسعة والعشرين لاستشهاد الراحلين كمال درويش وشيخموس يوسف

أحيت منظمة زاخو للحزب الديمقراطي الكوردستاني -سوريا ومؤسسة شهداء كوردستان سوريا فرع زاخو الذكرى التاسعة والعشرين لاستشهاد المناضلين كمال احمد درويش وشيخموس يوسف، وذلك يوم الاثنين 2025/11/3

وبعد الترحيب بالحضور الكرام والوقوف دقيقة صمت على أرواح شهداء الكورد وكوردستان القى هوشنك سمكمور مسؤول منظمة زاخو للحزب كلمة قال فيها ان الهدف الرئيسي من إحياء هذه المناسبات هو تخليد لأولئك الشهداء الذين قدموا أرواحهم كقرابين للوطن من أجل عزة وكرامة الأمة واستذكار الدروس والعبر من نضالهم وبطولاتهم وتعزيز الشعور القومي وحب الانتماء والمسؤولية تجاه الوطن .

وقال سمكمور إنها مناسبة عظيمة على الرغم من انها مؤلمة لها أهميتها الكبرى فهي محطة سنوية نستلهم منها الدروس والعبر ونستذكر فيها شهدائنا الابرار شهداء الحق والعدالة شهداء القضية الكوردية في كوردستان سوريا شهداء الدفاع عن المجردين من الجنسية في سوريا الدولة التي حرمت مئات الآلاف من الكورد من الجنسية.

وفي الختام تم تكريم السيد روني كمال احمد درويش من قبل مكتب الحزب والقيادة في زاخو.

الذكرى السنوية الـ15 لرحيل المناضل دهام ميرو السكرتير الأسبق للديمقراطي الكوردستاني-سوريا

مرّت يوم الأحد 2 تشرين الثاني 2025، الذكرى الخامسة عشرة على رحيل المناضل الحاج دهام ميرو السكرتير الأسبق للحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا البارتي « PDK-S » الحالي.

نبذة عن حياته:

ولد المناضل دهام ميرو عام 1921، في قرية سيكركا ميرو- منطقة ديريك بكوردستان سوريا.

تولى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) في مؤتمر ناوبردان عام 1970، إذ تم توحيد طرفي البارتي في ذلك المؤتمر الذي سمي بالمؤتمر التوحيدي، بإشراف البارزاني الخالد.

في عام 1972 في المؤتمر الأول للحزب في منطقة بامرني بإقليم كوردستان، انتخب سكرتيراً للحزب.

عام 1973 وبعد بيان نشره البارتي ضد مشروع (الحزام العربي العنصري) ونتيجة مواقفه الوطنية والقومية ضد سياسة النظام، تعرض للاعتقال من قبل النظام السوري وبقي في السجن 6 أعوام و8 أشهر.

كان الحاج دهام ميرو أحد المناضلين البواسل في الحركة التحررية لشعب كوردستان، وصديقاً مقرباً للبارزاني الخالد.وشارك في ثورة أيلول. كما شارك في عدد من مؤتمرات الحزب الديمقراطي الكوردستاني كمراقب.

توفي المناضل دهام ميرو السكرتير الأسبق للحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي)، بعد ظهر الثلاثاء 02-11-2010 عن عمر ناهز 90 عاماً.

شُيع جثمانه يوم الأربعاء 03-11-2010 إلى مسقط رأسه في قرية موزلان، ووُري الثرى هناك.

الذكرى السنوية الـ29 لاستشهاد المناضلين كمال أحمد درويش وشيخموس يوسف

مرّت يوم الإثنين 3 تشرين الثاني 2025، الذكرى السنوية الـ29 لاستشهاد القياديين الكورديين، الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا البارتي كمال أحمد درويش وشيخموس يوسف عضو المكتب السياسي لحزب اليسار الكوردي في سوريا، اللذين استشهدا إثر حادث سير على طريق الحسكة ـ قامشلو.

نبذة عن حياة القياديين الكورديين

الشهيد كمال أحمد درويش :

الشهيد كمال أحمد درويش من مواليد مدينة سري كانيه بكوردستان سوريا عام 1939، بدأ دراسته في مدارس الحسكة وبصورة خاصة في مدينة قامشلو، وأنهى المراحل الثلاثة لدراسته الابتدائية، والإعدادية، والثانوية في مدارس المحافظة، لينتقل بعدها إلى جامعة حلب، إذ حصل فيها على الإجازة في الحقوق .

انتسب إلى صفوف الحزب عام 1958 ، وانتخب عضواً في اللجنة المنطقية عام 1970. انتخب عضواً في اللجنة المركزية عام 1977 وسكرتيرا عاما للحزب عام 1979. في المؤتمر السابع الذي انعقد في ربيع عام 1995 انتخب بالإجماع أميناً عاماً للحزب الديمقراطي الكوردي في سوريا (البارتي) .

كان الشهيد كمال أحمد درويش أحد الذين أسسوا أول تحالف كوردي في سوريا، وكان من الأوائل الذين سعوا إلى بناء التحالف الديمقراطي الكوردي في سوريا، وانتخب كممثل للحزب وللحركة الوطنية الكوردية في سوريا عضواً لمجلس الشعب السوري في انتخابات الدورة التشريعية الخامسة للبرلمان السوري.

نبذة عن حياة المناضل شيخموس يوسف:

الشهيد شيخموس يوسف من مواليد قرية القطرانية التابعة لناحية جل آغا 1948 بمنطقة ديريك – كوردستان سوريا ، وينحدر من عائلة عرفت بوطنيتها الأصيلة. انتسب إلى صفوف حزب اليسار الكوردي 1965. أتم دراسته الثانوية في مدارس الجزيرة .

انتخب عضوا في اللجنة المركزية لحزب اليساري الكوردي 1987، وفي عام 1993عضواً في المكتب السياسي، وكان من مؤسسي التحالف الكوردي 1992، عمل عضواً في اللجنة العليا للتحالف الديمقراطي الكوردي، كان متزوجاً وله ثمانية أولاد.

المناضلان كمال أحمد درويش وشيخموس يوسف استشهدا إثر حادث سير مفجع على طريق الحسكة - قامشلو في1996/11/3 بعد عودتهما من مهمة رسمية في الحسكة بخصوص الإحصاء الجائر 1961 بحق الشعب الكوردي وحرمان قسم كبير منه من الجنسية. بمراسم مهيبة دفنا في مقبرة قدوربك بمدينة قامشلو وما يزال الكورد يفتخرون بنضالهما وتاريخهما المشرف في خدمة القضية الكوردية.

زاخو.. وفد من الديمقراطي الكوردستاني-سوريا يزور مقر الفرع الثامن للديمقراطي الكوردستاني

زار وفد من مكتب تنظيم زاخو للحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا برئاسة هوشنك سمكور عضو اللجنة المركزية للحزب، الفرع الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني في زاخو، وكان في استقبال الوفد كل من عمر أوره‌يي، مسؤول الفرع الثامن للحزب الديمقراطي الكوردستاني.

خلال اللقاء، أعرب هوشنك سمكمور عن دعم قيادة وقواعد الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا الكامل، ووقوفهم إلى جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني في جميع المجالات والميادين.

وأكد على أن الرئيس مسعود بارزاني هو رئيس قومي لجميع الكوردستانيين، مشدداً على أن فوز القائمة 275، للحزب الديمقراطي الكوردستاني في انتخابات مجلس النواب العراقي، يعد نصرا لجميع أبناء الشعب الكوردي.

ومن جانبه، رحّب السيد عمر أوره‌يي بالوفد الزائر، مؤكداً على عمق ومتانة العلاقات التاريخية والأخوية التي تربط بين الحزبين، والمبنية على وحدة المصير والقضية الكوردية المشتركة.

منظمة هولير للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا تنظم أمسية عن اللغة الكوردية للباحث والكاتب الكوردي خالد جميل محمد

أحيت منظمة هولير للحزب الديمقراطي الكوردستاني يوم الثلاثاء 4-11-2025 أمسية أدبية، أدراها الكاتب والباحث والإعلامي خالد جميل محمد بعنوان: عندما تكون اللغة الأم هي اللغة الكوردية، ألقاها باللغة الكوردية.

حضر الأمسية الأدبية جمهور من قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، وأحزاب المجلس الوطني الكوردي، ولفيف من المثقفين والأدباء والإعلاميين.

لقد عرف الباحث محمد اللغة في مستهل محاضرته، ورأى أن « اللغة، في أكثر تعريفاتها بساطة وتداولاً، هي نظام تواصل بين البشر يتكون من قواعد وعلامات، تحتل مكاناً في ذاكرة أفراد الأمة وعقلهم، ومن خلال الكلام يُستخدَم هذا النظام بقواعده وعلاماته بهدف تحقيق التواصل، بين الأفراد، وبين أجيال الأمة والمجتمع على مرّ العصور، بهدف نقل الرسالة اللغوية وتحقيق التفاهم والتواصل بين الأطراف المشاركة في تلك الرسالة.

وتابع الحديث عن « اللّغة الأولى – اللغة الأم» واللغة الرسمية، واللغة الكوردية في المهجر، وخلص إلى أن «اللغة الأم لأي أمة تؤسس رابطاً جامعاً بين أبناء تلك الأمة وأجيالها وماضيها وحاضرها ومستقبلها، لذلك لا بد من اتخاذ خطوات حقيقية ومثمرة لحماية اللغة الكوردية وتطويرها، بما في ذلك: التحدث والكتابة باللغة الكوردية، والترجمة من اللغات الأخرى إلى الكوردية»

ورأى الباحث محمد أن «إهمال اللغة الأم يتيح المجال لإهمال جزء كبير من ثقافة المجتمع والأمة، كما يؤدي إلى فقدان العناصر الأساسية للتعبير عن الهوية القومية والاجتماعية والشخصية. كما أن الاستهانة باللغة الأم هي إحدى عمليات تدمير خصوصية وتميز شخصية الإنسان، بالإضافة إلى أن تلك الاستهانة من أخطر أشكال السيطرة والقمع على أمة ما، وعلى لغتها القومية، التي هي اللغة الأم لأفرادها.»

في ختام المحاضرة، فُتح باب النقاش أمام الحضور، حيث قُدّمت مداخلات ركّزت على دور الأسرة والمؤسسات الثقافية ومنظمات المجتمع المدني في حماية اللغة الكوردية وترسيخ حضورها لدى الأجيال الجديدة.

65 سنة على ذكرى حريق سينما عامودا بكوردستان سوريا

صادفت يوم 13 تشرين الثاني 2025, الذكرى السنوية الـ 65 لمجزرة حريق سينما عامودا بكوردستان سوريا حيث استشهد المئات من الأطفال جراء الحريق المفتعل.

تفاصيل المجزرة

وشهدت مدينة عامودا بكوردستان سوريا قبل 65 عاماً، حدثًا لن ينمحي من ذاكرة المدينة، إذ شهدت في 13 تشرين الثاني 1960، استشهاد نحو 283 طفلًا لا تتجاوز أعمارهم 12 عاماً.

عُرفت هذه الحادثة بحريق سينما عامودا، أو مجزرة السينما، وكان حضور الأطفال بدعوة من مدير ناحية عامودا حينها، لحضور فيلم "شبح منتصف الليل" غير المخصص للأطفال، وفي سينما لا تتسع لأكثر من 200 شخص، فيما كان عدد الأطفال يصل إلى 500 طفل.

أما الهدف من هذه الرحلة المدرسية الكبيرة فكان دعم ثورة الجزائر من خلال جمع التبرعات، إلا أن الأمور لم تسر على ما يرام. فخلال العرض الثالث الذي استقبلته سينما "شهرزاد" ذلك اليوم، اندلعت شرارة من محرك العرض القديم، لتمتد بعدها النيران إلى الحيطان الخشبية والأثاث، وأجساد الأطفال المذعورين.

تدافع الأطفال نحو البوابة الرئيسة ما تسبب بإغلاقها نتيجة تزاحمهم، فيما قرر بعضهم القفز من نافذة تقود إلى خارج الصالة، لكن ما لم يعرفوه هو أن النافذة تطل على بئر مفتوح تحتها، ما تسبب بموت عدد منهم فيه.

سمع أهل المدينة صراخ الأطفال فسارعوا لنجدتهم، وخلال تدخل الأهالي سقطت عارضة خشبية من السقف وأودت بحياة شاب أنقذ نحو 12 طفلًا يدعى محمد سعيد آغا الدقوري.

أحد الأطفال الناجين يدعى حسن دريعي، أصبح من أشهر المحامين السوريين ,سجّل جزءاً من شهادته على المجزرة، التي سُجلت ضد مجهول منذ حكم الجمهورية العربية المتحدة، حتى وصول نظام البعث إلى السلطة، وتعرض المحامي لضغط من المخابرات إثر نشر كتابه «عامودا تحترق» عام 2005.

يذكر دريعي أن نصباً تذكارياً أقيم للأطفال في مكان الحادثة، وكانوا كورداً وعرباً ومسيحيين، وفي أول سنتين من المجزرة، كانت تحضر فرقة موسيقية كنسية لتحيي ذكراهم من النصب التذكاري، إلى المقبرة، والأهالي يسيرون خلفها.

الذكرى السنوية الـ10 لاستشهاد أحمد بوزان قجو وشيرزاد محمد معصوم دفاعا عن أرض كوردستان

مرت يوم الأربعاء 12 تشرين الثاني 2025، الذكرى السنوية العاشرة لاستشهاد أحمد بوزان قجو، وشيرزاد محمد معصوم ، من قوات بيشمركة لشكري روج في معارك مواجهة تنظيم داعش الارهابي، أثناء أداء واجبهم في مناطق مختلفة بإقليم كوردستان.

1ـ الشهيد أحمد بوزان قجو

ـ الرتبة : بيشمركة

ـ الولادة : عاموده

ـ مكان وتاريخ الاستشهاد: قرية كولات - شنكال 12 تشرين الثاني 2015.

2ـ الشهيد شيرزاد محمد معصوم.

ـ الرتبة : بيشمركة

ـ الولادة : قامشلو

ـ مكان وتاريخ الاستشهاد: قرية كولات – شنكال 12 تشرين الثاني 2015.

استشهد أحمد بوزان قجو، شيرزاد محمد معصوم أثناء معركة مواجهة تنظيم داعش الإرهابي، بعد أن قدما مع رفاقهم البيشمركة ملحمة بطولية دفاعاً عن أراضي كوردستان وشعبها.

وكان الشهيدان أحمد بوزان قجو و شيرزاد محمد معصوم، من مرتبات اللواء الأول لبيشمركة لشكري روج.

قدمت قوات بيشمركة لشكري روج، منذ تأسيسها عام 2012 جنباً لجنب مع بيشمركة كوردستان عشرات الشهداء ومئات الجرحى أثناء مشاركتها الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي والدفاع عن أرض كوردستان.

الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا يكرّم الرفاق القدامى والشخصيات الوطنية تقديراً لعطائهم النضالي

في أجواء يسودها الوفاء والتقدير، أقام الحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا تكريما لعددٍ من الرّفاق القدامى والشخصيات الوطنية، الذين قدّموا مسيرة حافلة بالعطاء والنضال في سبيل القضية الكوردية، وذلك بحضور عضو اللجنة المركزية الأستاذ نافع عبد الله، وعدد من كوادر وأعضاء الحزب.

اثنا التكريم ألقى الأستاذ نافع عبد الله كلمةً باسم الحزب، عبّر فيها عن تقدير القيادة الحزبية واعتزازها بنضال الرفاق القدامى، الذين أفنوا زهرة شبابهم في خدمة الشعب الكوردي وقضيته العادلة، مؤكداً أن هذا التكريم هو تعبير رمزي عن الوفاء لجيلٍ أسّس لمسيرةٍ وطنيةٍ راسخة على نهج البارزاني الخالد.

وأوضح عبد الله أن الحزب سيبقى وفياً لمبادئه، وسيواصل العمل من أجل ترسيخ الحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكوردي في إطار سوريا حرة ديمقراطية تعددية، مشيراً إلى أهمية الاستفادة من خبرة الرعيل القديم في توجيه الأجيال الشابة واستلهام روح النضال منهم.

وخلال التكريم، تم توزيع دروع وشهادات تقدير على المكرّمين، وسط أجواءٍ من الفخر والاعتزاز، حيث عبّر الرفاق القدامى عن شكرهم العميق للحزب الديمقراطي الكردستاني – سوريا على هذه المبادرة النبيلة، التي تعكس أصالة الحزب ووفاءه لرفاق الدرب.

وفي كلمةٍ باسم المكرمين، أكد الرفاق المكرمين على التمسك بنهج البارزاني الخالد، ومواصلة مسيرة النضال حتى ينال الشعب الكوردي حقوقه المشروعة في إطار العدالة والمساواة، مشدداً على أن الجيل الجديد هو الأمل في استمرار هذه المسيرة النضالية.

اختُتم التكريم بتأكيد الحضور على وحدة الصف الكوردي وتماسك الصفوف داخل الحزب، باعتبارها الضمانة الأساسية لتحقيق تطلعات الشعب الكوردي في الحرية والكرامة.

رئيس المجلس الوطني الكوردي يزور عفرين

وصل وفد من المجلس الوطني الكوردي برئاسة رئيس المجلس محمد إسماعيل إلى مدينة عفرين بكوردستان سوريا.

وقال رئيس محلية عفرين للمجلس الوطني الكوردي، أحمد حسن، في منشور على صفحته الأحد 9 تشرين الثاني 2025، «تشرفنا نحن المجلس الوطني الكوردي في منطقة عفرين (جيايي كورمينج) اليوم الأحد 2025/11/9 بزيارة رئيس المجلس الوطني الكوردي في سوريا الأستاذ محمد إسماعيل، ووفد من قيادة PDK-S ممثلاً بالأستاذ صالح جميل والدكتور لزكين فخري».

وأشار حسن إلى أن رئيس المجلس الوطني الكوردي محمد إسماعيل قدم شرحاً مفصلاً خلال اجتماع موسع حول مجمل الأحداث والمستجدات السياسية في العالم والمنطقة وكوردستان وسوريا».

كما أوضح أن الأطراف المشاركة في الاجتماع طرحت مواضيع وأسئلة متنوعة ومختلفة تمت ومناقشتها والإجابة عليها بكل وضوح وشفافية

وفي ختام منشوره أعرب رئيس محلية عفرين عن أمله في أن تتكرر وتستمر مثل هذه الزيارات الهادفة إلى منطقة عفرين ومختلف المناطق السورية والكوردية.

12 سنة على اختطاف إدريس علو عضو اللجنة المنطقية لـ PDK-S

مرت يوم السبت 8 تشرين الثاني 2025، الذكرى السنوية الثانية عشرة لاختطاف الناشط السياسي وعضو المجلس المنطقي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا PDK-S ، المحامي ادريس علو، من قبل مسلحي حزب الاتحاد الديمقراطي ب ي د في مدينة عفرين بكوردستان سوريا.

واختطف مسلحون تابعون لحزب الاتحاد الديمقراطي الحقوقي الكوردي ادريس علو، بعد مداهمة منزله في مركز مدينة عفرين واقتادوه إلى جهة مجهولة ولا يزال مصيره مجهولاً حتى هذه اللحظة.

نبذة عن حياة إدريس علو

ولد ادريس علو عام 1968، وكان يعيش مع زوجته في مدينة عفرين حي الأشرفية. منذ بداية الثّورة السورية كان مناهضاً للنظام السوري حيث شارك في عدة مظاهرات. كان علو يعمل في مهنة المحاماة إلى جانب نشاطه الإعلامي، وبسبب نشاطاته الملفتة بين الشباب الثائر وضعه PYD نصب أعينه لتصفيته، وبعد مدة ليست بالقصيرة قام مسلحون تابعون لـ PYD بخطفه واقتياده إلى جهة مجهولة، ولا يزال مصيره مجهولاً حتى هذه اللحظة.

حاولت عائلة ادريس علو عدة محاولات لمعرفة مصيره لكن كل المحاولات لم تفض إلى نتيجة، بسبب رفض ب ي د الاعتراف بخطفه.

واختطف عضو المجلس المنطقي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا ادريس علو بتاريخ 8. 11. 2013.

الذكرى السنوية الـ13 لاغتيال ولات حسي على يد مسلحي PYD

مرت الإثنين 10 تشرين الثاني 2025، الذكرى السنوية الثالثة عشرة لاغتيال الشاب الكوردي ولات حسي على يد مسلحي إدارة PYD، في مدينة كوباني بكوردستان سوريا.

استشهد الشاب ولات محمد صالح حسي» 18 عاماً»، بعد تدهور وضعه الصحي متأثرا بجروحه، إذ تعرض لإطلاق النار في أثناء مشاركته بمظاهرة يوم الجمعة بكوباني والتي أطلق عليها آنذاك « آن أوان الزحف إلى دمشق» بتاريخ 9 تشرين الثاني 2012.

ووجهت عناصر مسلحة تابعة لإدارة PYD في كوباني، الرصاص الحي على المظاهرة المناهضة لنظام بشار الأسد المخلوع، والتي شاركت فيها جموع شعبية غفيرة من المواطنين والتنسيقيات الشبابية ومؤيدي المجلس الوطني الكوردي، ما أسفر عن إصابة أربعة متظاهرين بإصابات مختلفة.

وكان من بين المتظاهرين المصابين، الشهيد ولات محمد الذي نقل من مشفى كوباني عن طريق باب جرابلس الى مشفى في مدينة عنتاب التركية، وفارق الحياة هناك بتاريخ 10 تشرين الثاني 2012.

بعد سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي PYD على مناطق كوردستان سوريا، اتخذ خندق النظام السوري المخلوع، ووقف ضد المظاهرات المناهضة لنظام الأسد المخلوع، واستخدم القوة ضد المشاركين في المظاهرات واستهدف النشطاء لإطفاء شرارة الثورة.

محلية عفرين لـ «الوطني الكوردي» تطالب بوقف الجرائم والانتهاكات في المنطقة

طالب المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي في منطقة عفرين بوضع حد للجرائم والانتهاكات التي تشهدها المنطقة، محذراً من تأثيرها السلبي على الوضع الأمني والسلم الأهلي.

وأشار المجلس في بيان رسمي أصدره اليوم الجمعة 7 تشرين الثاني 2025، إلى تزايد حالات الاعتداء والقتل وإطلاق النار التي طالت عدداً من الأهالي في قرى منطقة عفرين مؤخراً، مطالباً السلطات المعنية بملاحقة الجناة وتقديمهم للقضاء وضبط السلاح والمسلحين لضمان الأمن والاستقرار في المنطقة.

*فيما يلي نص البيان:

إن منطقة عفرين (جيايي كورمينج) تعاني من ظواهر وممارسات مسيئة كظاهرة حمل السلاح المنفلت ووجود المسلحين داخل بعض القرى والبلدات وعدم وجود دوريات كافية للأمن العام وضبط اللصوص ومرتكبي المخالفات والجرائم، كل ذلك يؤدي الى هشاشة وسوء الوضع الأمني ويؤثر سلباً على السلم الأهلي في المنطقة حيث يفلت مرتكبو الانتهاكات والجرائم من العقاب لعدم تأمين الأمان والسلام للأهالي وتقديم المجرمين لقضاء عادل ونزيه كي ينالوا جزاءهم.

ففي الآونة الأخيرة حدثت عدة جرائم راح ضحيتها العديد من الأبرياء، وكانت آخرها جريمتا قرية كفرزيت وبرج عبدالو:

الأولى وقعت مساء يوم الأربعاء 2025/11/5 حيث تعرض المواطن شكري أحمد أوسو 70 عاماً من أهالي قرية كفرزيت لإطلاق رصاص بينما كان عائداً الى القرية على جراره الزراعي من معصرة زيتون قريبة، فتوفي على الفور ولاذ الجاني بالفرار.

الثانية وقعت في سهل غزاوية حوالي الساعة الثامنة مساء يوم الخميس 2025/11/6 حيث تعرض المواطن محمد عبدو درويش 57 عاماً من سكان قرية برج عبدالو وهو صهر قرية غزاوية لإطلاق نار من قبل مسلحين ملثمين دخلوا إلى خيمته وأردوه قتيلاً على مرأى من زوجته ولاذوا بالفرار، وتم نقل جثمانه إلى مستشفى ابن سينا بعفرين ثم أعيد إلى منزله ليدفن في مسقط رأسه بقرية برج عبدالو.

إننا في محلية المجلس الوطني الكوردي لمنطقة عفرين نشجب ونستنكر مثل هذه الجرائم والانتهاكات ونطالب بوضع حد لمثل هذه الممارسات والانتهاكات بحق أهالي هذه المنطقة المسالمة والآمنة وملاحقة الجناة وتقديمهم للقضاء لينالوا جزاءهم العادل والحفاظ على السلم الأهلي وإخراج المسلحين من القرى والبلدات ووضعهم في ثكناتهم العسكرية وضبط السلاح المنفلت وبسط الأمن والأمان كي ينعم المواطن بالراحة والسلام.

الخزي والعار للقتلة والمجرمين
عاشت سوريا حرة أبية
المجلس المحلي للمجلس الوطني الكوردي في منطقة عفرين
2025/11/7

بارزاني الخيرية تقدم مستلزمات مدرسية وشتوية لـ 250 طفلاً يتيماً في عفرين

تواصل مؤسسة بارزاني الخيرية دورها الإنساني بوصفها الداعم الأول والأساسي، والحضن الدافئ للأطفال الأيتام في منطقة عفرين بكوردستان سوريا، مؤكدة حضورها الدائم في رعاية «الأعزاء» منهم ودعم احتياجاتهم.

وبالتزامن مع انطلاق العام الدراسي الجديد واقتراب فصل الشتاء، قدّمت المؤسسة مستلزمات مدرسية وملابس شتوية لـ250 طفلاً يتيماً في المنطقة.

بدأت عملية التوزيع مع الدفعة الأولى التي شملت50 طفلاً، وتسلموا حقائب مدرسية كاملة التجهيز بالقرطاسية إلى جانب الملابس الشتوية.

وقالت سيلفانا عمر، المسؤولة في مكتب مؤسسة بارزاني الخيرية، في تصريح: يستمر دعم المؤسسة للأطفال الأعزاء في منطقة عفرين من خلال توفير احتياجاتهم اللازمة لمواصلة مسيرتهم التعليمية.»

ويُعد دعم ومساندة الأطفال الأيتام جزءاً أساسياً من برامج المؤسسة في عفرين، حيث تشمل جهودها أيضاً تقديم خدمات طبية للمرضى غير القادرين على تلقي العلاج بسبب ظروفهم المختلفة.

من جانبه، استشهد سربست خليل، أحد أعضاء المؤسسة، بقول البارزاني الخالد: «فخر للمرء أن يخدم شعبه»، مؤكداً أن الأطفال يشكلون أساس المجتمع ومستقبله، وأن المؤسسة ستظل دائماً ملتزمة بخدمتهم ورعايتهم.

كما شددت شيرين حاجي، وهي إحدى عضوات المؤسسة، على استمرار بارزاني الخيرية في دعم الأطفال الأيتام في عفرين وتوفير احتياجاتهم كافة.

في عيد الأضحى الماضي أطلقت مؤسسة بارزاني الخيرية مبادرة إنسانية للأطفال الأيتام في عفرين.

وقد خصت المؤسسة 70 طفلاً يتيماً في برنامجها، حيث وفرت لهم ملابس ومستلزمات العيد، إلى جانب برنامج ترفيهي، لترسم البسمة على وجوههم.

وتأتي هذه المبادرات والبرامج ضمن سلسلة من المشاريع الإنسانية التي تنفذها المؤسسة، إذ كانت قد أطلقت في4 آذار الماضي مشروعاً شاملاً لدعم الأطفال الأيتام في عموم المناطق الكوردستانية، يستهدف3562 طفلاً بقيمة مليون و360 ألف دولار أمريكي، من بينهم أطفال منطقة عفرين الذين يبلغ عددهم حالياً250 طفلاً.

بعد زلزال الـ 6 من شباط 2023 الذي امتدت أضراره لمناطق كوردستان تركيا وكوردستان سوريا، أرسلت مؤسسة البارزاني الخيرية أول قافلة مساعدات إلى منطقة عفرين ونواحيها في الـ 10 من شباط.

وفي الـ 4 من تموز عام 2023، افتتحت مؤسسة بارزاني الخيرية، بمساعدة منظمة كاريتاس الألمانية مركز بارزاني للثقافة والتنمية في عفرين، حيث يقوم المركز ببرامج مختلفة ويقدم المساعدات للأهالي في كافة المجالات.

تقرير

المجلس الوطني وبلورة سياسات عقلانية طويلة الأمد لضمان حضور الكرد كشريك أساسي في مستقبل سوريا

عزالدين ملا

احتفل المجلس الوطني الكردي هذا العام بذكرى تأسيسه في مرحلة حساسة تمرّ بها المنطقة، وسط تطوُرات سياسيةٍ متسارعة على الساحة السورية.
ويأتي هذا الاحتفال ليؤكد على استمرار المجلس في نهجه الوطني والقومي، وبما ينسجم مع تطلعات الشعب الكردي في سوريا. وقد تميّزت هذه المناسبة بعقد كونفرانس وحدة الصف الكردي في 26 نيسان، الذي أفضى إلى رؤية كردية مشتركة ومخرجات عملية، من بينها تشكيل وفد كردي موحّد يمثل الموقف القومي والسياسي بشكل جماعي.
منذ تأسيسه، حمل المجلس الوطني الكردي هدف إسقاط النظام الاستبدادي وتحقيق انتقال سياسي ديمقراطي، ولا يزال يعمل لتحقيق بقية أهدافه، المتمثلة في بناء دولة اتحادية تعدُّدية لامركزية، تضمن الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في الدستور السوري القادم.
ويُعدّ هذا المسار جزءاً من نضال أوسع يسعى إلى ترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة بين مكوّنات الشعب السوري كافة.

المحاور التي تريد «كوردستان» مناقشتها مع السادة المحترمين:

١-ما العوامل التي ساعدت المجلس الوطني الكردي على الاستمرار في نضاله السياسي رغم الظروف الصعبة في سوريا؟
٢-كيف يمكن للمجلس أن يوازن بين خصوصيته القومية ودوره ضمن الإطار الوطني السوري العام؟
٣-كيف أثرت التطورات الإقليمية والدولية على مواقف المجلس الوطني الكردي واستراتيجياته؟
٤- المجلس متهم حتى من قبل أنصاره بقلة الدينامكية، والضعف، برأيك لماذا؟
٥-ما الدروس التي يمكن استخلاصها من تجربة المجلس الوطني الكردي منذ تأسيسه حتى اليوم؟
٦-ما الخطوات العملية التي يمكن أن يتخذها المجلس لتثبيت الحقوق الكردية في الدستور السوري القادم؟

المجلس اداة نضالية مناسبة للمرحلة وتجلياتها وتطوراتها الآنية والمستقبلية

تحدث عضو المكتب السياسي ومسؤول الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا، بشار أمين لصحيفة «كوردستان»، بالقول:

«معلوم أن ميلاد المجلس الوطني الكردي في سوريا جاء لدواعي وأسباب ذاتية وأخرى موضوعية، حيث بدأ الحراك الجماهيري السوري في اواسط آذار 2011 وبرزت الحاجة للتفاعل مع هذا الحراك السوري الواسع، من درعا الى ديريك مرورا بالمدن والبلدات السورية الأخرى، وساهم الشعب الكردي من خلال شبابه وحركته السياسية، وكان ينبغي ان تكون المشاركة الكردية في ذاك الحراك منتظمة وهادفة، فكانت المبادرة والدعوة الى وحدة الصف الكردي ووحدة الموقف مما يجري، وما ينبغي له من ضوابط تنظيمية وسياسية وحتى في الخطاب والتفاعل مع المكونات السورية المشاركة، وكانت الدعوة لمؤتمر تأسيسي في 26 /10 / 2011 شامل لعموم القوى والأحزاب الكردية وعموم الفعاليات المتواجدة على الساحة من شبابية ونسائية والأوساط الثقافية والاجتماعية وشخصيات وطنية ذات دور ونشاط جماهيري.

يتابع أمين: «أخذ المجلس في نشاطه أبعاده على أكثر من صعيد، حيث شدد علاقته منذ البداية مع الحليف الاستراتيجي «الحزب الديمقراطي الكوردستاني الشقيق» وقيادته وبالأخص جناب الرئيس المناضل مسعود البارزاني حيث حصلت برعايته الكريمة اتفاقات هامة مع حزب الاتحاد الديمقراطي (ب ي د) «هولير1، هولير2، دهوك» وصولا الى كونفرانس قامشلي في 26 نيسان 2025 وتحقيق مخرجاته الهامة، الوثيقة السياسية ذات الشقين الوطني السوري والقومي الكردي وتشكيل وفد رفيع المستوى بالتوافق بين الجانبين.

ولا يخفى على أحد ما قام به المجلس منذ بداية الأحداث في سوريا، والدور الذي اداه بالتوفيق الدقيق بين نشاطاته الميدانية من مظاهرات واعتصامات كجزء أساسي من الثورة السورية السلمية وانخراطه في صفوف المعارضة الوطنية السورية منذ البداية الى تواجده في الداخل السوري ومساعيه في صياغة خصوصيته القومية سواء من خلال المعارضة او عبر الحوار والنقاش من أجل تحقيق التوافق القومي الكردي الشامل، هذا فضلا عن تفاعله مع النشاطات العامة والمفاوضات والمحافل والمؤتمرات الدولية بشأن الأزمة السورية، ولا ازعم هنا نفي اخطاء المجلس او تقاعسه أحيانا بسبب صعوبة الوصول الى مبتغاه او ضيق المجال امامه، ولا ابرر هنا للمجلس وانما لابد من الاشارة الى آلية عمله المثقلة بالآراء والنقاشات المتشعبة بسبب المشاركة الواسعة في الرأي والموقف سواء من القوى والأحزاب السياسية او من المكونات الأخرى المذكورة اعلاه».

يضيف أمين: «اليوم وبعد مرور اربعة عشر عاما على انطلاقته فهو مازال على العهد مع الوطن السوري بكل مكوناته القومية والدينية والسياسية ومع قضيته القومية، فهو لازال ينشد العمل التشاركي قوميا ووطنيا، يعمل من أجل سوريا ديمقراطية اتحادية لكل السوريين، ومن أجل ان يتمتع الجميع بحقوقه كافة، وعلى ان يشد الكل ازر بعضه البعض في بناء سوريا الجديدة على قاعدة الوحدة ارضا وشعبا، والوثيقة السياسية المصادقة من كونفرانس 26 نيسان 2025 تؤكد صحة ما نذهب اليه، وما الوفد الكردي المشترك الذي تشكل كأحد أهم مخرجات ذاك الكونفرانس الا

بشار أمين

للتفاوض من أجل تحقيق مضامين تلك الوثيقة بشقيها الوطني السوري والقومي الكردي».
يعتقد أمين: «ان اهم العوامل والاسباب التي ساعدت المجلس الكردي على الدوام والاستمرار رغم الظروف والمراحل الصعبة من تحديات واجهته، هي إرادة تلك القوى المتوافقة ومن ضيق الخيارات امامه او ان الخيار الوحيد امامه هو العمل على ثنائية النشاط «الوطني والقومي» لأن في ذلك يكمن جوهر العمل السياسي الكردي.
يشير أمين: «ان التطورات الدولية والإقليمية بشأن الوضع السوري والمواقف الايجابية لتلك الدول من القضية الكردية في عموم اجزاء كردستان قد أثرت ايجابا على المجلس الوطني الكردي سواء في الجانب العملي والتفاعل مع تلك القوى الصديقة او في تعزيز ثقة المجلس بنشاطه وعمله، ليغدو متفائلا بتحقيق تطلعاته القومية عبر الحالة الوطنية العامة في سوريا، كما لا يخفى على أحد العامل الأكثر تأثيراً هو نهج الكورديايتي نهج البارزاني الخالد، وبالتالي كونه جزء من المشروع القومي الكردستاني الذي يقوده الرئيس المناضل مسعود بارزاني الأمر الذي يعزز دور المجلس وتقدمه».

اما عن اتهام المجلس بالضعف وقلة الدينامكية، يقول أمين: «الواقع ان المجلس ليس ضعيفا قطعا، بل هو قوي بنهجه وبجماهيره وحلفائه ومن ثم بصدق تعامله مع الجهات والأوساط السياسية وخصوصا مع الدول والقوى الصديقة الفاعلة، ويسعى دوما لتعزيز الثقة معها، اما جانب الدينامكية فهو موضع الملاحظة بسبب سعة الأوساط المشاركة فيه، والتعاطي الديمقراطي بين مكوناته على اوسع نطاق ما يؤثّر على دينامكية عمل المجلس.
ويردف أمين: «ان المجلس الوطني الكردي يمتاز بكونه تجربة سياسية هامة في حياة الحركة السياسية الكردية، يمكن استخلاص الدروس والعبر منها ان المجلس كان ردا على واقع الانقسام الكردي، واطارا تفاعليا يمكن للأحزاب المتقاربة سياسيا وفكريا ان تلتقي على المشتركات فيما بينها ما يؤدي الى الوحدات الاندماجية كما حصل لحزبنا الذي تشكل من مجموعة احزاب عام 2014 ، كما كان المجلس مثابة اطار جامع للحركة الكردية والمكونات الكردية الفاعلة على الساحة السياسية، وبالتالي شكل المجلس اداة نضالية مناسبة للمرحلة وتجلياتها وتطوراتها الآنية والمستقبلية».
يختم أمين: «المجلس سيستمر في نضاله وجنبا الى جنب بقية الأخوة نحو ضمان الاعتراف الدستوري بالشعب الكردي في سوريا وتثبيت حقوقه القومية وفق العهود والمواثيق الدولية وذلك بالاعتماد على تطوير التفاهم وتعزيز الثقة بين المجلس الكردي وحزب الاتحاد الديمقراطي والأحزاب الأخرى في فلكه، وحماية مخرجات كونفرانس نيسان 2025، والبدء من الآن بالحوارات اللازمة لتحقيق الشراكة المنشودة بشكل عملي.

المجلس الوطني يمتلك جذوراً نضالية عميقة

تحدث رئيس الهيئة التنفيذية لتيار مستقبل كردستان سوريا، أكرم حسين لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «يسعدني أن اجيب على هذه الاسئلة الهامة في مرحلة دقيقة وحساسة من تاريخ شعبنا الكردي في سوريا، وهي مرحلة تتسم بتعقيدات جيوسياسية غير مسبوقة، وبمخاضٍ وطني وإقليمي عميق يعيد رسم ملامح المنطقة ومستقبلها، وفي خضم هذه الظروف الصعبة، يبرز المجلس الوطني الكردي في سوريا بوصفه احد أهم التجارب السياسية الكردية في العصر الحديث، التي استطاعت أن تحافظ على حضورها وفاعليتها النسبية، رغم العواصف التي هزّت الساحة السورية، ورغم حالة الجمود والتصحر السياسي التي خيّمت على البلاد منذ سنوات طويلة.
لقد شكّل المجلس الوطني الكردي منذ تأسيسه إطاراً جامعاً للقوى السياسية والاجتماعية والمدنية الكردية الساعية إلى تمثيل الشعب الكردي والدفاع عن حقوقه القومية ضمن رؤية وطنية سورية شاملة».
يتابع حسين: «من أبرز العوامل التي ساعدت المجلس الوطني الكردي على الاستمرار في نضاله السياسي وتمسّكه بخطه الوطني، هو امتلاكه لجذور نضالية عميقة استمد منها شرعيته، إذ يُعدّ امتداداً طبيعياً للحركة التحررية الكردية في سوريا، تلك التي تجذّرت في عمق المجتمع الكردي عبر عقود من الكفاح والدفاع عن الحقوق القومية المشروعة. فقد استطاع المجلس أن يجمع بين التمسك بالمبادئ الأساسية والقدرة على التكيّف والمرونة السياسية.
لقد حافظ المجلس الوطني الكردي على إنتاج خطاب سياسي واقعي، وازن بين الثوابت القومية الكردية ومتطلبات العمل الوطني السوري العام. حيث شكّل خطابه جسر تواصل بين الكرد وبقية المكونات السورية، إذ لم ينغلق المجلس على ذاته، بل انفتح على القوى الوطنية السورية الأخرى، ووضع نصب عينيه هدفاً استراتيجياً تمثّل في بناء سوريا

أكرم حسين

ديمقراطية لامركزية تعددية قائمة على مبدأ المواطنة المتساوية، بعيداً عن كل أشكال الهيمنة والإقصاء والتهميش».

وفي إطار الموازنة بين الخصوصية القومية الكردية والدور الوطني السوري، يردف حسين: «المجلس الوطني الكردي تبنّى رؤية سياسية واضحة المعالم قائمة على مبدأ "الوحدة في إطار التنوع". فهو من جهة يؤكد على الهوية القومية الكردية وحقوق الشعب الكردي المشروعة، ومن جهة أخرى يشدّد على انتمائه الوطني السوري وعدم تبنيه لأية مشاريع انفصالية. إذ يرى المجلس أن القضية الكردية في سوريا ليست قضية فئوية أو خارجية، بل قضية وطنية بامتياز، تمس جوهر بناء الدولة السورية الجديدة التي يجب أن تقوم على العدالة والمواطنة والمساواة بين جميع أبنائها.

وتتجلى هذه الرؤية في الدعوة المستمرة التي يطلقها المجلس إلى إقامة نظام لامركزي في سوريا المستقبل، بحيث يضمن توزيعاً عادلاً للسلطة والثروة، ويحافظ على حقوق جميع المكونات القومية والدينية، بما فيها المكون الكردي.

يضيف حسين: «أن مسار المجلس الوطني الكردي لم يكن سهلاً، فقد واجه تحدّيات جسيمة نجمت عن التطورات الإقليمية والدولية المتشابكة. فتركيا، على سبيل المثال، مثّلت أحد أبرز التحديات أمام أي وجود كردي سياسي أو إداري فاعل على الحدود السورية – التركية، نظراً للحساسية التي تبديها أنقرة تجاه أي تجربة كردية جديدة في جوارها. كما أن التنافس الدولي والإقليمي بين القوى الكبرى في الساحة السورية، وعلى رأسها موسكو وواشنطن، بالإضافة إلى التدخلات التركية والإيرانية، وضع المجلس أمام خيارات صعبة بين المبادئ والمصالح الواقعية.
ومع ذلك، استطاع المجلس عبر نهجه الواقعي من بناء علاقات متوازنة مع مختلف الأطراف الفاعلة في الملف السوري، والمحافظة على موقعه السياسي، والاستمرار في أداء دوره التمثيلي لقضية الشعب الكردي ضمن الأطر الوطنية والدولية. فالمجلس لم يتعامل مع الأحداث بردود فعل آنية، بل سعى إلى بلورة سياسات عقلانية طويلة الأمد تضمن حضور الكرد كشريك أساسي في مستقبل سوريا».

وفيما يتعلق بالانتقادات التي توجه إلى المجلس الوطني الكردي بخصوص ضعف الديناميكية أو البطء في الأداء السياسي، يعتقد حسين: «انه يجب الإقرار بأن جزءاً من هذه الإشكاليات يعود إلى البيئة الصعبة التي يعمل فيها المجلس، حيث تسود عقلية السلاح ومنطق القوة بدلاً من الحوار والسياسة. كما أن الاستقطاب الحاد داخل الساحة الكردية السورية، إلى جانب التدخلات الإقليمية والدولية، أسهما في تقليص هامش الحركة أمام المجلس. ورغم ذلك، فإن هذه التحديات لم تُلغِ حقيقة أن المجلس تمكّن من الحفاظ على الوحدة الوطنية الكردية إلى حدٍّ كبير، ومن تمثيل القضية الكردية في المحافل الدولية.
ومن أهم الدروس المستفادة من تجربة المجلس الوطني الكردي، هي أن الوحدة ضرورة وشرط النجاح لأية تجربة سياسية كردية مقبلة. فالتشرذم والانقسام داخل الصف الكردي يُضعفان الموقف التفاوضي للكرد على الساحة الوطنية والدولية. كما أثبتت التجربة أن التحالفات الوطنية الواسعة تمثّل درعاً واقياً يحمي القضية الكردية من محاولات التهميش والعزل.

على الصعيد العملي، يشير حسين: «ان المجلس الوطني الكردي اتّخذ جملة من الخطوات المهمة لتثبيت الحقوق الكردية في الدستور السوري القادم، من بينها اعداد وثيقة كردية موحدة تعبّر عن الموقف المشترك للقوى الكردية، وتشكيل فريق تفاوضي لتمثيل القضية الكردية في المحافل الرسمية، إلى جانب السعي لتوسيع قاعدة التحالفات الداخلية وبناء شراكات سياسية ودبلوماسية مع القوى الوطنية والدولية الداعمة لحل سياسي عادل في سوريا».
يعتقد حسين أيضا: «انه لا يمكن الحديث عن تجربة المجلس الوطني الكردي دون الإشارة إلى الدور التاريخي الذي اضطلعت به قيادة إقليم كوردستان، وعلى رأسها الرئيس مسعود بارزاني، الذي قدّم دعماً سياسياً ومعنوياً ولوجستياً مستمراً للمجلس منذ تأسيسه. فقد أدرك الرئيس بارزاني، بصفته زعيماً قومياً، أن قضية كرد سوريا هي جزء لا يتجزأ من القضية الكردية العامة، وأن دعمها وتعزيز وحدتها يمثّل واجباً قومياً. هذا الدعم لم يكن وليد اللحظة، بل هو امتداد لنهج نضالي طويل يجسّد رؤية البارزاني في ضرورة توحيد الصف الكردي والدفاع عن الحقوق القومية المشروعة عبر الوسائل السياسية السلمية.
لقد شكّلت رعاية الرئيس بارزاني للاتفاقات الكردية – الكردية، وسعيه الدائم لتقريب وجهات النظر بين القوى الكردية السورية، نقطة تحول هامة في مسار

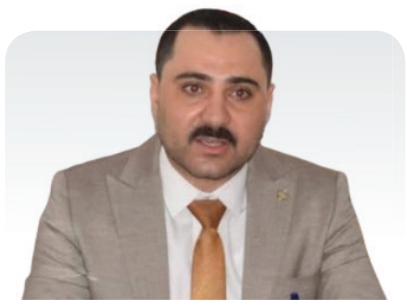

رامان ملا

القضية الكردية في سوريا. فالرؤية التي يتبناها تقوم على أن قضية الشعب الكردي في سوريا هي حلقة أساسية في المشروع القومي الكردي العام، وأن نجاحها يعتمد على وحدة الموقف الكردي السوري وتكاتفه».
يختم حسين: «إن ما ينشده المجلس الوطني الكردي في سوريا هو مستقبلٌ تُوثَّق فيه الحقوق الكردية في دستورٍ سوري جديد، يقوم على مبدأ المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، ويضمن لكل مكونات الشعب السوري العيش بحرية وكرامة ضمن دولة ديمقراطية لامركزية عادلة ، ولن يتحقق هذا الهدف إلا عبر المزيد من الوحدة الداخلية، والعمل الدؤوب، والاستفادة من الدعم القومي الذي يقدمه إقليم كردستان بقيادة الرئيس البارزاني، مع التمسك بالخيار الوطني السوري الجامع الذي يحفظ حقوق الجميع ويؤسس لسوريا المستقبل، دولةً يتساوى فيها جميع أبنائها دون تمييز أو إقصاء».

المجلس منذ تأسيسه، تعامل بمنهجية وموضوعية في كافة الجوانب السياسية والإدارية

تحدث عضو ممثلية اقليم كوردستان للمجلس الوطني الكردي في سوريا، رامان محمود ملا لصحيفة «كوردستان»، بالقول: «ظل المجلس ثابتا على أهدافه الجوهرية، التي تتمثل في الإطاحة بالنظام الاستبدادي، وتحقيق تحول سياسي ديمقراطي، وتأسيس دولة اتحادية تعددية لا مركزية، وضمان الاعتراف بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي ضمن الدستور السوري المستقبلي. إن هذا الوضوح في الرؤية الوطنية والقومية يشكل حافزًا قويًا للاستمرارية، كما يحظى المجلس بتأييد قاعدة جماهيرية واسعة من الشعب الكردي في سوريا، الذي يتطلع إلى نيل حقوقه القومية والسياسية. يمثل هذا الدعم سندًا وشرعية للمجلس في مواجهة التحديات.
لقد كان المجلس في بداية الثورة جزءًا أساسيًا من قوى المعارضة السورية حتى إسقاط النظام السابق، مما يمنحه شرعية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للمشاركة في العملية السياسية والمفاوضات المتعلقة بالحل في سوريا الجديدة.
لقد أظهر المجلس كفاءة عالية في توحيد الجهود الكردية، ويتجلى ذلك في تنظيم «مؤتمر وحدة الصف الكردي» وتشكيل وفد كردي موحد يجسد موقفًا سياسيًا وقوميًا جماعيًا، مما يعزز من مكانته التفاوضية والسياسية. كما نجح المجلس في بناء وصيانة علاقات متينة مع الأطراف الكردستانية، لا سيما الحزب الديمقراطي الكردستاني-العراق برئاسة فخامة الرئيس مسعود بارزاني، بالإضافة إلى علاقاته الإيجابية مع الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة.

يعتمد المجلس على هيكلية تنظيمية شاملة تضم أحزابًا سياسية، وشخصيات وطنية بارزة، وممثلين عن الشباب والمرأة، بالإضافة إلى نخبة من الكتاب والمستقلين، مما يمنحه مرونة استراتيجية وقدرة فائقة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وهذا التكوين المتنوع يضمن استمرارية وفعالية العمل السياسي، حتى في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة».
يضيف ملا: «ان هذه الاستراتيجية تقوم على محاور أساسية: تعزيز الحوار والتعاون البناء، نلتزم بتطوير وتوسيع الحوار والشراكات مع كافة المكونات والقوى السياسية السورية، يهدف هذا التعاون إلى تحقيق أهداف وطنية مشتركة، مع التأكيد المستمر على مبدأ الوحدة الوطنية وتعميق التضامن بين جميع أطياف المجتمع السوري.
نؤكد على ضرورة مشاركة كافة الأطراف والقوى السياسية والمكونات في العملية السياسية لمستقبل سوريا الجديدة، ونرفض رفضاً تاماً أي نهج قائم على الإقصاء أو التهميش.
يتعين على الادارة السورية الجديدة إرساء أسس الثقة مع المجلس الوطني الكردي في سوريا، نظراً لموقفه المعارض للنظام السابق منذ اندلاع الثورة وحتى سقوطه. كما أن الشعب الكردي قد عانى تاريخياً، منذ تأسيس الدولة السورية، من الظلم والحرمان من حقوقه القومية في سوريا
يتم الدفاع عن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي بشكل راسخ ضمن رؤية واضحة لإقامة دولة سورية اتحادية، تعددية، لا مركزية. هذا النموذج هو الإطار الأمثل الذي يضمن الخصوصية القومية مع الحفاظ على وحدة الدولة.
نعمل حثيثاً لضمان إدراج الحقوق القومية للشعب الكردي بشكل واضح وصريح ضمن الدستور السوري القادم، ويشمل ذلك الاعتراف بالشعب الكردي كثاني أكبر قومية في البلاد وفقاً للعهود والمواثيق الدولية.
يشكل الوفد الكردي المشترك، الذي انبثق عن كونفرانس 26 نيسان، عامل قوة يمثل هذا الوفد الموقف القومي والسياسي بشكل جماعي، مما يعزز من قوة الموقف الكردي التفاوضي.
الفعالية في المحافل الدولية: يضمن التشكيل الموحد طرح المطالب القومية بشكل موثوق وفاعل ضمن المحافل الوطنية والدولية، مما يرفع من مستوى الدعم والمساندة الدولية للقضية الكردية في سوريا».
يتابع ملا: «ان المجلس الوطني الكردي كان معارضا رئيسيا للنظام السابق منذ بداية الثورة. تميز موقفه المبكر بالحرص على تجنب الانخراط في الصراعات الإقليمية والدولية المباشرة، وبناء علاقات قوية مع أطر المعارضة السورية، والالتزام بالقرارات الدولية.

قبل سقوط النظام، حافظ المجلس على هويته ككيان سياسي سلمي، وسعى دائمًا إلى الحلول السلمية وفقًا لقرارات الشرعية الدولية، أبرزها قرار مجلس الأمن 2254. خلال هذه الفترة، نجح المجلس في طرح القضية الكردية بفاعلية على الأطراف الإقليمية والدولية كجزء أساسي من الحل السوري.
في سياق آفاق الحل في سوريا الجديدة، تبدو فرص تحقيق بعض أهداف المجلس أفضل. تتجسد رؤية الحل الأمثل لسوريا المستقبل في مطالبة غالبية المكونات باللامركزية، وهي الرؤية التي يتبناها المجلس كضمانة لتحقيق الحقوق المشروعة لجميع المكونات، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي.
لقد تعززت استراتيجية المجلس بالالتزام بقرارات جنيف والقرار 2254 كإطار تفاوضي وحيد، بهدف حماية الحقوق القومية من التقلبات الإقليمية.
وقد حفزت الصراعات الإقليمية المجلس على تكثيف جهوده لتوحيد الموقف الكردي، والذي تجلى في تشكيل الوفد الموحد، ليصبح الكيان التفاوضي الكردي قوة راسخة في مواجهة التدخلات الإقليمية.
أضحى مطلب الدولة اللامركزية التعددية الاستراتيجية الثابتة للمجلس، حيث يمثل حلاً وطنياً شاملاً يتوافق مع تطلعات غالبية مكونات الشعب السوري، ويضمن الحقوق الكردية دستوريا».
يؤكد ملا: «ان المجلس الوطني الكردي ومنذ انطلاق الثورة السورية، تعامل بمنهجية دقيقة وموضوعية في كافة الجوانب السياسية والتنظيمية والإدارية. إذ تتسم هذه المرحلة بتغير مستمر في الظروف والعوامل، خاصةً في ضوء التطورات الإقليمية والدولية المتسارعة، والتي بلغت ذروتها مع التغيرات المحتملة بعد سقوط نظام بشار الأسد.
ومن الجدير بالذكر أنَّ الإدارة الجديدة في سوريا لم تُقَد من قِبَل الأطر المعارضة التي كانت ضمن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية (والذي كان المجلس الوطني الكردي جزءاً أساسياً منه)، بل من قِبَل فصائل مسلحة بدعم إقليمي ودولي، وذلك بعد أن رفض النظام السابق الاستجابة للحلول السلمية وفقاً للقرارات الأممية.
لقد واجه المجلس ولا يزال يواجه ضغوطاً مكثفة تهدف إلى إضعاف دوره المستقبلي، لكنه أثبت في المقابل أن القضية الكردية هي مفتاح أي حل مستدام في سوريا، وأن للمجلس دوراً محورياً لا غنى عنه في هذا الإطار.
وعلى الصعيد الكردستاني، يستحيل إقصاء المجلس أو إنكار مكانته في أي مسارات للحل، سواء كانت كردية داخلية أو دولية.
لذا، يتحتم على المجلس مراجعة أدائه في السنوات الماضية والاستفادة من التجارب المتراكمة. كما يتوجب عليه العمل على تغيير شامل للمكاتب عبر مؤتمره القادم، مع التركيز على تجنب تأخير المؤتمرات وعقدها في المواعيد المحددة.

يشير ملا: «ان المجلس الوطني الكردي تأسس في بداية الثورة، في خضم التعقيدات الدولية والإقليمية، ليمثل الحركة السياسية الكردية في سوريا التي تمتد لعشرات السنين. وقد حظي تأسيس المجلس بدعم مباشر من إقليم كردستان وفخامة الرئيس مسعود بارزاني، بهدف توحيد الصف الكردي وتمثيل القضية الكردية في المحافل الدولية. وقد نجح المجلس في طرح القضية الكردية على الساحة الدولية والإقليمية، وتحسين علاقاته مع دول الجوار.
على الصعيد الكردي، وفي ضوء التجارب السابقة، من الضروري أن تتجاوز الأحزاب والتنظيمات الكردية المختلفة، باختلاف أفكارها الأيديولوجية، خلافاتها وتركز على الخطوط العريضة للقضية الكردية. يجب توحيد كافة الجهود لتحقيق الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي في سوريا، وعدم إضاعة هذه الفرصة التاريخية في تاريخ سوريا الجديد.
لقد كان مؤتمر 26 نيسان يمثل الهدف المنشود للشعب الكردي، بدعم كردستاني ودولي، وقد تم تشكيل وفد مشترك لتمثيل الكرد في سوريا. يجب تفعيل هذا الوفد والعمل بجدية على مهامه. إن الأحداث المتسارعة والظروف لا تسير دائمًا وفقًا لرغباتنا، وعلينا أن نكون سباقين في تغيير الظروف».
يختم ملا: «العمل على إقناع القوى الوطنية السورية الأخرى، بما في ذلك المكونات العربية وغيرها، بأن نموذج اللامركزية والتعددية يخدم مصالح جميع مكونات الشعب السوري ويعزز استقرار البلاد، ولا يقتصر على كونه مطلبًا كرديًا خاصًا. يجب استخدام نفوذ المجتمع المدني الكردي والسوري لدعم الرؤية الدستورية للمجلس، والعمل على ترسيخ قيم الحرية والعدالة والمساواة كأساس مشترك للمطالب.
يتعين ممارسة الضغط على الدول الفاعلة في الملف السوري، مثل الأمم المتحدة والدول الكبرى، للاعتراف بالرؤية الكردية كجزء أساسي من الحل السياسي، وإدراج قضية الحقوق الكردية كبند أساسي على جدول أعمال المفاوضات الدولية. يجب ربط المطالب الكردية بالمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات والحكم اللامركزي، لإضفاء شرعية دولية إضافية عليها».

نيجيرفان بارزاني يهنئ الرئيس مسعود بارزاني

وجه نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني، التهاني إلى الرئيس مسعود بارزاني بمناسبة تجاوز الحزب حاجز المليون صوت في الدورة السادسة لانتخابات مجلس النواب العراقي، مؤكداً تجديد العهد على الالتزام بتوجيهات الرئيس بارزاني في خدمة الشعب وصون حقوق جميع مكونات كوردستان والعراق.

قال نيجيرفان بارزاني نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني في بيان:»من أعماق قلبي، أتقدم بأحر التهاني لفخامة الرئيس بارزاني، ولعائلات الشهداء الأبرار، ولأعضاء وجمهور الحزب الديمقراطي الكوردستاني، ولشعب كوردستان المخلص، بمناسبة الفوز العظيم والتاريخي لحزبنا في انتخابات مجلس النواب العراقي».

وشدد نيجيرفان بارزاني على أن «هذا الانتصار هو انتصار لكل كوردستان والعراق، ومدعاة لسعادتنا وفخرنا جميعاً».

وأضاف نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني: «الشكر والتقدير والاحترام والامتنان اللامحدود، لجميع المخلصين الذين تحملوا العبء وبذلوا الجهد، وتفانوا في العمل بأقصى درجات النبل حتى أوصلوا أصوات الحزب الديمقراطي الكوردستاني إلى أكثر من مليون صوت، ليكون الحزب الأول مرة أخرى».

وأردف قائلا: «لقد أنجحوا تحدينا، وجعلوا الحزب أقوى ليكون صوته في بغداد أعلى وأكثر وضوحاً، وليتمكن من العمل بشكل أفضل لتطبيق الدستور وترسيخ الفيدرالية».

وأكد نيجيرفان بارزاني: «نجدد عهدنا لفخامة الرئيس بارزاني، قائدنا وكبيرنا، بأن نبقى كما كنا دائماً تحت توجيهات وإرشادات سيادته لنخدم شعبنا ووطننا، وأن نكون حماة لحقوق جميع مكونات كوردستان والعراق، وأن نعمل لكي يصبح العراق وطناً للجميع، ولنصنع معاً مستقبلاً أكثر إشراقاً لكوردستان والعراق».

وتابع نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني: «بهذه المناسبة، ننحني إجلالاً أمام الأرواح الطاهرة للشهداء، ونحيي ذكراهم بكل احترام وتقدير».

نيجيرفان بارزاني: هذه الانتخابات هي واحدة من أهم الانتخابات التي جرت حتى الآن في العراق

أكد رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، صباح يوم الثلاثاء 11 تشرين الثاني 2025، على أهمية المشاركة في انتخابات مجلس النواب العراقي، متأملاً أن تكون هذه الانتخابات، بداية مرحلة جديدة للعراق.

قال نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كوردستان خلال مؤتمر صحفي، عقده عقب الإدلاء بصوته، صباح اليوم الثلاثاء، في انتخابات مجلس النواب العراقي: اليوم هو يوم آخر من التصويت لانتخابات مجلس النواب العراقي. هذه العملية عملية مهمة وأعتقد أن هذه الانتخابات هي واحدة من أهم الانتخابات التي جرت حتى الآن في العراق.

وأضاف نيجيرفان بارزاني: بعد عام 2005 والمراحل التي مر بها العراق، نأمل أن تكون هذه الانتخابات بداية جديدة لعراق ديمقراطي اتحادي، حيث تحصل جميع المكونات ضمن إطار العراق على جميع حقوقها.

وأشار رئيس إقليم كوردستان إلى أن موضوع التصويت هو حق ومسؤولية كبيرة. آمل أن ينظر كل شخص في العراق إلى هذا الموضوع بأهمية، في وقت دخل فيه العراق مسار الديمقراطية. من المهم أن يشعر المواطنون في العراق وإقليم كوردستان بمسؤوليتهم ويتوجهوا إلى صناديق الاقتراع.

وأردف قائلا: نحن سعداء بأن المرحلة الأولى من التصويت جرت بهدوء وسلام. وآمل أن تجري اليوم أيضاً عملية التصويت العامة بنفس الطريقة والهدوء.

وقال رئيس إقليم كوردستان: من هنا أتقدم بالشكر لجميع القوات الأمنية التي أدت واجبها على أكمل وجه، وأحييهم على جهودهم. كما أتقدم بشكر خاص للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق على الإجراءات التي اتخذتها، ونشكرهم على تحملهم وصبرهم. آمل أن تكون هذه الانتخابات بداية جديدة لجميع العراقيين، وأن يعيش شعب العراق حياة أفضل وأياماً أجمل، وأتمنى أن تُقدّم خدمات أفضل لشعب العراق من أجل حياة أفضل.

وفي معرض رده على سؤال لأحد الصحفيين حول ما إذا كان هناك فرق بين هذا التصويت لشعب العراق وإقليم كوردستان، قال: الفرق نقطة واحدة، وهي أننا نعتقد أن العراق، من الناحية الأمنية والاقتصادية، شهد تغييرًا جيدًا. بالنسبة لنا، هذه الانتخابات تعني بداية جديدة في مرحلة الدستور العراقي. دستور العراق يجب أن يكون ضمانًا لاستقرار وأمن جميع مواطني العراق.

وأضاف نيجيرفان بارزاني: ذلك البيان الذي صدر من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، هو محتوى وتفاهم توصلنا إليه مع الاتحاد الوطني. وبالتأكيد، الانتخابات لها شروطها الخاصة وبعد الانتخابات تظهر شروط أخرى، لكننا لا نرفض الحوار مع أي طرف، بل على العكس، يجب حل تلك الخلافات عن طريق الحوار، وبعد هذه الانتخابات نجتمع مرة أخرى ونتحاور لمعرفة كيف يمكننا حل تلك المشاكل.

بمشاركة أكثر من 20 مليون ناخب، انطلقت عملية التصويت العام لانتخابات مجلس النواب العراقي في إقليم كوردستان والعراق.

وتجري الانتخابات التشريعية السادسة منذ تحرير العراق في 2003، وسط استقرار نسبي يشهده العراق الغني بالموارد النفطية بعد عقود من نزاعات نسفت بنيته التحتية وخلّفت فسادا مستشريا.

مسرور بارزاني يهنئ بنجاح الانتخابات البرلمانية العراقية

أصدر رئيس حكومة إقليم كوردستان مسرور بارزاني، يوم الثلاثاء ١١ تشرين الثاني ٢٠٢٥، بياناً بمناسبة اختتام عملية التصويت للانتخابات النيابية الاتحادية.

وفيما يلي نص البيان:

بحمد الله تعالى وتوفيقه، اكتملت بنجاح عملية التصويت والإدلاء بالأصوات للانتخابات النيابية الاتحادية، وأتقدم بخالص التبريكات إلى الشعب العراقي عامة، وشعب كوردستان خاصة، شاكراً لهما مشاركتهما في هذا الاستحقاق الانتخابي وممارستهما لحقوقهما وواجباتهما الوطنية في انتخاب ممثليهما. كما أثمن عالياً جهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والأجهزة الأمنية بتشكيلاتها كافة، من أسايش وشرطة وبيشمركة، على دورهم المسؤول في إنجاح العملية الانتخابية وحفظ أمنها وسلامتها. كذلك أشيد بجهود جميع الوكلاء والمراقبين من الهيئات الأجنبية والمحلية على ما قدموه من عون ومتابعة دقيقة لعملية الاقتراع.

وإني لآمل أن تُحترم أصوات الناخبين وتُصان ثقتهم، وأن يكون الممثلون المنتخبون معبرين حقيقيين عن إرادة الشعب، مخلصين في أداء مسؤولياتهم الوطنية في الدفاع عن الحقوق الدستورية لشعب كوردستان، وصون كيان الإقليم وحمايته، وتلبية تطلعات سائر المواطنين العراقيين.

ونغتنم هذه المناسبة لنعقد الأمل على بدء عهد جديد لعراق اتحادي ديمقراطي تترسخ فيه العدالة لنيل جميع الحقوق المشروعة لشعبنا، وأن تُسهم نتائج هذه الانتخابات في الارتقاء بمستوى معيشة ورفاهية المواطنين العراقيين قاطبة، وتعزيز مكانة إقليم كوردستان، وحل القضايا العالقة بين الإقليم والحكومة الاتحادية حلاً جذرياً بموجب الدستور والاتفاقيات الموقعة، مع الاحترام التام للكيان الدستوري للإقليم.

مسرور بارزاني
رئيس حكومة أقليم كوردستان
١١/١١/٢٠٢٥

زيباري يشيد بفوز الديمقراطي الكوردستاني ويدعو لتفعيل قانون الانتخابات المقبل

أشاد السياسي الكوردي ووزير الخارجية العراقي الأسبق هوشيار زيباري، بتحقيق الحزب الديمقراطي الكوردستاني فوزاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية العراقية لعام 2025، بعد تجاوزه حاجز المليون صوت في التصويت العام، مسجلاً بذلك أعلى عدد من الأصوات الشعبية.

وشدد زيباري، في تدوينة له على منصة «إكس»، يوم الثلاثاء 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2025، على ضرورة تعديل قانون الانتخابات المقبل ليكون أكثر عدلاً وإنصافاً للناخبين العراقيين.

وتجاوز الحزب الديمقراطي الكوردستاني حاجز المليون صوت في النتائج الأولية للتصويت العام لانتخابات مجلس النواب العراقي.

وأُغلِقت صناديق الاقتراع ضمن التصويت العام لانتخابات مجلس النواب العراقي في تمام الساعة السادسة من مساء الثلاثاء.

وبمشاركة أكثر من 20 مليون ناخب، انطلقت عملية التصويت العام لانتخابات مجلس النواب العراقي في إقليم كوردستان والعراق منذ الساعة السابعة من صباح الثلاثاء.

فوز كبير للحزب الديمقراطي الكوردستاني في دهوك ونينوى

أكدت النتائج الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فوز الحزب الديمقراطي الكوردستاني (پارتی دیموکراتی کوردستان) فوزًا كاسحًا في محافظة دهوك، بعد حصوله على 413,698 صوتًا، أي ما يعادل نحو ثلثي مجموع الأصوات الصحيحة في المحافظة، متصدرًا بفارق كبير عن باقي القوى السياسية.

وأظهرت النتائج أن دهوك ما زالت القلعة الانتخابية الأبرز للحزب الديمقراطي الكوردستاني، الذي حافظ على تفوقه الساحق في جميع أقضية ونواحي المحافظة، بما في ذلك زاخو، العمادية، عقرة، سميل، ودهوك المركز.

وكما وضحت النتائج الرسمية الصادرة عن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني تصدّر القوائم الانتخابية في محافظة نينوى بعد حصوله على 189,120 صوتًا، ما يعادل نحو 14٪ من مجموع

وبحسب الوثيقة الصادرة عن المفوضية، فقد بلغ عدد الناخبين الكلي في نينوى 2,079,220 ناخبًا، فيما شارك في التصويت 1,353,365 ناخبًا بنسبة مشاركة بلغت 65.09٪، بينهم 783,580 من الذكور و570,791 من الإناث. الأصوات الصحيحة، متقدمًا على أبرز منافسيه في المحافظة.

وتُعد محافظة نينوى من أكبر المحافظات العراقية من حيث عدد الناخبين، ما يمنح نتائجها أهمية خاصة في موازين القوى السياسية داخل البرلمان العراقي المقبل.

من قلب كوردستان

مهند محمود شوقي

بارزاني ونهج الثقة المتجددة

منذ اللحظة الأولى لإغلاق صناديق الاقتراع، كان واضحًا أن ما يحدث في كوردستان يتجاوز مشهدًا انتخابيًا عابرًا. فالنتائج التي ظهرت تباعًا لم تُظهر تفوق حزبٍ على آخر فحسب، بل كشفت عن حجم القناعة الشعبية بنهج سياسي حافظ على توازنه في زمن امتلأ بالتقلبات. فالمليون صوت التي حصدها الحزب الديمقراطي الكوردستاني لم تكن مجرد رقمٍ يضاف إلى جداول المفوضية، بل تعبيرًا صريحًا عن رغبة الناس في استمرار خطٍّ سياسي أثبت أنه الأقرب إلى نبضهم والأقدر على حماية كرامتهم.

فالناخبون لم يتوجّهوا إلى الصناديق بحثًا عن خدمة ظرفية أو وعد سريع، رغم أن الخدمات عنصرٌ مهمٌّ في تقييم أي تجربة حكم. ما دفعهم إلى التصويت هو إحساس بأن هناك طرفًا واحدًا بقي وفيًا لاستقلال قراره، ورفض أن يجعل سيادة الإقليم ورقة تفاوض. لقد أراد الناس أن يعبّروا عن ثقتهم بمن لم يساوم على حقوقهم، ولم يسمح أن يتحول مستقبلهم إلى بندٍ في صفقات القوى المتعددة.

وما تزيد من أهمية هذا التفويض الجماهيري، هو أن هذه الانتخابات جاءت في سياق الانتخابات البرلمانية العراقية بدورتها السادسة، حيث شارك الكورد كجزء فاعل ضمن منظومة التعدد العراقي.

إن الدورة السادسة لمجلس النواب العراقي، التي أُجريت في ١١ نوفمبر ٢٠٢٥، شكّلت محطة حاسمة في المعادلة السياسية العراقية.

هذه الثقة جاءت نتيجة مسار طويل كان مسعود بارزاني في قلبه. فمنذ عقود، مثّل بارزاني نقطة ارتكاز في المعادلة السياسية الكوردية؛ قائدًا يجمع بين الحكمة السياسية وصلابة الموقف، ويدير التوازنات الإقليمية بواقعية دون تنازل. في اللحظات الأصعب، كان الرجل حاضرًا: يقود مواجهة الإرهاب، يفتح أبواب الإقليم للنازحين، ويحافظ على علاقات دولية دون أن يتخلى عن ثوابت القضية الكوردية.

لكن الجانب السياسي وحده لا يفسّر هذه المكانة. فبارزاني بالنسبة لكثيرين ليس مجرد زعيم، بل شخصية قريبة من الناس، وهذا القرب خلق علاقة ثقة قلّ نظيرها في المنطقة، وجعل التصويت للحزب يشعر وكأنه تجديدٌ للثقة بقائد قبل أن يكون دعمًا لحزب.

لعلّ ما يعزّز من رسالته هو تأكيده المستمر على أن حقوق الكورد داخل العراق وتطبيق بنود الدستور العراقي لا يمكن أن تُتنازل عنها أو تُهمش. فقد شدّد في تصريحاتٍ حديثة على ضرورة أن يُمارَس التمثيل الكوردي الفاعل في بغداد، وأن يُحفظ الدستور الاتحادي بوصفه الإطار الذي يضمن التعدد والمواطَنة.

عندما تجتمع قيادة راسخة مع نهج سياسي مستقر، تولد لحظة انتخابية بهذا الحجم. لقد صوّت الناس لخطٍّ لم يتغير، ولموقفٍ لم يتبدل، ولرمزٍ أصبح جزءًا من هوية الإقليم. صوّتوا لمن أثبت أن الكرامة السياسية ليست ترفًا، بل أساس الاستقرار.

لذلك، فإن المليون صوت ليست حدثًا عابرًا، بل علامة سياسية واضحة على أن ما بُني خلال العقود الماضية ما يزال هو الطريق الذي يراه الكورد الأكثر أمنًا للإقليم ومستقبله داخل عراقٍ معقّد ومتغير. إنها رسالة تقول إن الثقة باقية، وإن النهج الذي يقوده بارزاني ما يزال يملك القدرة على حماية القرار الكوردي وصيانته مهما تغيّرت الظروف.

وبهذا المعنى، يصبح الإنجاز الانتخابي الأخير ليس نهاية قصة، بل بداية فصل جديد، لا نهاية قصة. فصل يرتفع فيه سقف المسؤولية، ويتأكد فيه أن العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني وجمهوره ليست مجرد تحالف سياسي، بل عقد ثقة متجددة يقوم على الثبات والكرامة والقيادة التي أثبتت نفسها في كل العواصف.

الرئيس الأمريكي يستقبل الشرع اليوم وحزمة من مطالب أمريكية

يلتقي الرئيس الأميركي دونالد ترمب والرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع، في البيت الأبيض، اليوم (الاثنين)، في أول زيارة لرئيس سوري إلى العاصمة الأميركية.

واستعد البيت الأبيض لهذا اللقاء بقائمة من المطالب، إذ تسعى إدارة ترمب إلى إقناع الحكومة السورية الجديدة بتفكيك مخزون الأسلحة الكيماوية، وتوقيع اتفاقية للانضمام إلى «التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب»، تتولى فيه الحكومة السورية مسؤولية مكافحة تنظيم «داعش»، وترسيخ علاقة تضع سوريا شريكاً أمنياً محتملاً بدلاً من كونها دولة منبوذة، والتعاون في تحديد أماكن المواطنين الأميركيين المفقودين.

ويعد إبرام اتفاقية أمنية بين سوريا وإسرائيل أبرز موضوع خلال الاجتماع. ويتوقع أن تجري مناقشته بشكل يضمن انضماماً محتملاً من سوريا إلى «اتفاقيات إبراهيم»، مع ترتيبات أمنية تشبه اتفاق 1974 بين سوريا وإسرائيل من دون التنازل عن الجولان المحتل.

الشرع: نتفاوض مباشرة مع إسرائيل وقطعنا شوطًا جيدًا في طريق التوصل إلى الاتفاق

قال الرئيس السوري المؤقت إن دمشق منخرطة في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، وقد قطعت شوطًا جيدًا في طريق التوصل إلى اتفاق.

وجدد الرئيس السوري أحمد الشرع التأكيد على أن «الإبقاء على سوريا مقسمة، أو وجود أية قوة عسكرية لا تخضع لسيطرة الحكومة، يمثل بيئة مثالية لازدهار تنظيم داعش.

وقال الشرع في مقابلة مع صحيفة واشنطن بوست، مساء أمس الثلاثاء، «أعتقد أن الحل الأفضل هو أن تشرف القوات الأميركية الموجودة في سوريا على دمج لكنه لفت إلى أنه «للوصول إلى اتفاق نهائي، يجب على إسرائيل الانسحاب إلى حدود ما قبل 8 ديسمبر 2024».

وأضاف قائلاً إن «الولايات المتحدة معنا في هذه المفاوضات، والعديد من الأطراف الدولية تدعم وجهة نظرنا في هذا الصدد.. والرئيس الأميركي دونالد ترامب يدعم وجهة نظرنا أيضًا، وسيدفع بأسرع ما يمكن من أجل التوصل إلى حل لهذا الأمر».

كما أشار إلى أن القوات الإسرائيلية نفذت أكثر من 1000 غارة جوية على الأراضي السورية منذ 8 ديسمبر 2024 بعد سقوط النظام السابق، وشمل القصف القصر الرئاسي ووزارة الدفاع.

إلا أنه أكد أن القوات السورية لم ترد على هذه الاعتداءات لأن الحكومة تريد إعادة بناء البلاد.

ورأى الشرع أن «التقدم الذي حققته إسرائيل داخل سوريا لا يأتي من مخاوف أمنية، بل من طموحاتها التوسعية.» وقال «لطالما ادعت إسرائيل أن لديها مخاوف بشأن سوريا لأنها تخشى التهديدات التي تمثلها الميليشيات الإيرانية وحزب الله اللبناني، لكن نحن من طرد تلك القوات خارج البلاد».

التابع للأمم المتحدة». وقال: «نحتاج إلى تصويتهم إلى جانبنا في بعض القضايا، ولدينا مصالح استراتيجية معهم.. لا نريد دفع روسيا لاتخاذ خيارات بديلة في التعامل مع سوريا».

روبيو: فشل الحكومة السورية قد يدفع البلاد إلى حرب أهلية شاملة

حذّر وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، الخميس، من أنّ سوريا تواجه خطر الانزلاق إلى حرب أهلية شاملة في حال فشل الحكومة الحالية في أداء مهامها.

وقال روبيو خلال مؤتمر صحفي إنّ «الولايات المتحدة تمنح الحكومة السورية كل فرصة ممكنة للنجاح، لأنّ البديل سيكون عودة الفوضى وانهيار البلاد».

*واشنطن: نريد حكومة تمثل جميع السوريين

أوضح وزير الخارجية الأمريكي أنّ بلاده تدعم جهود إنشاء حكومة وطنية تمثّل جميع مكونات المجتمع السوري وتشعر كل فئاته بالأمان، مؤكداً أنّ الولايات المتحدة لا تريد أن تتحول سوريا مجدداً إلى قاعدة للجماعات المتطرفة مثل «داعش» أو «القاعدة» أو إلى ساحة نفوذ لإيران أو «حزب الله».

وأضاف: «نجاح هذه الحكومة هو أفضل خيار متاح لمنع تكرار الصراع وتحويل سوريا إلى ساحة مفتوحة للعناصر الخطيرة في الشرق الأوسط».

*تحديات داخلية وإقليمية معقّدة

أشار روبيو إلى أن الحكومة السورية تواجه مهمة «صعبة للغاية» بسبب «تعقيدات الملف الكوردي في الشمال، والمشكلات مع الدروز والبدو في الجنوب، إضافة إلى الهواجس الأمنية الإسرائيلية»، لكنه شدد على أن واشنطن تأمل بنجاح هذه الجهود رغم صعوبة التوقعات.

*لقاء ثلاثي لتعزيز الاستقرار الإقليمي

في سياق متصل، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أنّ روبيو عقد اجتماعاً ثلاثياً مع وزيري خارجية سوريا وتركيا، عقب زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع إلى البيت الأبيض.

وقال نائب المتحدث باسم الخارجية، تومي بيجوت، إن اللقاء بحث فرص تعزيز الاستقرار والأمن الإقليميين، إضافة إلى مكافحة الإرهاب ومصير المواطنين الأمريكيين المفقودين في سوريا، مشيراً إلى أنّ واشنطن تواصل انخراطها الدبلوماسي في الملف السوري ضمن جهود إعادة الإعمار.

*المبعوث الأمريكي: مرحلة جديدة في علاقة واشنطن ودمشق

من جانبه، قال المبعوث الأمريكي الخاص إلى سوريا توم برّاك عبر حسابه في منصة «إكس» إنّ هذا الأسبوع يمثل «نقطة تحول حاسمة في تاريخ الشرق الأوسط»، مشيراً إلى أنّ سوريا تنتقل من العزلة إلى الشراكة الدولية.

ودعا برّاك الكونغرس الأمريكي إلى إلغاء قانون قيصر كخطوة رمزية نحو دعم «فرصة حقيقية» لدمشق للانخراط في الجهود العالمية لإرساء السلام.

الشيباني: الحكومة تسعى لدمج جميع المكونات والأطراف في سوريا

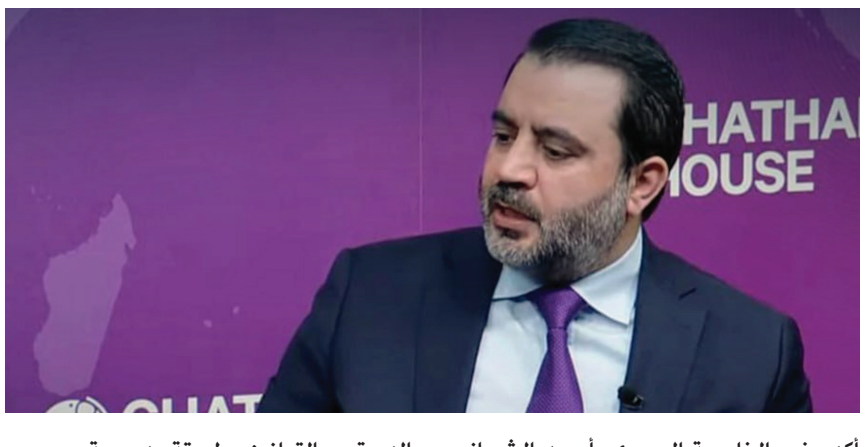

أكد وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، أن زيارة الشرع الأخيرة إلى واشنطن كانت ناجحة وغطت جميع الملفات المهمة، مشيراً إلى أن إزالة عقوبات «قيصر» بالكامل مسألة وقت.

وأشار الشيباني خلال جلسة حوارية في معهد تشاتام هاوس بالعاصمة البريطانية لندن، اليوم الخميس ١٣ تشرين الثاني ٢٠٢٥، إلى أن العلاقات مع الولايات المتحدة تسير بشكل جيد جداً وستنعكس إيجابياً على المنطقة بأسرها، مؤكداً أن إعادة فتح السفارة السورية في لندن ستخدم مصالح السوريين ولن تتحول إلى مقر استخبارات.

وأضاف أن هناك ملفات مهمة مع بريطانيا، وأن سوريا تسعى للاستفادة من «الفرصة التاريخية» لترسيخ علاقاتها مع الدول الكبرى، مشدداً على أن سوريا لم تعد دولة هامشية، بل باتت لاعباً محورياً على الساحة الدولية.

*جهود إعادة تعريف سوريا عالمياً

أوضح الوزير السوري أن الحكومة تعمل على مدار الساعة لتعريف العالم بـ«سوريا الجديدة»، مضيفاً أن البلاد خلال ١١ شهراً استطاعت تغيير نظرة المجتمع الدولي وتقليل المخاوف السابقة تجاهها.

وأشار إلى أن سوريا تمر بمرحلة انتقالية، وهي بحاجة إلى وقت لتثبت نفسها، مؤكداً حرص الحكومة على أن تكون دولة تؤمن بها جميع أبنائها بعيداً عن الانقسامات السابقة.

*تعزيز التعايش والتعددية

أكد الشيباني أن نجاح التجربة السورية يعتمد على التعايش وبناء الثقة ونبذ الطائفية التي كانت سائدة في النظام السابق.

وأوضح أن الحكومة تعمل على تعزيز التعددية داخل الوزارات والحكومة والمجتمع، مع الحفاظ على ثقافة المؤسسات، والعمل على ترميم الدستور والقوانين بطريقة مدروسة.

*أحداث السويداء والساحل السوري

تطرق الوزير السوري إلى الأحداث الأخيرة في السويداء والساحل، موضحاً أن لكل منطقة سياقات مختلفة. وقال إن أحداث الساحل كانت مفتعلة من بقايا النظام السابق، فيما شهدت السويداء صدامات ناتجة عن تراكمات اجتماعية تدخلت فيها إسرائيل، مؤكداً أن الحكومة تحاول ضبط الأمن هناك بروية، رغم وجود أطراف محلية لا ترغب بالتسوية.

وأشار إلى أن الحكومة قدمت ٧٠ قافلة مساعدات لدعم السويداء على كافة المستويات.

*الموقف من إسرائيل والانتهاكات الإقليمية

أكد الشيباني أن إسرائيل تلعب دوراً سلبياً في سوريا، لكنها لم تنجر الحكومة السورية للاستفزاز، معتبراً أن الرد تم عبر الدبلوماسية لتفادي أي تصعيد.

وأوضح أن الحكومة لا ترغب في أن تكون طرفاً في أي حرب بالوكالة، وتسعى للحفاظ على الهدوء وإمكانية الوصول لأي اتفاق محتمل مع إسرائيل ضمن إطار إعادة بناء سوريا.

وأضاف أن موقف سوريا الدبلوماسي حظي بدعم العديد من الأطراف الدولية تجاه الانتهاكات الإسرائيلية.

*السياسة الداخلية والتنمية

قال الوزير إن الحكومة نجحت في إعادة تعريف سوريا عالمياً بعد أن ترك النظام السابق مشاكل مع الجميع، مؤكداً أن سوريا لا ترغب بأن تكون مكاناً مستجداً للمساعدات، بل أن تكون مصدر إلهام للتغيير.

وشدد على أهمية التنوع السوري ورفض أي شكل من أشكال التقسيم، مشيراً إلى أن الحكومة تسعى لدمج جميع المكونات والأطراف في سوريا الموحدة.

النيابة النمساوية توجه اتهامات لمسؤولَين سوريين بارتكاب انتهاكات بحق المدنيين

كشف وكالة فرنسية، أن النيابة العامة في النمسا وجهت اتهامات إلى مسؤولَين سوريين سابقين في عهد النظام البائد بارتكاب انتهاكات بحق مدنيين محتجزين خلال فترة الحرب.

نقلت وكالة فرانس برس عن النيابة العامة في النمسا قولها: «إن المسؤولين السابقين متّهمان بارتكاب جرائم ضد مدنيين احتجزوا في الرقة بين عامَي 2011 و2013 في إطار حملة قمع الاحتجاجات ضد بشار الأسد».

وحسب المصدر، المتهمان هما عميد سابق في المخابرات السورية ورئيس سابق لمكتب التحقيق الجنائي المحلي برتبة مقدم.

وأوضحت النيابة العامة أنه تم حتى الآن التعرف على هوية 21 ضحية.

وتقدم المتهمان بطلب لجوء إلى النمسا عام 2015 وأقاما فيها من ذلك الوقت، ويواجهان حالياً عقوبة سجن تصل إلى عشر سنوات في حال إدانتهما

ضفاف

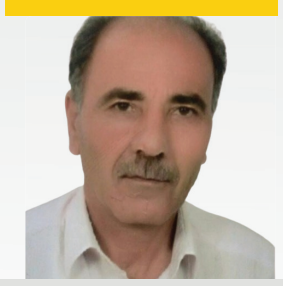

شريف علي

التعليم بين السيادة والشرعية في غرب كوردستان

يمثل قرار إدارة PYD بمنع تدريس مناهج السلطة الانتقالية وفرض مناهجها الخاصة خطوة سياسية وتعليمية بالغة الحساسية، تتجاوز البعد التربوي لتلامس جوهر الصراع على الشرعية والسيادة في البلاد. فالتحكم في التعليم ليس مجرد إدارة لخدمة اجتماعية فحسب، بل هو تعبير عن السلطة وقد جاء هذا القرار في سياق ثقافي وتاريخي طويل من التهميش إذ عانى شركاء البلاد، وعلى رأسهم الكورد، من سياسات إنكار هوياتي فرضتها المناهج الرسمية لمكون فرض سيادته لعقود. لذلك، فإن السعي إلى تدريس المناهج بلغات الأم ومحاولة إدخال مواد تعكس تاريخ المنطقة بتنوعها القومي والثقافي يحمل طابعًا يسعى إلى تصحيح اختلالات الماضي وإعادة الاعتبار للتعددية بوصفها جزءًا من هوية المجتمع لا تهديدًا له.

هذه الخطوة، ورغم ما تحمله من رمزية، تطرح إشكالات قانونية ومؤسساتية ومجتمعية معقدة خاصة بعد قرار الإدارة الأخير باستثناء المدارس التابعة للطوائف المسيحية من قرارها السابق بحظر تعليم مناهج السلطة الانتقالية. فالحكومة المركزية لا تعترف بمناهج الإدارة ما يجعل شهادات طلاب هذه المناطق غير معترف بها رسميًا داخل سوريا وخارجها. وتتحول هذه المسألة إلى عائق واقعي أمام عشرات الآلاف من الطلبة الراغبين في متابعة تعليمهم الجامعي أو الانخراط في مؤسسات الدولة السورية.

هنا يبرز التناقض بين الرغبة في الاستقلالية التعليمية وبين ضرورة الاعتراف القانوني الذي يضمن استمرارية المسار الأكاديمي والمستقبلي للأجيال الجديدة.

من الزاوية المجتمعية، ينقسم الرأي العام بين مؤيد يرى في القرار تعبيرًا عن إرادة سياسية، ومعارض يخشى أن يؤدي هذا المسار إلى عزل أبناء المنطقة عن النظام التعليمي السوري، وإفقادهم فرص الاندماج في سوق العمل أو التعليم العالي. وبين هذين الموقفين، يقف قطاع واسع من الأهالي في حيرة بين الانتماء لمشروع محلي واعد من جهة، والحاجة إلى ضمان مستقبل أبنائهم الواقعي من جهة أخرى.

في المحصلة، يمكن اعتبار قرار منع تدريس مناهج النظام خطوة غير مكتملة في غياب الاعتراف الرسمي، وتكشف عن عمق المأزق السوري العام: بين سلطة أمر واقع تبحث عن الشرعية، ودولة مركزية تتمسك بمظاهر السيادة رغم تآكلها.

فارس قائد الحداد:
الشعب الكوردي من أبرز الشعوب المؤمنة بحق التعايش وانتهاج طريق السلام

حاوره: عمر كوجري

قال الدكتور فارس قائد الحداد، في حوار خاص مع صحيفتنا «كوردستان» إن اهتمامي بالقضية الكوردية أو بحقوق الكورد جزء أصيل في نفس أي إنسان يحس بآلام الآخرين كالكورد، وما تعرّضوا له، وما حدث بحقهم من أخطاء في الماضي في سوريا والعراق وإيران وتركيا كان من المفترض ألا تحدث بحقهم.

وعن القضية الكوردية وأحقيتها في أجزاء كوردستان الأربعة، أكد الحداد: القضية الكوردية أو الشعب الكوردي الواحد من تركيا إلى العراق إلى سوريا إلى إيران من حقهم أن يعيشوا بأمن وسلام دون أن يتعرّضوا للقتل أو التنكيل تحت أي مبرر طائفي أو جهوي باعتبارهم جزءاً لا يتجزّأ من النسيج الاجتماعي في هذه البلدان، والجميل أن المكون الكوردي واحدٌ من أبرز المكوّنات عبر التاريخ المؤمن بحق التعايش والعيش بسلام، فلم يكن يوماً ما مكوناً رافضاً للتعايش أو غير قابل للانسجام الاجتماعي إلى جانب كل المكونات والشرائح والأقليات الأخرى.

وعن وضع النظام السوري الحالي، قال القائد: النظام السوري بجيشه وأمنه ومخابراته أصبح يمارس سياسة القمع والقتل والاعتقال والسجن والإعدامات الجماعية والأدلة والشواهد كثيره منها ما تعرضت له الأقليات المسيحية والعلوية في الساحل السوري آخرها أحداث السويداء، والسياسة القمعية التطهيرية والعرقية بحق أبنائها.

وفيما يلي نص الحوار كاملاً.

*** لعل أول ما يتبادر لذهن القارئ الكوردي: ما سبب اهتمامكم بالقضية الكوردية؟ ومنذ متى تبلور هذا الاهتمام؟ خصوصاً أن حضرتك مثقف من اليمن، وبشكل ما بعيد عن جغرافيا المنطقة.**

** في البداية أشكرك، وأشكر جريدتكم الغرّاء «كوردستان» على هذا اللقاء معنا، فيما يخص الإجابة عن سؤالك اسمح لي أن أقول إن اهتمامي بالقضية الكوردية أو بحقوق الكورد جزء أصيل في نفس أي إنسان يحس بأوجاع الآخرين كالكورد، وما تعرّضوا له، وما حدث بحقهم من أخطاء في الماضي في سوريا والعراق وإيران وتركيا كان من المفترض ألا تحدث بحقهم.

ومنذ بداية نشاطي الصحفي والإعلامي والحقوقي منذ سنوات ازداد اهتمامي أكثر بعد أن قرأت بعمق عن القضية الكوردية والظلم الذي تعرّضوا له، والانتهاكات الرهيبة لحقوق الإنسان الكوردي العزيز، وشدّ ما آلمني، كنا في فريق حقوقي دولي في صياغة نصوص الحماية القانونية والعقوبات الدولية المعني بجرائم الانتهاكات لحقوق الإنسان، فطُرح ملف جرائم الانتهاكات الرهيبة لحقوق الإنسان الكوردي، وما تعرّضوا له من انتهاكات رهيبة إبان الحقب السياسية السابقة التي انتهت، والبعض منها ما زال قائماً إلى اليوم هذا من جهة، وما تعرّض له أيضاً الايزيديون الكورد في العراق من جرائم وانتهاكات رهيبة على يد تنظيم داعش الإرهابي، فشكّل ذلك ألماً عميقاً ودافعاً كبيراً لنا في صياغة ذلك التقرير الحقوقي مع مجموعة من الزملاء من الخبراء والمستشارين القانونيين والذي تم تقديمه فعلاً لمنظمات حقوق الإنسان والقضاء الدُّوَليّ لاتخاذ إجراءاتهم المشروعة في ملاحقة ومحاسبة ومحاكمة مرتكبي تلك الجرائم، ولذلك كانت قراءة القضية الكوردية بكل أطيافهم قراءة عميقة، وليس سطحية بقضيتهم، ومن هنا تشكّلت لدينا قناعة بأن أصواتنا وأقلامنا في الدفاع عن حقوق الإنسان هي غايتنا السامية التي نسعى إليها وضرورة تأمين حقوق الإنسان الكوردي.

*** القضية الكوردية أو كوردستان مقسمة بين أربع دول فاعلة ووازنة في المنطقة، (تركيا- العراق- إيران – سوريا) برأيك، كيف يمكن للكرد أن يقيموا في هذه الأمكنة دون أن يتعرّضوا للتنكيل أو القتل، أو المحاربة في لقمة العيش؟**

** الشعب الكوردي في تركيا والعراق وسوريا وإيران من حقه أن يعيش بأمن وسلام دون أن يتعرّض للقتل أو التنكيل تحت أي مبرر طائفي أو جهوي باعتباره جزءاً لا يتجزّأ من النسيج الاجتماعي في هذه البلدان، والجميل أن الشعب الكوردي واحدٌ من أبرز الشعوب عبر التاريخ المؤمن بحق التعايش والعيش بسلام، فلم يكن يوماً ما مكوناً رافضاً للتعايش أو غير قابل للانسجام الاجتماعي إلى جانب كل المكونات والشرائح والأقليات الأخرى، وباعتباره كياناً، له ثقله وحضوره الشعبي والاجتماعي الكبير له من الحقوق والواجبات والعيش المشترك مثله مثل بقيه المكونات دون ظلم أو اضطهاد أو انتهاكات أو قتل أو ملاحقات أو تضييق عليهم تحت أي مبرر كان باعتبار أن الدولة سواءً أكانت في سوريا أو العراق أو ايران أو تركيا مسؤوله عن كل هذه الشرائح، وهذه المكونات الاجتماعية ككل، فهي ليست دولة لمصلحة مكون لتمارس الظلم والاضطهاد والقتل والترويع، وبحق المكون الكوردي أو غيره، وعلى الحكومات والأنظمة السياسية في هذه الدول احترام حقوق المكون الكوردي والمكونات الأخرى في المجتمع بالمشاركة السياسية في الحكم أو حقوقهم المدنية الأخرى، وهذا الأمر مرهون بأرضية الاحتواء والتفاهمات والقبول بين حكومات هذه الدول وبين الشعب الكوردي وغيره.

أما الحديث عن حقوقهم في الاستقلال وإقامة دولتهم الكوردية الواحدة فمن حقّ الكورد أن يقيموا دولتهم الواحدة والمشروعة أو حصولهم على الحكم الذاتي على غرار التجربة العراقية وحصول إقليم كوردستان العراق على الحكم الذاتي، هذا الأمر مرهون بيد الكورد أنفسهم، وفي حالة تعرض الكورد للقمع والاضطهاد والقتل والتشريد والاعتقال بحقهم من قبل حكومات هذه الدول بهذا قد تكون هذه الأنظمة السياسية والحكومات في هذه الدول جنت على نفسها وأسقطت عن نفسها دور الواجب فلا يلومون الكورد أن يطالبوا بقيام دولتهم الكوردية الواحدة وفعلاً ستقوم الدولة الكوردية الواحدة.

***رغم الخلافات الكبيرة، والتباينات الواضحة في نظم البلدان التي تحتل كوردستان، لكّنها دائماً كانت تجتمع ضد الكرد، وتعقد الاتفاقيات، وتتجاوز خلافاتها، بالمقابل لم يكن الكورد على رأي واحد، لماذا برأيك؟**

** المشكلة ليست أن الشعب الكوردي في هذه البلدان ليس له رأي واحد بالعكس من ذلك، قد يكون في الماضي كان هناك تشتت في الرأي داخل البيت الكوردي، لكن اليوم لا أعتقد أن ذلك قائم إطلاقاً، وعلى الشعب الكوردي توحيد مواقفه وآرائه باعتبار أنه يحمل هماً واحداً وقضية واحدة، وعليهم أن يستفيدوا من مراحل التشتت السابقة، المشكلة تكمن في طبيعة سياسة الأنظمة والحكومات التي تنتهجها هذه الدول وتعاملها الفج مع أطياف ومكونات وشرائح الشعب بما فيه الشعب الكوردي.

على سبيل المثال النظام السوري الجديد الذي يبدو أنه لم يستفد من أخطاء غيره، بل أصبح يمارس لغة الإقصاء والتهميش وإلى الآن لم نجد أو نسمع أن الأنظمة السياسية وحكومات هذه الدول اعترفت بحقوق المكونات والشرائح والأقليات الأخرى منهم الشعب الكوردي والمكونات الأخرى باعتبار مكوناً كبيراً، له قاعدته الشعبية الواسعة بقدر ما نسمع أن النظام السوري بجيشه وأمنه ومخابراته أصبح يمارس سياسة القمع والقتل والاعتقال والسجن والإعدامات الجماعية والأدلة والشواهد كثيره منها ما تعرضت له الأقليات المسيحية والعلوية في الساحل السوري آخرها أحداث السويداء، والسياسة القمعية التطهيرية والعرقية بحق أبنائها، كل هذه الممارسات والأخطاء كان من المفترض ألا تحدث لا في السويداء ولا الساحل السوري، ولا في عفرين وغيرها من المناطق والمحافظات السورية، لكن هناك من دوائر النظام السوري الجديد من يبرر لهذه الانتهاكات تحت مبررات واهية، وكذلك لم نسمع لا في تركيا ولا في ايران ولا في العراق أن حكومات هذه الدول اعترفت بحقوق الشعب الكوردي والمكونات الشعبية الأخرى ووقفت أمام قضاياهم بمنتهى الاستحقاقات الوطنية.

*** منذ عام ١٩٩١ إلى الآن، أي بعد انتفاضة آذار الكوردية في إقليم كوردستان شبه المستقل، كيف تقيّم هذه التجربة الغنية؟**

** التجربة الكوردية في كوردستان العراق غنية حقاً، لم تأتِ بشكل عفوي أو طبيعي بل تحققت بعد مرحلة من النضال والكفاح تكللت بقيام كوردستان العراق وحصول الكورد على الحكم الذاتي.

كانت هذه التجربة محطّ إلهام لكثير من التجارب الاتحادية في العالم، ومثلت نجاح كبير للكورد عليهم أن يحافظوا على ذلك النجاح، وعلى الرغم أن إقليم كوردستان حصل على الحكم الذاتي لكنه في نفس الوقت مرتبط بالحكومة الاتحادية في بغداد فكان ذلك الارتباط بين إقليم والحكومة الاتحادية في بغداد نموذجاً اتحادياً فريداً أثبت للعالم قبل العراقيين والكورد في كوردستان فإنهم جزء لا يتجزأ من شعبهم ووطنهم على الرغم من حدوث كثير من الأخطاء والمشاكل والقضايا العالقة بين حكومة إقليم كوردستان وبين حكومة بغداد الاتحادية على أن تلك القضايا والمشاكل لن تكون امام كل العقلاء في حكومة إقليم كوردستان أو في حكومة بغداد الاتحادية نقطة عبور لتوسيع دوائر تلك القضايا والمشاكل والتي كان آخرها قضية صرف الرواتب العالقة والتي رفضت حكمت بغداد الاتحادية صرفها للشعب الكوردي، لكن لا أعتقد أن حكومة بغداد الاتحادية ممثلة بدولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني ستبقي تلك القضايا وتلك المشاكل عالقة دون حلها، وعليهم الإسراع الفوري في إيجاد الحلول العاجلة لها دون تلكؤ أو تباطؤ باعتبار ذلك حكومة اتحادية وإنهم قادرون في بغداد وأربيل مع بعضهم على حل قضايا ومشاكل حكومة كوردستان كلها بمنتهى من الود والتفاهم والإخاء.

*** منذ عقود عديدة، مارست الأنظمة المتعاقبة « على قلتها» في سوريا سياسات استبدادية، ومارست التنكيل والاعتقال والقتل على نطاق واسع، وخاصة في عهد البعث الفاشي منذ بداية ستينيات القرن الماضي، وحتى قبل سقوط النظام، لماذا هذا الإجحاف بحق شعب يعدّ القومية الثانية بعد العرب في سوريا؟**

** في الحقيقة ما تعرّض له الكورد أو غيرهم من الأقليات في سوريا خلال السنوات الماضية من ممارسات وسياسات استبدادية من قتل وقمع خلال فتره حكم نظام الأسد لم تكن سياسة انتقامية للنظام السياسي السابق مع الكورد إطلاقاً وإنما هو جزء من السياسة الهجينة الانتحارية غير السليمة وغير الحكيمة التي جاءت نتيجة القرارات والأخطاء السياسية الطائشة لنظام الأسد، ومثل تلك الممارسات والأخطاء الكارثية مرفوضة منا جميعاً كان من المفترض ألا تحدث من قبل النظام السوري السابق آنذاك، وبما أن الشيء قد حدث، والأخطاء قد حدثت فلم يكن الكورد في سوريا وحدهم من تعرضوا لمثل تلك السياسات الانتقامية مثلهم مثل ما تعرضوا له الكورد من ممارسات وانتهاكات وقتل واعتقالات في العراق وإيران ماضياً وحاضراً وفي تركيا ماضياً وحاضراً.

** بعد سقوط النظام البعثي توسّم الكرد خيراً من العهد الجديد، ولكنّ إلى الآن ليس ثمة ما يشجّع على التفاؤل، هل تتوقع تصعيداً مع الكرد يقوم به النظام، كما حدث في الساحل السوري والسويداء وريف دمشق؟

** بكل تأكيد بعد رحيل نظام الرئيس الأسد ووصول النظام السوري والقيادة السورية الجديدة لحكم البلاد كان العالم يقف على أعتاب تفاؤلية جديدة، أما الشعب السوري بكل مكوناته وأقلياته وفي طليعتهم الشعب الكوردي تفاءلوا خيراً، لكني متشائم لاعتبارات كثيرة أنني اعرف مثل غيري من المثقفين والحقوقيين وحتى من عامة وبسطاء الشعوب لما ستؤول إليه الأوضاع، ولن تكون مثل ما تمناه وتفاءل به البعض، بل غالبية الشعب السوري يرى أن الأمور تسير حالياً نحو منحدر خطير محفوف بالمخاطر، وما حدث في الساحل السوري والسويداء وريف دمشق وغيرها من المناطق والمحافظات السورية من أحداث مؤسفة وسياسات قمعية وانتقامية وقتل واعتقال وتهجير وذبح وسحل قام بها النظام السوري أو القيادة السورية الجديدة، إنه شيء مؤسف ومرفوض لإن مثل تلك الممارسات والسياسات الانتقامية التي رافقها قتل ومداهمات وتشريد وتعذيب واعتقال خطأ مقصود فادح، وكلها جرائم ضد الإنسانية وضد حقوق الإنسان، وترتقي لجرائم حرب لن تسقط بالتقادم إطلاقاً، لقد حذرنا، وخاطبنا النظام السوري الجديد بأكثر من رسالة صحفية بخطورة ذلك الوضع وما ستكون نتائجه الكارثية ليس على النظام السوري الجديد فحسب بل على سوريا ككل لكن كما يبدو أن النظام السوري الجديد لم يستوعب تغيُّرات المرحلة، ولم يستفد من أخطاء غيره، أما فيما يخص إقدام النظام السوري والقيادة السورية الجديدة على تكرار مثل تلك الممارسات القمعية والانتقامية مع الكورد فلن تكون إلا المسمار الأخير الذي سيضرب نعش الدولة السورية المتهالك، وسيجر سوريا الى فوضى واقتتال داخلي لن تخرج منه لعشرات السنين في حال إقدام النظام السوري على مواجهة حربية مع الكورد.

أنا شخصياً والى الآن متفائل أن العقلاء في القيادة السورية الجديدة، ستدرك أن ما حدث من سياسات وممارسة انتقامية بحقّ مكوّنات وأقليات الشعب السوري في الساحل السوري، وريف دمشق والسويداء شيء خطأ وعليها ألا تكرر ذلك الخطأ بل عليها أن تشكل فريقاً يعالج ذلك الخطأ، ويجبر الضرر مع أهالي وأقارب الضحايا.

ولا أعتقد أن ما حدث من ممارسات وسياسات انتقامية بحق كثير من مكونات الشعب السوري ستتكرر مع الشعب الكوردي، وإن كرّرها النظام السوري والقيادة السورية الجديدة فهو الانتحار المؤكد.

***الأصوات والنخب الثقافية والأكاديمية العربية خافتة حيال المسألة الكوردية، لماذا برأيك؟ وهل أن الوزر يقع على عاتق الكرد أيضاً؟**

** نعم، إن الكثير من الأصوات الصحفية والإعلامية والنخب الثقافية والأكاديمية العربية موقفها غائب وصدى أصواتها ضعيف وخافت فعلاً حيال القضية الكوردية والسبب ليس أنهم لا يعرفون عن القضية الكوردية ولا أنهم عاجزون على تبنّي أو الحديث عن القضية الكوردية في كل المنابر الإعلامية والصحفية والسياسية والاجتماعية، بل هناك أسباب وعوامل أخرى منها أن هذه النخب شبه مفرّغة من مهامها أو دورها، وإن القضية الكوردية غُيّبت من الدوائر الإعلامية والسياسية والاجتماعية والثقافية والدينية العربية تماماً لأسباب كثيرة والجميع أصيبوا بفوبيا الصمت الجبان.

أما الأسباب التي يشترك فيها الكورد أنهم لم يستطيعوا إيصال قضيتهم لا إعلامياً ولا سياسياً ولا اجتماعياً ولا ثقافياً للعالم العربي والدولي.

من المفترض على الكورد أن ينقلوا قضيتهم للعالم العربي من خلال تغطية إعلامية وصحفية واسعة، هذا من جهة، ومن خلال نقلها وطرحها عبر القنوات السياسية والدبلوماسية من جهة أخرى.

*** عانى اليمن – كونك ضيفنا يمانياً- ولعقود طويلة من الانقسام (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي) إلى حين الوحدة في بداية تسعينيات القرن الماضي، بتصورك هل اليمن حالياً إرادة واحدة؟**

** نعم، إن اليمن ولعقود طويلة عانى من حالة الانقسام والتشرذم، فكان هناك ما يعرف باليمن الشمالي واليمن الجنوبي قبل قيام الوحدة اليمنية الخالدة في صبيحة يوم الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠ لكن ذلك الانقسام قد يكون انقساماً سياسياً فقط في طبيعة الأنظمة السياسية التي حكمت القطرين الشمالي والجنوبي فقط، وإن الجمهورية اليمنية شعب موحد، الأرض والإنسان من قبل تحقيق الوحدة اليمنية، ولو عُدنا الى الخلفية التاريخية الموحّدة لليمن لوجدنا أن اليمن موحد حتى في مراحل الدول اليمنية القديمة على الرغم من اختلاف بنية وأنظمة تلك الدول، والدليل على ذلك عندما قامت ثورة ٢٦ من سبتمبر عام ١٩٦١ في شمال اليمن ضد الرجعية الإمامية آنذاك كان لأبناء اليمن الجنوبي دورٌ بارزٌ ومواقف تاريخيه خالدة في دعم مسار ثوره ال٢٦ من سبتمبر المجيدة، وبعد نجاح الثورة في اليمن الشمالي، اشتعلت ثوره الرابع عشر من اكتوبر عام ١٩٦٢م في اليمن الجنوبي والذي التحم فيه أبناء الشعبين الشمالي والجنوبي معاً وتم سقوط ودحر الرجعية الإمامية والاستعمار الانجلوسلاطيني البائدين من شعبنا بصورة تثبت للأجيال، وللعالم واحدية الشعب اليمني قبل أن يتوحّد سياسياً، فكان هذا الحدث الثوري السبتمبري والاكتوبري المجيد هو بداية لتوحيد اليمن شماله وجنوبه والذي تكلل بالنجاح الوحدوي الخالد بتحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م فتوحد اليمن. وهذا ما يؤكد أن اليمن لا يقبل التجزئة إطلاقاً.

*** لو تتحدث لقراء صحيفتنا «كوردستان» عن طبيعة اختصاصك وعملك- فضلاً-**

****د.فارس قائد الحداد شاب يمني بسيط محاضر دولي في الاعلام والقانون الدولي- خبير دولي في قضايا السلام والأزمات والنزاعات الدولية -عضو فريق حقوق الإنسان الدولي -صحافي وحقوقي يمني.**

مليون صوت لإرادة لا تقهر

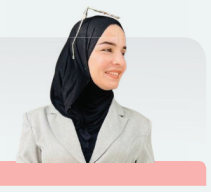

روشن محمد بلي

في مشهد سياسي يعكس عمق الوعي الشعبي وصدق الانتماء، جاء فوز الديمقراطي الكوردستاني بمليون صوت ليؤكد أن الثقة بينه وبين الشعب ما زالت ثابتة، بل ازدادت رسوخاً مؤكداً أن إرادة الشعب هي القوة الحاسمة التي تصنع المعادلة السياسية لكوردستان وتبني حلمها الواعد، فلم يكن هذا الرقم مجرد نتيجة انتخابية، بل رسالة صادقة من الشعب الكوردي تعبر عن تمسكه بخياره التاريخي.

على مدى عقود حمل الديمقراطي الكوردستاني عبء الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي وهويته، وساهم في ترسيخ المشاركة السياسية والوعي الجماهيري. من خلال مسيرة طويلة من النضال والكفاح، أصبح رمزاً للاستمرارية والثبات، ومرجعاً لإرادة الملايين الذين يثقون بمساره السياسي اليوم. ومن رحم تلك المسيرة النضالية الطويلة ولد وعيٌ شعبي راسخ، عبر عنه الشارع الكوردي بثباته وثقته بخياراته الوطنية وظل ثابتاً في إرادته، مؤمناً بأن الاستقرار لا يصنع بالشعارات، بل بالإيمان والعمل المشترك، وأن الثقة بهذا المشروع ليست عاطفة عابرة، بل قناعة راسخة نابعة من تجربة طويلة في الانتماء والمسؤولية، وتجسيد لعلاقة تاريخية تربط المشروع بوجدان الناس وذاكرتهم الجمعية.

فالسياسة التي ينتهجها الديمقراطي الكوردستاني، القائمة على التفاهم والتوازن والانفتاح على الداخل والخارج أثبتت أن الحكمة ليست رضوخاً، بل نهجاً استراتيجياً يصون استقرار كوردستان ويضمن استمرار قوتها وبنائها.

إن كل صوت من المليون لم يكن مجرد رقم سياسي بل تجديداً للعهد بين القيادة والشعب، ورسالة واضحة بأن كوردستان ما زالت تسير بثقة نحو مستقبلها.

كل صوت من المليون هي قصة عائلة آمنت بأن الغد يصنع بإرادتها اليوم، وشاب حمل الحلم في قلبه رغم التعب، وامرأة صوتت لأجل المستقبل والبناء.

إنهم ذاكرة كوردية حيّة، حملت الحلم جيلاً بعد جيل، ورفضت أن تنكسر أمام الأزمات.

هكذا، يتحول المليون صوت إلى رمز لحلم مشترك، وثقة لا تهتز، ووعد كوردي جديد بأن المسيرة مستمرة، وأن طريق كوردستان المزدهرة لا تغلقه الظروف ولا العواصف، ما دامت الإرادة صادقة، وما دام الإيمان بالوطن حياً في القلوب.

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا ينظم دورة لتعليم اللغة الكوردية في إقليم كوردستان

في إطار اهتمامه بتعزيز الهوية الثقافية واللغوية لدى فئة الشباب، نظم فرع إقليم كوردستان لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا دورة تعليمية في اللغة الكوردية بنظامها اللاتيني، وذلك بتاريخ 1 تشرين الثاني 2025، في مكتب الاتحاد الكائن في شارع كركوك – مكتب العلاقات الوطنية للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا (PDKS).

جاءت هذه الدورة بإشراف وتنسيق نيجيرفان معي، مسؤول مكتب شؤون الطلبة في الفرع، وبمشاركة وتقديم الأستاذ عبدو حسكه، مدرس مادة اللغة الكوردية.

وشارك في الدورة عدد من كوادر وأعضاء الاتحاد، حيث ركزت الدروس على تطوير المهارات اللغوية الأساسية، وتنمية قدرات المشاركين على القراءة والكتابة وفق الأبجدية اللاتينية للغة الكوردية.

وتهدف الدورة إلى تعزيز استخدام اللغة الكوردية كلغة هوية وثقافة وانتماء، إلى جانب تنمية الوعي الثقافي واللغوي لدى الشباب والطلبة، انطلاقاً من إيمان الاتحاد بأهمية الحفاظ على اللغة الأم ونشرها في الأوساط الطلابية والمجتمعية.

وأكد القائمون على الدورة أن هذه الخطوة تأتي ضمن سلسلة من الأنشطة التعليمية والثقافية التي يواصل الاتحاد تنفيذها في مختلف مناطق إقليم كوردستان، بهدف تمكين الشباب لغوياً وثقافياً، وبناء جيل واعٍ متمسك بجذوره الكوردية وقيمه الوطنية

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني– روژئاڤا يعقد اجتماعاً مع محلية دوميز

في إطار الجهود التنظيمية المستمرة لتفعيل عمل المحليات وتقوية الروابط بين فروع الاتحاد وقواعده عقد هيئة الفرع اجتماعا مع محلية دوميز، يوم الجمعة 7 الحالي.

تم خلال اللقاء إعادة تفعيل المحلية وتنظيم هيكليتها الجديدة، إلى جانب مناقشة آليات تطوير العمل الطلابي والشبابي

أكدت هيئة الفرع خلال الاجتماع على أهمية الدور الذي تؤديه المحليات في تعزيز التواصل مع الطلبة، مشددة على أن تفعيل المحليات يعد خطوة أساسية في بناء قاعدة تنظيمية متماسكة قادرة على خدمة قضايا الطلبة والشباب بروح نضالية ومسؤولية عالية..

اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا في زاخو يزور مدرسة سوز

زار اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا / محلية زاخو مدرسة سوز للتعليم الإعدادي في مدينة زاخو، وذلك يوم الاثنين الموافق 3 تشرين الثاني 2025.

جاءت الزيارة بحضور كلٍّ من نافدار محمد حمو، عضو هيئة فرع إقليم كوردستان ومسؤول تنظيم زاخو، ورشاد حمك مسؤول المحلية، وشفگر مراد مسؤول مكتب العلاقات، وروجين جوان مسؤولة مكتب شؤون الطلبة.

وخلال اللقاء، استقبل وفد الاتحاد من قبل حيدر مدير المدرسة ومعاذ معاون المدير، حيث تم النقاش حول سبل التعاون والتنسيق المشترك لخدمة الطلبة ودعم مسيرتهم التعليمية.

كما التقت المحلية بمجموعة من طلاب المدرسة، وجرى خلال اللقاء التعريف بنشاطات الاتحاد وأهدافه، وتم تشكيل لجنة طلابية داخل المدرسة لتمثيل الاتحاد والمساهمة في تنظيم الأنشطة الطلابية المستقبلية.

وفي ختام الزيارة، عبّرت إدارة المدرسة عن شكرها وتقديرها لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاني – روژئاڤا على اهتمامه بشؤون الطلبة وحرصه على دعمهم أكاديميًا وتنظيميًا، متمنيةً دوام التعاون لما فيه مصلحة الطلبة وتقدمهم

اختتام دورة (ICDL) اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني – روژئافا

اختتم فرع ديرك لاتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكردستاني – روژئافا دورة تدريبية في أساسيات الحاسوب (ICDL)، بعد فترة تدريبية امتدت لأكثر من شهر، تخللتها متابعة والتزام من المشاركين.

قدّمت المدربة شاهناز عمر خلال الدورة شرحاً نظرياً وعملياً شاملاً لعدد من البرامج الأساسية، منها: ويندوز، وورد، إكسل، باوربوينت، أكسِس، وإنترنت، بما ساهم في تطوير مهارات المتدربين الرقمية وتمكينهم من استخدام الحاسوب بفعالية في مجالاتهم الدراسية والعملية.

وبهذه المناسبة، يتوجّه فرع ديرك بخالص الشكر والتقدير إلى المدربة شاهناز عمر على جهودها القيّمة ومتابعتها المستمرة، كما يعبّر عن شكره لمكتب اتحاد نساء كوردستان على تعاونهم الكريم واستضافتهم الدورة في مقرهم.

كلمة الاتحاد

شفان إبراهيم

الشباب الكوردي... بين أمل الغد وثقل الواقع

منذ صدور العدد الأول لـ جريدة «كوردستان» في القاهرة عام 1898، كانت الصحافة الكوردية ولا تزال منبرًا للنضال القومي، وصوتًا للشعب الكوردي في وجه الظلم والاستبداد. واليوم، ونحن نحمل أمانة هذا الإرث العظيم، يقع على عاتقنا في اتحاد الطلبة والشباب الديمقراطي الكوردستاتي واجب تسليط الضوء على أغلى ثروات أمتنا: جيل الشباب.

الروح القومية... البوصلة الثابتة

إنّ قضيتنا القومية ليست مجرد حبر على ورق، بل هي روح تسري في عروق كلّ شاب وشابة كورديين. هي الإيمان الراسخ والعميق بالحق التاريخي في الهوية والوجود والمستقبل المشرق. وعليه، فإن مسؤولية الشباب تتجاوز حدود العمل الفردي لتصبح مشروعًا قوميًا جامعًا يهدف إلى صون الهوية الكوردية وتعزيز مكانتها والدفاع عن حقوقها المشروعة في وجه محاولات الصهر والإقصاء المنهجة.

واقع الظلم المهدِر للطاقات

إنّ الشباب الكوردي، يواجه ظلمًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا مضاعفًا. هذا الظلم لا يقتصر على الحرمان من الحقوق القومية الأساسية فحسب، بل يتعداه إلى إهدار ممنهج للطاقات الهائلة التي يمتلكها هذا الجيل.

نرى اليوم:

قمع الحريات السياسية: حيث يُحرم الشباب من ممارسة حقوقهم في التعبير والتنظيم، وتُضيّق الخناق على أي صوت ينادي بالحقوق المشروعة.

الإقصاء الاقتصادي:

حيث تزداد معدلات البطالة بين حملة الشهادات، وتُفرض قيود تعسفية تمنع الشباب من بناء مستقبلهم بكرامة داخل وطنهم، مما يدفعهم قسرًا إلى طريق الهجرة والنزوح.

تهميش التعليم والهوية:

حيث تواجه لغتنا وثقافتنا تحديات مستمرة في المناهج التعليمية، وتُستبدل بالانتماء القومي انتماءات مفروضة قسرًا.

إنّ رسالتنا واضحة:

لا مستقبل للشعب الكوردي دون تمكين شبابه. لنتحد جميعًا، شبابًا وشابات، طلابًا وعاملين، لنرفع صوتنا عاليًا في كل محفل، ونحوّل الإحباط إلى طاقة مقاومة وإصرار على النجاح والتحرير.

فالمجد القومي يُبنى بسواعد الشباب الواعي والمنتظم.

المليون صوت لبارزاني... قراءة في دلالات الاستفتاء الشعبي الكردي

باري جمعة

لم تكن نتائج الانتخابات البرلمانية العراقية الأخيرة، ولا سيما حصول الرئيس مسعود بارزاني على نحو مليون صوت، مجرد حدث انتخابي تقليدي يمكن تفسيره بالأرقام وحدها. بل مثّلت هذه النتيجة ظاهرة سياسية تحمل في طياتها مؤشرات عميقة على طبيعة المزاج العام في إقليم كوردستان، وعلى موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني في الوعي السياسي والاجتماعي لأبناء الإقليم.

من الواضح أن هذا العدد الكبير من الأصوات لا يُقرأ فقط في إطار المنافسة الحزبية، وإنما باعتباره استفتاءً شعبياً غير رسمي على استمرار نهج القيادة الكوردستانية التي يمثلها الرئيس بارزاني، وتجديداً للثقة الشعبية بمشروع الحزب الديمقراطي الكوردستاني القائم على ترسيخ الاستقرار الداخلي، وتعزيز مكانة الإقليم ضمن المعادلة السياسية العراقية.

على المستوى السياسي، تشكل هذه النتيجة رسالة مباشرة إلى بغداد، مفادها أن إرادة الشارع الكوردستاني ما زالت ثابتة في دعم قيادة ديمقراطية معتدلة تتعامل مع الدولة الاتحادية من منطلق الشراكة لا التبعية، وأن أي محاولة لتهميش الدور الكردي أو تجاوز صلاحيات الإقليم ستصطدم بإرادة جماهيرية راسخة.

كما تكشف النتيجة عن حقيقة مهمة، وهي أن الحزب الديمقراطي الكوردستاني لا يزال الفاعل الأبرز في المشهد الكردي والعراقي على حد سواء، لما يتمتع به من قاعدة جماهيرية منظمة، ورؤية سياسية متماسكة استطاعت الحفاظ على توازن العلاقات بين أربيل وبغداد رغم التعقيدات المتكررة في الملفات النفطية والمالية والدستورية.

لذلك يمكن النظر إلى «المليون صوت» بوصفه تجديداً للشرعية السياسية والتاريخية للقيادة الكردية، وتأكيداً على أن المسار الذي اختطه بارزاني منذ سنوات ما زال يحظى بالقبول الشعبي بوصفه الخيار الأكثر واقعية في ظل الأوضاع الإقليمية المتشابكة.

فالإقليم الذي تجاوز أزمات أمنية واقتصادية متلاحقة، ما كان ليستمر في هذا النسق من الاستقرار لولا وجود قيادة تحظى بهذه الدرجة من الثقة العامة.

إن القراءة المتأنية للانتخابات الأخيرة تظهر أن الناخب الكوردستاني لم يصوّت فقط لمرشح بعينه، بل صوّت لمنهج سياسي ورؤية وطنية تمثلها المدرسة البارزانية في الإدارة والحكم. وهي رؤية تقوم على التوازن بين المصلحة القومية الكردية والانفتاح على المكونات العراقية الأخرى، ما يجعلها مقبولة داخلياً ومحترمة إقليمياً.

مستقبل العلاقة بين أربيل وبغداد

تفتح نتائج الانتخابات الباب أمام مرحلة جديدة من الحوار السياسي بين أربيل وبغداد، قائمة على الواقعية والتفاهم المتبادل أكثر من المواجهة والتجاذب. فحجم التأييد الشعبي الذي حصل عليه بارزاني يمنح الإقليم شرعية تفاوضية أقوى، ويدفع الحكومة الاتحادية إلى التعامل مع الحزب الديمقراطي الكوردستاني كشريك أساسي في صياغة السياسات الوطنية لا كطرف ثانوي.

من المتوقع أن تسعى القيادة الكردية إلى تثبيت أسس الشراكة الدستورية، ومعالجة الملفات العالقة مثل النفط والميزانية والمناطق المتنازع عليها من خلال الحوار المؤسسي لا من خلال الضغوط السياسية. كما أن قوة الحزب الديمقراطي بعد هذه النتائج قد تساهم في تعزيز الاستقرار الداخلي العراقي، من خلال لعب دور الوسيط بين القوى الشيعية والسنية، وتقديم نموذج متوازن لإدارة التعددية داخل الدولة الاتحادية.

في المحصلة، يمكن القول إن المليون صوت للبارزاني لم يكن نهاية سباق انتخابي، بل بداية مرحلة سياسية جديدة، سيكون عنوانها الشراكة، والاحترام المتبادل، والعمل على ترسيخ نموذج اتحادي مستقر يضمن مصالح جميع المكونات ضمن عراق ديمقراطي موحد.

القوى الخفية وصناعة الوهم

محمد أمين أوسي

في عالمٍ يتداخل فيه الواقع بالتمثيل، وتتشابك فيه المصالح مع الخطابات، تتسلل قوى خفية إلى مركز صناعة القرار دون أن تُعلن اسمها أو تُعرّف نفسها. هذه القوى لا تعمل في الضوء، ولا تحتاج إلى خطابٍ سياسي أو انتشارٍ إعلامي، فهي تعرف أن النفوذ الحقيقي لا يحتاج إلى التصفيق، بل إلى القدرة على توجيه الأحداث من خلف الستار.

ومع مرور الزمن، تصبح هذه القوى جزءاً من البنية العميقة للمؤسسات، تراقب من بعيد، وتتحكم من قريب، وتعيد إنتاج حضورها في كل مرحلة عبر رموز وواجهات وشعارات تغيّر جلدها لكنها تبقى وفية لغرضها الأساسي: ضبط الإيقاع العام للمجتمع ومنع أي مساءلة جذرية.

إن خطورة هذه القوى لا تكمن فقط في وجودها، بل في طريقتها الهادئة والمتقنة في إدارة المشهد. فهي لا تعلن عن نفسها كخصم، ولا تدخل في مواجهة مباشرة، بل تدير اللعبة بصمتٍ محسوب. تصوغ الشعارات حين تحتاج الجماهير إلى الأمل، وتطلق الوعود حين يطلب الناس التغيير، وتغرق الإعلام بالضجيج حين يقترب أحد من طرح الأسئلة الخطيرة. بذلك، يصبح السجال العام مجرد دوران داخل دوائر مغلقة لا تقود إلى أي نتيجة. ويجد المجتمع نفسه أسيراً لـ"حقيقة" مصنّعة، يصعب تمييز ما فيها من الواقع، وما فيها من الوهم.

ومن خلال قدرة هذه القوى على التحكم في تدفق المعلومات وفي إيقاع الأخبار، يصير الرأي العام مادة طيّعة قابلة للقولبة.

تُستخدم المنصات الرقمية، والبيانات الضخمة، وتقنيات التأثير النفسي لصناعة المزاج الجماعي، بحيث يصبح الناس مقتنعين بأنهم يفكرون بحرية، بينما هم في الحقيقة يسيرون ضمن مسارات رُسمت لهم مسبقاً. وحين يطلق أحدهم سؤالاً خارج السياق المسموح، يُقابل إما بالتجاهل أو التشويه أو الإغراق بمعلومات مضللة. هكذا تتحول الأسئلة الكبرى إلى هامش، وتبقى القضايا الجوهرية خارج التداول العام.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن هذه القوى تعرف جيداً كيف تلبس ثوب الشرعية. فهي لا تقف دائماً في مواجهة المؤسسات، بل تتغلغل داخلها. تتسلل إلى مواقع صناعة القرار، وتتحالف مع شبكات اقتصادية وإعلامية، وتستخدم السلطة الشكلية لتوجيه السلطة الحقيقية. وعندما تتغير الحكومات أو تتحول التحالفات، تبقى هذه القوى ثابتة في موقعها، لأنها غير مرتبطة بصندوق انتخاب أو بمدة ولاية، بل بمنظومة مصالح واسعة يصعب تفكيكها.

مع كل هذا، يعيش الناس في مساحة من الضباب. يسمعون أصواتاً كثيرة، لكنهم لا يصلون إلى الحقيقة. يتجادلون حول ظاهر الأحداث، ويتصادمون حول شعارات سطحية، بينما يظل جوهر الأزمة بعيداً عن متناولهم. وهكذا تنتج حالة عامة من الإحباط، يشعر فيها المواطن بأن كل شيء يتحرك حوله، لكن لا شيء يتغير فعلاً. تُعاد ذات الأخطاء، وتتكرر ذات الخطابات، وتبقى ذات النتائج، وكأن الزمن يدور في حلقة مفرغة.

إن أخطر ما تصنعه هذه القوى هو الوهم. وهم المشاركة، ووهم التأثير، ووهم الحرية. تُعطي الناس انطباعاً بأنهم يملكون رأياً وصوتاً وموقعاً في العملية السياسية، بينما الحقيقة أن كل ذلك يجري ضمن حدود مرسومة بدقة. الوهم يصبح سلعة تُسوّق يومياً، يستهلكها الجمهور من دون أن يدرك أنه جزء من مشهد أكبر لا يرى منه سوى الواجهة. وحين يغيب النقاش الصادق وتُفقد الشفافية، يصبح الوهم بديلاً عن الحقيقة، ويستمر الجميع في الدوران حول فراغ كبير.

في النهاية، لا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم أو أن يواجه أزماته بعمق ما لم يكسر احتكار الحقيقة، ويعيد فتح النقاش حول ما يجري خلف الكواليس. فالقوى الخفية تزداد قوة عندما يصمت الناس، وتضعف عندما تُطرح الأسئلة بصوت عالٍ. لكن هذا يتطلب شجاعة جماعية وإرادة واعية لتجاوز الضجيج والبحث عن الجوهر. وحتى يتحقق ذلك، سيظل الكثيرون يعيشون في عالمٍ يُدار من خلف الستار، عالمٍ يبدو واضحاً في الظاهر، لكنه في العمق محكومٌ بقوةٍ لا يراها أحد.

الإعصار الأصفر قادم

عيسى ميراني

انتهت الانتخابات العراقية في الحادي عشر من الشهر الحالي، وفاز فيها الحزب الديمقراطي الكوردستاني فوزاً كبيراً، وهذا ما أثلج صدورنا جميعاً.

ما بعد الانتخابات واستحقاقاتها، تتجه أنظار الجماهير إلى الساحة السياسية التي بدأت تغلي بالمنافسات والتحالفات، ويبرز من بينها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، القادم برايةاته الصفراء مرفوعة بزنود عاهدت الدفاع عن كوردستان ومكتسباتها فلم يبقَ مكان أو زاوية إلا وقد تلونت بأعلام الحزب مؤكدين إن الأصفر هو الوجود هو البارزانية والوطنية الحقة حتى سمي بـ«الإعصار الأصفر» .

الحزب الديمقراطي لم يأتِ بخطاب انتخابي تقليدي، بل تحرك كقوة منظمة تمتلك قاعدة جماهيرية واسعة، وخبرة سياسية طويلة تمتد لعقود. حضوره في الشارع السياسي واضح، وتحركاته مدروسة، مما يجعله رقماً صعباً في أي معادلة سياسية قادمة.

إن وصفه بـ«الإعصار» لا يأتي من فراغ، فالحزب استطاع أن يحافظ على تماسكه الداخلي، ويطوّر أدواته السياسية، ويعزز من نفوذه في مناطق نفوذه التقليدية، بل ويتجه إلى توسيع حضوره في مناطق أخرى. حملاته الانتخابية حملت رسائل واضحة، تركز على الاستقرار، التنمية، والشراكة الوطنية، وهي مفردات تلقى صدى كبيراً لدى شرائح واسعة من الشعب العراقي.

الجماهير المؤيدة للحزب بدت، وكما كل مرة، وفي كل محفل انتخابي أكثر تنظيماً وحماسة، لكن هذه المرة كان التنظيم رائعاً، ونجح الديمقرايط الكوردساتني في حصد أكثر من المليون صوت، وهذه سابقة فريدة في تاريخ الحركة السياسية الكردية في جنوب كوردستان.

لقد ظهرت قوة البارتي في التجمعات والفعاليات بزخمٍ كبير، ورددت الشعارات التي تعكس ثقتها بقيادة الحزب وبرنامجه السياسي.

لا يخفى على أحد أن هذه الحماسة تشكّل عنصر ضغط على بقية القوى السياسية، وتجبرها على إعادة ترتيب أوراقها لمواجهة «الإعصار الأصفر» والتي كانت أولى تباشيره انهيار منظومة الاتحاد الوطني الكوردستاني في دهوك وانضمام قياديه ومرشحيه للقائمة الصفراء ونجاح مرشحي الكوتا المسيحيين المدعومين من الحزب الديمقراطي الكوردستاني .

هذه الانتخابات لم تكن سهلة بالمطلق، والمنافسة كانت محتدمة، لكن من المؤكد أن الحزب الديمقراطي دخل السباق بأفضل حالاته، مستنداً إلى إرث سياسي، وتنظيم قوي، وشعبية لا يستهان بها.

ولأن البارتي كان ذا فاعلية قوية وعلى جميع المستويات، فقد ترجم الإعصار الأصفر زخمه الشعبي إلى مقاعد برلمانية مؤثرة.

صمت المرايا أصدق من كلام الوجوه

شاهين باجو

تُشبه القلوب مسرحاً من الغيم، تُضاء فيه الوجوه بأقنعةٍ متلألئة، فتظنّ أن كل من يضحك لك... يُشاركك الفرح. لكن حين تهبط الستارة، وتبقى الأعين وحدها شاهدة، تنكشف الأدوار: هذا رفيقك حقاً، وذاك عابرٌ يتقمص الصداقة.

وإن رأيت صديقك يُجالس عدوك، فلا تسأل كثيراً عن التبرير، فالأقدام التي وطئت مجلس الخيانة قد خطّت الجواب قبل أن يُقال. أحدهم عدوّك جهراً... والآخر عدوّك سراً... والطعنات التي تأتي من الوجوه المبتسمة تُوجِع أكثر من سيوف العلن.

كأنك تسير في ممرٍّ تحفّه المرايا: إحداها صافية، تُريك العداوة كما هي، والأخرى مخادعة، تُظهر وجهاً حنوناً، لكن خلف زجاجها يختبئ ظلّ غادر. وحين تنكسر المرايا في قلبك، تدرك أن خيانة الخفاء أشد وقعاً من حرب السيوف.

خذ نفساً عميقاً وتأمل... كم وجهاً مرّ عليك باسماً، لكنه كان يخفي وراءه سكيناً؟ فالخيانة ليست فعلاً يُرى، بل مثل سمٍّ يذوب في الماء لا تلمحه العين، لكنك تذوق مرارته.

واعلم أن الصديق الحقيقي لا يُقاس بكثرة الحديث، بل بقدر الثبات حين ينهار كل شيء. فبعض الرفاق يمسكون بك ساعة السقوط، وآخرون يتركونك لأنهم لم يتعودوا رؤيتك ضعيفاً. والوفاء لا يُكتَب في الرسائل، بل يُختبر في الغياب، وفي المواقف التي تُغربل النوايا وتكشف المعدن.

تأمل يا صاحبي... أيّ قلوبٍ تبقى بجوارك حين تخذلك قدماك؟ وأيّ أرواح تظلّ تذكرك بعد أن يطويك الغياب؟ هناك يُختبر الصديق... لا عند المائدة العامرة

بل عند المائدة الفارغة، ولا في لحظة حضورك بينهم، بل في لحظة صمت التراب فوقك.ولا شيء يوجِع القلب كصورةٍ كنتَ فيها تظنّ أنك لستَ وحدك

ثم تكتشف أنك كنتَ الوحيد الذي عاشها بصدق.

كم من يدٍ امتدت إليك لتصافحك، وهي تخفي خنجرها في الجيب؟

وكم من وعدٍ لم يُخلق ليُنفَّذ، بل ليُسكِّن خوفك قبل الرحيل؟

تتذكّر ضحكاتٍ كانت تشبه الأمان

ثم تكتشف أن الأمان لم يكن إلا استراحةً قبل الغدر.

لكنّ العجيب... أن قلبك رغم كل ذلك لا يتعلّم القسوة

بل يظلّ يفتح نوافذه للضوء، كأنّ الخيانة لم تعبره يوماً

ففي أرواحنا جزءٌ طيّبٌ يأبى أن يتلوّن

وجزءٌ نقيّ يظلّ يُصدّق أن الصفاء لا يزال ممكناً

فلتكن صديقاً لا يبيع، ولا يترك في الظهر أثراً لطعنة، ولتكن ظلاً وارفاً لا يخون صاحبه في هجير الحياة. واعلم أنّ اللّه يزن القلوب لا بالكلمات، بل بالثبات عند النكبات، ومن كان صديقاً بحق، صار في القلب وطناً... حتى بعد أن يغادر الجسد.. فامضِ بقلبٍ صافٍ، لا تنتظر ردّاً ولا اعتذاراً

فالنقاء لا يُكافأ، لكنه يُخلّد

وحين ينفضّ مسرح الدنيا

لن يبقى على الخشبة إلا نور القلوب... نورٌ لا يخون.

مرايا

علي جزيري

اللغة المعيارية (وفق منظور انطونيو غرامشي)

ما من شك أننا نواجه اليوم إشكالات موضوعية وأخرى ذاتية، على صعيد إنجاز لغتنا المعيارية المنشودة، تتمثل في تعدد لهجاتنا وتنوُّع ألفباءاتنا، ونخوض على هذا الصعيد غمار مواجهة السياسات الشوفينية التي تنتهجها الأنظمة المتحكمة بمصيرنا، والتي تستميت لتبخيس لغتنا الكردية ومحاربتها بشتى السبل، بهدف طمس هويتنا القومية في المآل الأخير.

كل ما ذكرناه، يدفعنا للاحتكام أمام رؤية غرامشي، الذي سبق أن واجهت بلاده إيطاليا معضلة شبيهة بمعضلتنا نحن الكرد. كان المذكور شاهداً على التفاوت بين لهجتي الشمال والجنوب، أعني الشمال الإيطالي المتطوّر اقتصادياً وجنوبها الأقل تطوراً، فاستطاع غرامشي بحسّه المرهف وثقافته الموسوعية وبصيرته الثاقبة تشخيص واقعه، وتمكّن من قراءة إشكالية تعدُّد اللهجات في بلاده معللاً إياها بالتفاوت جرّاء التطور التاريخي بين الشمال والجنوب، ومن هذا المنطلق رفض رفضاً قاطعاً فرض لهجة إقليم (توسكاني) الشمالي على كل إيطاليا وفق دعوة «مازوني»، وتبنى موقف «اسكولي» المعارض انطلاقاً من أن اللغة المعيارية لا يمكن فرضها قسراً، رغم إدراكه تماماً أن التوسكانية كان لها باع طويل منذ القرن 14 الميلادي وحتى القرن 16 الميلادي، ولها عباقرتها من أمثال «دانتي»، فضلاً عن التقدم الصناعي والازدهار التجاري الذي شهده إقليم توسكانا، إلى درجة أن تجار الإقليم كانوا يبيعون منتوجاتهم بأسمائها التوسكانية في كل أنحاء إيطاليا...!

ولعل المتأمل يستشف في ضوء مقاربة معضلة إيطاليا السالفة الذكر أن تعدُّد اللهجات في لغتنا الكردية - رغم ما يشكله هذا التعدد من ثراء من جهة - له أسبابه التي تكمن في تفاوت الظروف التاريخية بين أجزاء كوردستان، ولا مندوحة من القول أن أسباباً عدة أخرى ساهمت في تبلور هذا التفاوت في ظل الحصار والعزلة المفروضة على الأقاليم الكردية، ناهيك عن الجغرافيا الطبيعية بتضاريسها المتنوعة والمعقدة التي عمقت من هذا التفاوت في الماضي، والحدود السياسية المجزِّئة لبلاد الكرد، فضلاً عن الغزوات وهيمنة دول الجوار التي دفعتنا للانكماش في جحر اللهجات المحلية، وما زاد في الطين بلة تأخُّر بروز البرجوازية الكردية مما لعب دوراً سلبياً في تفاقم المشكلة، ناهيك عن «الإسلام السياسي» الذي اتخذته الأنظمة المتحكمة مطية لزرع بذور تخدير الكرد وكبح نمو وعيهم القومي.

لكنْ ما ذكرناه، ينبغي ألّا يدفعنا للتخندق وتسييس المسألة، بل يستوجب بالضرورة التحلي بضبط النفس وتأمل هذه القضية وفق رؤية تاريخية شفافة، كيلا نهدر طاقاتنا في معارك هامشية، فنحن على يقين أن الكثير من هذه الإشكالات اللغوية التي نواجهها اليوم عانت منها أمم أخرى، والمستقبل كفيل بإيجاد الحلول الناجعة مستقبلاً بكل تأكيد، وبالتالي فإن الأمر لا يبرر أن تكون اللغة المعيارية المتوخاة ذات ولادة قيصرية بأي شكل من الأشكال، مثلما يدعو إليه عدد من المثقفين واللغويين في إقليم كوردستان، الذين باتوا يمتعضون من الألفباء اللاتينية في شمال وغرب كوردستان... فمازال هناك متّسع من الوقت للبحث عن حلول ناجعة، من لدن أصحاب الاختصاص من سائر أرجاء كوردستان.

وبات الاقتداء بحكمة الراحل سعدالله ونوس ضرورة لا مناص منها حين قال في يوم المسرح العالمي: «إننا محكومون بالأمل، وما يحدث اليوم لا يمكن أن يكون نهاية التاريخ».

فن الممكن المقبول: الأخلاق كشرط للسياسة والتحرُّر

د. كاميران حاج عبدو

في زمنٍ تتسارع فيه الأحداث، وتتشابك المصالح، يغدو الفعل السياسي أكثر ميلاً إلى البراغماتية وأقل اكتراثاً بالبُعد الأخلاقي الذي يمنحه شرعيته ومعناه. ومع أن السياسة عُرّفت طويلاً بأنها «فن الممكن»، إلا أن التجارب التاريخية والراهنة تكشف أن الممكن وحده لا يكفي لبناء مشروع وطني أو تحرُّري مستدام. فليست كلُّ الخيارات التي تتيحها الوقائع مقبولة أخلاقياً أو استراتيجية، بل إن بعضها قد يقوّض الأسس التي تنطلق منها الحركات والأمم. من هنا تنشأ الحاجة إلى إعادة تعريف السياسة بوصفها فنَّ الممكن المقبول — أي ذاك الفعل الذي يوازن بين الواقعية والمبدأ، بين الحاجة والتاريخ، بين النجاح الآني والشرعية البعيدة المدى.

إن هذا التمييز بين «الممكن» و«الممكن المقبول» يكتسب أهمية خاصة عند دراسة حركات التحرر الوطني والاجتماعي، التي تعمل في سياقات صراعية معقدة وتواجه قيوداً داخلية وخارجية متعددة، مما يجعل تحديد الممكن المقبول ضرورةً أخلاقيةً واستراتيجيةً في آن واحد.

الممكن، من منظور سياسي بحت، هو كل خيار يمكن تحقيقه على أرض الواقع ضمن الموارد والقدرات المتاحة. أما الممكن المقبول، فهو الخيار الذي يتجاوز الجانب العملي إلى البعد الأخلاقي والاستراتيجي، حيث يوازن بين النتائج المرجوة والالتزام بالقيم الجوهرية للحركة، مثل الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية. غياب هذا التمييز قد يجعل السياسة مجرّد ممارسة قوة قصيرة المدى، بينما تحديد الممكن المقبول يمنحها أبعاداً أخلاقية واستراتيجية، ويجعلها أكثر استدامة وفاعلية.

من منظور فلسفي، يشير الفيلسوف «روسو» إلى أن الحرية تتحقق ضمن إطار القيم الاجتماعية المشتركة، وأن أي ممارسة سياسية لا تراعي هذا الإطار تفقد مشروعيتها. أما «غرامشي»، فيرى أن بناء «الهيمنة الأخلاقية» يضمن أن يصبح الممكن المقبول جزءاً من الوعي الجماعي، وأن تتحول السلطة من مجرد فرض واقع إلى مشروع يحظى بدعم المجتمع. من جانبه، يركّز فرانتس فانون على البعد التحرّري للسياسة، حيث يعتبر أن الصراع ضد الاستعمار أو القمع ليس مجرد صراع على الأرض، بل عملية تهدف إلى إعادة الإنسان إلى كرامته، وهو ما يجعل تحديد الممكن المقبول ضرورة أخلاقية واستراتيجية في آن واحد.

تجارب حركات التحرُّر التاريخية توضّح تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع. في الهند، برزت حركة اللاعنف بقيادة المهاتما غاندي كمثال على اختيار الممكن المقبول، حيث رغم توفُّر خيارات عنيفة لتحقيق الاستقلال بسرعة أكبر، اختارت الحركة نهجاً سلمياً قائماً على القيم الأخلاقية والاجتماعية، وهو ما حافظ على الشرعية الشعبية والدّعم الدولي وساعد في تحقيق استقلال البلاد بطريقة مستدامة.

وفي جنوب إفريقيا، برزت تجربةٌ موازنةٌ الخيارات بين الكفاح المسلح والمفاوضات السياسية، حيث تم تحديد الممكن المقبول وفقاً لمبدأ الحفاظ على شرعية الحركة أمام الجماهير وتحقيق انتقال سلمي يضمن استقرار الدولة بعد نهاية الفصل العنصري. فيما تظهرُ في فيتنام تجربة الحفاظ على الدّعم الشعبي والشرعية الدولية أثناء الصراع ضد الاستعمار الفرنسي والتدخل الأمريكي، الأمر الذي استلزم استخدام خيارات تكتيكية محدودة ومنضبطة لضمان عدم الانحراف عن القيم الأساسية للحركة.

تمثل تجربة الحركة الكردية في إقليم كوردستان نموذجاً معاصراً لتجسيد مفهوم «الممكن والممكن المقبول» في الممارسة السياسية، إذ واجه الشعب الكردي، على مدى عقود طويلة، سلسلة من التحديّات المركّبة شملت القمع السياسي المنهج، والحروب الإقليمية، والتّدخّلات الخارجية المتكررة. وقد انتهجت الأنظمة العراقية المتعاقبة، في سعيها لإلغاء الوجود الكردي وإجهاض تطلعاته القومية المشروعة، مختلف الوسائل العسكرية والسياسية، بدءاً بسياسات الأرض المحروقة والتغيير الديموغرافي القسري، مروراً باستخدام الأسلحة الكيميائية وعمليات الإبادة الجماعية، وانتهاءً بحملات التهجير المنظم. كما استُخدمت أساليب إرهابية ومحاولات اغتيال استهدفت قيادات الحركة، وفي مقدمتهم الأب الروحي للأمة الكردية القائد الخالد مصطفى بارزاني، والرئيس مسعود بارزاني، في محاولة لكسر إرادة القيادة وتقويض المعنويات الشعبية.

ورغم جسامة تلك الجرائم وتعدُّد أشكالها، التزمت الحركة الكردية بضبط النفس، وامتنعت عن القيام بأعمال عدائية ضد المدنيين أو استخدام وسائل انتقامية مماثلة، كما لم تستهدف القوات العراقية التي استسلمت لها في مراحل النزاع المختلفة. ويعكس هذا السلوك وعياً عميقاً بالحدود الأخلاقية التي ينبغي ألا يتجاوزها النضال التحرري، وإيماناً راسخاً أن شرعية الكفاح لا تُستمد من حجم الانتصار العسكري أو السياسي، بل من التزامه بالقيم الإنسانية والمبادئ الأخلاقية التي تضمن استمراريته ومصداقيته التاريخية.

في هذا السياق، لم يكن كافياً مجرد تحقيق الممكن سياسياً، بل أصبح من الضروري تحديد الممكن المقبول كإطار يوازن بين الشرعية الأخلاقية والفاعلية الاستراتيجية للحركة. استندت استراتيجيات الحركة الكردية إلى مزيج متوازن من الكفاح العسكري المنضبط ضد القوى القمعية، والحفاظ على شرعية الحركة على المستويين المحلي والدولي، إضافة إلى بناء مؤسسات مستقرّة وفعّالة في الإقليم وإدارة العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية بحكمة.

وقد مكّن هذا الوعي بالحدود المقبولة الحركة من تحويل إمكاناتها إلى إنجازات ملموسة، تمثلت في الحصول على وضع فيدرالي رسمي ودستوري، وإرساء مؤسسات حكومية مؤثرة، وتعزيز التنمية العمرانية، وإقامة علاقات إقليمية ودولية قائمة على الاعتراف والاحترام المتبادل.

لقد ساعد الالتزام بالممكن المقبول في ضمان استمرارية الدعم الشعبي والحفاظ على الشرعية الأخلاقية والسياسية للحركة، كما منع الانزلاق نحو سياسات قد تهدد أهدافها طويلة المدى. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن إدراك حدود الممكن المقبول لم يكن مجرّد مسألة تكتيكية، بل أداة فلسفية واستراتيجية أساسية تحوّل الإمكانات الواقعية إلى فعل سياسي مسؤول قادر على تحقيق أهداف التحرر بشكل مستدام.

الممكن المقبول يعمل هنا كإطار جدلي بين البراغماتية والقيم العليا، فهو يسمح بالتحرك السياسي والعسكري ضمن حدود الواقع مع المحافظة على المبادئ الأساسية للحركة، ويحوّل السياسة التحررية من مجرد مقاومة ظرفية إلى فعل بناء قادر على تأسيس مؤسسات مستقرة وشرعية. ومن منظور فلسفي، يصبح هذا الإطار أداة لفهم العلاقة بين القوة والعدالة، بين الإمكان والشرعية، ويحوّل السياسة إلى ممارسة حكيمة ومسؤولة، لا مجرد ممارسة قوة عابرة.

في نهاية المطاف، لا تُقاس السياسة بما تحققه من مكاسبَ آنيةٍ بقدر ما تُقاس بقدرتها على صون المعنى الإنساني في ممارسة القوة. فـ «فن الممكن المقبول» ليس مفهوماً نظرياً أو شعاراً عابراً، بل شرطاً جوهرياً لبقاء السياسة فعلاً أخلاقياً.

فالسياسة من دون أخلاق قد تحقّق انتصاراتٍ عابرةً، لكنها لا تصنع مستقبلًا.

اتفاق 26 نيسان بين الانهيار والاستمرار

شيروان إبراهيم

شهدت الساحة الكردية في سوريا محاولاتٍ متكرّرة لِلَمّ الشمل حول حدٍّ أدنى من المطالب المشتركة، لكنها تعثّرت تباعًا: أربيل 1، أربيل 2، ثم دهوك 1. ازداد التباعد السياسي في أكثر اللحظات حساسيةً وحاجةً إلى موقف موحّد، واستمرّ التشرذم حتى بعد سقوط الأسد بأشهر. مع ذلك، التقط الشارع الكردي أنفاسه في كونفرانس وحدة الصف بتاريخ 26 نيسان/أبريل 2025، يومٌ سُجّل كأول توافق كردي–كردي معلَن حول القضية الكردية أولًا، وشكل الدولة السورية ثانيًا.

لكن المخاوف لم تغب. أصواتٌ داخل المجلس الكردي وأخرى حريصة تخشى أن يلقى الاتفاق مصير أسلافه. حججهم معروفة ومحقة: فشل الاتفاقات السابقة، وبدء وفود «قسد» والإدارة الذاتية محادثاتٍ مع دمشق من دون الرجوع إلى المجلس أو إشراك الجهات الموقّعة على وثيقة الوحدة من خارج منظومة الإدارة، بل ومن دون الأخذ بمشورة الوفد الكردي المشترك المنبثق عنها. إنها هواجس مشروعة، إلا أنّ تقييم مصير الاتفاق يقتضي النظر إلى المعطيات المستجدّة لا إلى ذاكرة الإخفاق وحدها.

أولًا، تبدّلت بيئة الإقليم. التوافق الكبير بين الحزبين الرئيسيين في إقليم كردستان العراق خفّض تأثير التجاذبات الكردستانية العابرة للحدود على أقرانهم في سوريا. تلعب أربيل والرئيس مسعود بارزاني دور الوسيط بين قنديل وتركيا من جهة، وبين «قسد» وتركيا ودولٍ غربية داعمة للكرد في سوريا من جهة أخرى، مع ترابط هذه المسارات بمسار السلام في تركيا.

ثانيًا، الحضور الأميركي الكثيف — وإلى جانبه الفرنسي خلال العام الأخير — عزّز تماسك القنوات بين القوى الكردية داخل سوريا وخارجها، ضمن رؤية أوسع لفرض الاستقرار في الشرق الأوسط وسوريا. هذه الرؤية تدرك أن لا استقرار بلا معالجة جدّية للقضية الكردية، وأنّ أيّ حلول تحتاج إلى توافق داخلي كردي يُحسَب له حساب لدى العواصم المؤثرة.

ثالثًا، داخل سوريا نفسه توضّحت حدود الممكن. سلسلة أحداثٍ أمنية وسياسية — من توترات الساحل، إلى جرمانا وصحنايا والسويداء، وصولًا إلى تفجير كنيسة المريمية — تزامنت مع مؤتمر حوارٍ وطني همّش القوى الكردية، ومع إعلانٍ دستوريٍّ إقصائي أعاد إنتاج مركزيةٍ عروبيةٍ وسلطةِ فردٍ واحد. الرسالة وصلت إلى مختلف الأطراف الكردية: لا أفق لحقوقٍ دستورية عادلة من دون كتلة تفاوضية موحّدة تضبط التباينات تحت سقف مشترك.

انطلاقًا من ذلك، يبدو أن اتفاق 26 نيسان مرشّح للاستمرار لأسبابٍ لم تكن متاحةً في محطاتٍ سابقة: دعمٌ وضغطٌ غربي واضح، توافقٌ وضغطٌ كردستانيّ داعم، وواقعٌ سوريٌّ لا يمنح دمشق حافزًا لتقديم تنازلات إلّا تحت ضغطٍ سياسي منظّم. والتاريخ يُشير إلى أن معظم وحدات القوى تتماسك عند وجود خطرٍ مشترك وإدراكٍ بأنّ خرائط النفوذ تُرسَم لسنواتٍ قادمة.

أما محادثات «قسد» والإدارة الذاتية مع دمشق، فتندرج في اتفاقٍ موقّع بتاريخ العاشر من آذار/مارس بين «قسد» ومناطق سيطرتها والسلطة الانتقالية، ويعالج قضايا إدارةٍ وأمنٍ وخدمات.

الملف الدستوري الكردي — حقوقًا وواجبات — لم تُفتَح بوّابته بعد، لأسبابٍ دوليةٍ وداخلية. لا موجب للقلق ما دامت قنوات التنسيق مفتوحة، وما دام دعم أربيل والرئيس بارزاني قائمًا، والعلاقة بين الجنرال مظلوم عبدي وقيادات الأطراف الأخرى مستمرّة، مع متابعةٍ أميركية وفرنسية يومية.

لكي تغادر الوحدةُ من خانة «الاتفاق» إلى ثقافةٍ سياسيةٍ مستدامة، لا بدّ من أنشطةٍ مشتركةٍ تتجاوز إدارة العلاقة مع دمشق: منصّاتُ حوارٍ دائمة، آلياتُ حلّ نزاعاتٍ داخلية، لجانٌ مهنية مشتركة في الاقتصاد والخدمات والتعليم، والاستفادةُ من تجربة إقليم كردستان العراق بعد 2003 في بناء مؤسساتٍ جامعة داخل بغداد وخارجها.

بهذه الأدوات يُحوَّل 26 نيسان من تاريخٍ رمزي إلى مسارٍ عملي قابلٍ للصمود. وهو أمر قابل للتحقيق إذا توفرت الإرادة لدى القائمين على صنع القرار السياسي الكردي، أو عبر ضغط القواعد التنظيمية.

المرأة الكردية في زمن التحولات الكبرى

فاضل دللي

تمرُّ القضية الكردية اليوم بمرحلة تاريخية دقيقة تتقاطع فيها الاستحقاقات القومية والوطنية مع تحديّات التغيير السياسي والاجتماعي في المنطقة.

وفي خضم هذه التحولات تتقدم المرأة الكردية لتؤكد حضورها الفاعل كقوة فكرية ونضالية وإنسانية تسهم في صياغة ملامح المرحلة المقبلة بروح من الإصرار والمسؤولية. منذ عقود طويلة كانت المرأة الكردية شريكة للرجل في النضال من اجل الحرية والكرامة، وقدّمت تضحيات كبيرة في سبيل القضية القومية، لم تكتفِ بدور المساندة بل كانت في الصفوف الأولى: نزلت من الجبال إلى ميادين السياسة، ومن ساحات المقاومة إلى قاعات الجامعات، وأثبتت بجدارة إنها ليست تابعاً بل ركنا أصيلاً في بناء الوعي الكردي الحديث.

اليوم وفي ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها الساحة الكردية يتعاظم دور المرأة في إدارة الشأن العام والمشاركة في القرارات المصيرية، فهي تسهم في العمل الحزبي والسياسي، وتشغل مواقع قيادية في المجالس والإدارات المحلية، وتلعب دوراً محورياً في منظمات المجتمع المدني، وتسهم في نشر ثقافة الحوار والمواطنة والتعدّدية.

إن هذه المشاركة ليست رمزية بل تعبر عن وعي متنام بأن قضية المرأة هي جزء لا يتجزأ من القضية القومية نفسها وإن التحرر الحقيقي لا يكتمل ما لم تتحرر المرأة من قيود التهميش والتقليد.

في الجانب الاجتماعي والثقافي تواصل المرأة الكردية جهودها لترسيخ قيم المساواة والعدالة وتبني جيلاً جديداً يؤمن بالعلم والانفتاح، فهي المعلمة والمربية والمثقفة والفنانة التي تزرع في الوعي الجمعي روح الانتماء والكرامة، وفي الوقت ذاته تقف بصلابة في وجه محاولات تهميش دورها وحصرها في الأطر التقليدية وتصرُّ على أن تكون فاعلة في كلّ ميدان يمسُّ مستقبل شعبها.

إن المرحلة الراهنة التي يمكن وصفها بمرحلة الاستحقاقات القومية والوطنية تضع على كاهل المرأة الكردية مسؤوليات مضاعفة فهي مطالبة بأن تكون شريكة في صياغة المشروع السياسي الكردي، وفي الدفاع عن قيم العدالة والحرية والديمقراطية، وأن تساهم في بناء مؤسسات حديثة تراعي حقوق الإنسان وتكريس المساواة الفعلية بين الجنسين.

تمكين المرأة لم يعد مطلباً فئوياً» بل أصبح شرطاً أساسياً» لنهضة المجتمع ونجاح التجربة الكردية في أجزاء كوردستان الأربعة.

ختاماً:

يمكن القول إن المرأة الكردية اليوم ليست مجرد رمز للنضال أو واجهة للزينة الإعلامية بل هي عقل منفتح وإرادة حقيقية تصنع التغيير.

حضورها القوي في هذه المرحلة يعكس مدى نضج الوعي القومي للمرأة الكردية، ويؤكّد أن مستقبل الكورد لا يمكن أن يبنى إلا بمشاركة المرأة الكاملة في كل مجالات الحياة لأن الحرية لا يتجزأ والوطن لا يكتمل إلا بنصفه الآخر: المرأة

كلمات تتجاوز الزمان والمكان

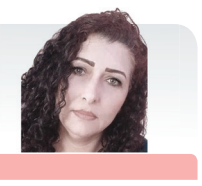

تورين شامدين

قال زعيم الأمة الكوردية، الرئيس مسعود بارزاني:

«الأخوات والأمهات القديرات، هذا شرف كبير لي أن أكون بخدمتكم، باستثناء الله، نحن لا ننحني لأحد، لكن لأمهات الشهداء وعائلاتهم ننحني عشر مرات.»

هذه الكلمات نبضٌ حيٌّ لتاريخ الأمة، ورمز خالد لفلسفة القيادة التي تجمع بين القوة والوفاء، بين السياسة والأخلاق، بين المسؤولية الوطنية والروح الإنسانية. الانحناء هنا ليس حركة جسدية، بل طقس رمزي يعكس عمق الاحترام، ويجسد لحظة التقاء الزمن والمكان، حيث تتلاقى الذاكرة الجماعية مع قيم البطولة والتضحية.

تخيل لحظة الانحناء عشر مرات. كل انحناءة تمثل اتصالاً مباشرا مع تاريخ الأمة وذاكرة الشهداء وأمهاتهم. كل حركة تعكس تقديرا لما قدمه الرجال والنساء من دماءهم الغالية في سبيل الحرية، وكل دمعة من أمهات الشهداء تحفر درساً خالداً في قلب الأمة. الانحناء العشر مرات إنه إعلان أن الوفاء الحقيقي يقاس بالفعل، وأن القوة بلا وفاء هي مجرد صدى فارغ.

أمهات الشهداء هن حاملاتُ الذاكرة الوطنية. في صمتهن، في دموعهن، تكتب فصول البطولة والتضحيات. كل واحدة منهن تمثل كتاباً مفتوحاً عن معنى الشرف والوفاء، والانحناء لأجلهن هو تقدير حقيقي للقيمة التي منحها أبناؤهن للوطن.

من أيلول إلى كل قرية ومدينة شهدت مقاومة الكورد، هناك أسماء لا تنسى، ووجوه تتردد في ذاكرة الأرض: شباب، بنات، أمهات، جميعهم ضحوا بالغالي والنفيس. كلمات الرئيس بارزاني تربط كل هذه التضحيات برمز واحد: القيادة الحقيقية تقاس بالقدرة على الانحناء احتراما لمن صنع التاريخ.

عدد الانحناءات العشر ليس عشوائيا؛ كل واحدة تمثل قيمة أساسية من قيم الأمة: الصبر، الشجاعة، التضحية، الوفاء، الشرف، الكرامة، المقاومة، الإيمان، الحق، والتاريخ. عشر انحناءات تعني أن الوفاء ليس شعارات تلقى على المنابر.

القيادة، كما يوضح هذا الانحناء، هي توازن بين الحزم في الميدان والرحمة في القلب، بين القوة السياسية والوفاء الأخلاقي. القوة وحدها لا تبني أمة؛ الأمة تبنى بالاعتراف بالتضحيات، وبالتقدير لمن قدموا حياتهم في سبيل الحرية. الانحناء لأمهات الشهداء يرمز إلى أن الوفاء قيمة تفوق كل مصالح شخصية وسياسية، وأن الاعتراف بالتضحيات هو حجر الأساس لأي قيادة شريفة.

كل انحناءة هي حكاية صغيرة: قصة أم فقدت ابنها، قصة شاب ضحى بحياته، قصة قرية صمدت في وجه الظلم والقهر. الانحناء هنا هو سرد رمزي لهذه الحكايات، لحظة تتحد فيها التضحيات الفردية مع الذاكرة الجماعية، لتصبحَ شهادةً حيةً على استمرار الأمة وعظمتها. القيادة الحقيقية ليست مجرد إدارة مصالح، بل القدرة على التمييز بين ما يصنع للشهرة وما يصنع للشرف، بين ما يقاس بالمال وما يقاس بالدماء والوفاء.

الانحناء لعشر مرات هو شعلة تنير دروب الأمة في الظلام الطويل. إنه تذكير بأن الحرية الحقيقية لا تتحقق إلا بالاعتراف بالتضحيات، وأن الشموخ الحقيقي يقاس بالقدرة على الانحناء احترامًا للتاريخ والكرامة. لكل جيل يقرأ هذه الكلمات، هناك درس خالد: القوة الحقيقية تكمن في الاعتراف بالحق والوفاء للتضحيات، والانتصار الحقيقي هو القدرة على رؤية من صنع التاريخ والاعتراف به.

كل حركة انحناء تحمل بعدا إنسانيا خالدا: رحمة، صبر، تقدير، وفاء. الانحناء لأمهات الشهداء هو ترجمة حية لهذا النهج العظيم، حيث تتلاقى السياسة بالضمير، والقرار بالشرف، والقوة بالرحمة. كلمات الرئيس بارزاني إرث خالد، شهادة على أن القيادة الحقة تجمع بين القوة والوفاء، بين السياسة والشرف، بين التاريخ والحاضر.

إنها دعوة للأجيال القادمة لتعلم أن الانحناء ليس ضعفا، بل لغة الشرف، التي تتجاوز الزمان والمكان.

الأساس القانوني لإمكانية ملاحقة بشار الأسد قضائيًا في فرنسا

فرهاد شاهين

النص القانوني المحكم: سبق أن ألغت محكمة النقض الفرنسية مذكرة التوقيف الدولية الصادرة بحق الرئيس السوري بشار الأسد، معللة قرارها بتمتعه آنذاك بالحصانة الرئاسية المقرّرة بموجب القواعد العامة للقانون الدولي، لا سيما اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، وتحديدًا المادة 29 التي تنص على الحصانة التامة لرؤساء الدول أثناء توليهم مناصبهم الرسمية.

استند القرار أيضًا إلى الاجتهاد الدولي الراسخ في قضية الكونغو ضد بلجيكا (2002) أمام محكمة العدل الدولية، التي قضت بعدم جواز ملاحقة الرؤساء الحاليين أمام المحاكم الوطنية لدول أجنبية.

إلا أن الوضع القانوني قد تغيّر مع زوال الصفة الرئاسية عن بشار الأسد، ما يؤدي إلى سقوط الحصانة الشخصية المرتبطة بالمنصب، ويتيح من الناحية القانونية إمكانية ملاحقته أمام القضاء الفرنسي، استنادًا إلى مبدأ الولاية القضائية خارج الإقليم.

أولًا: مفهوم الولاية القضائية خارج الإقليم في القانون الفرنسي

ينص القانون الفرنسي على إمكانية ممارسة الولاية القضائية خارج الإقليم الفرنسي في حالات محددة، منها ما تنص عليه المادة 113-7 من القانون الجنائي الفرنسي والتي تنص على: يكون القانون الجنائي الفرنسي قابلًا للتطبيق على كل جريمة يعاقب عليها القانون الفرنسي إذا ارتُكبت في الخارج وكان الضحية فرنسي الجنسية وقت ارتكاب الجريمة.

كما تنص المادة 113-8 من القانون ذاته على ضرورة تقديم شكوى من قبل الضحية أو أقاربه أو السلطات الفرنسية، أو في حال كان الفعل يُشكل جريمة جسيمة تمس بالنظام العام الدولي، ولو ارتكبت في الخارج.

وبموجب هذا الأساس، يحق للقضاء الفرنسي مباشرة التحقيقات والملاحقة في مواجهة أجنبي ارتكب أفعالًا مجرّمة في الخارج، إذا وُجدت صلة تربط الجريمة بفرنسا، مثل:

كون أحد الضحايا فرنسي الجنسية؛ أو وجود شكاوى مقدّمة من ضحايا مقيمين في فرنسا؛ وجود عناصر مادية متعلقة بالجريمة داخل الإقليم الفرنسي؛ أو التزامات دولية تعاقدية تُلزم فرنسا بملاحقة مرتكبي أنواع محددة من الجرائم، كـ اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984.

ثانيًا: تطبيق الولاية خارج الإقليم في حالة بشار الأسد

في هذه القضية، لا يُرتكز الطلب على مبدأ الولاية العالمية، وإنما على الاختصاص القضائي الفرنسي خارج الإقليم، بناءً على الصلات القانونية بين الجرائم المرتكبة في سوريا وبين فرنسا، ومنها:

• أن عددًا من الضحايا أو أقاربهم مقيمون حاليًا على الأراضي الفرنسية؛

• أن الشكوى ترتكز على جرائم التعذيب والاختفاء القسري، وهما أفعال مجرّمة وفق القانون الفرنسي وتدخل ضمن الجرائم المشمولة بالملاحقة القضائية خارج الإقليم؛

• أن اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادقت عليها فرنسا تلزمها، بموجب المادة 5 الفقرة 2، باتخاذ الإجراءات القضائية ضد مرتكبي التعذيب إذا تواجدوا على أراضيها، حتى وإن ارتُكبت الأفعال في الخارج؛

• أن بشار الأسد لم يعد رئيسًا وبالتالي لا يتمتع بأي حصانة وظيفية أو شخصية أمام القضاء الفرنسي.

وقد أكدت محكمة الاستئناف في باريس في عدة قرارات سابقة (مثل قضية "Khaled Nezzar"، الجزائر – 2017) أن القضاء الفرنسي مختص بموجب الاختصاص خارج الإقليم لملاحقة مسؤولين أجانب ارتكبوا أفعال تعذيب وجرائم جسيمة ضد أشخاص لهم صلات بفرنسا.

خلاصة قانونية:

بما أن:

1. بشار الأسد لم يعد يتمتع بحصانة رئاسية.
2. الأفعال المنسوبة إليه تشكل جرائم تعذيب واختفاء قسري مجرّمة بموجب القانون الفرنسي والدولي.
3. الضحايا أو ذووهم مقيمون في فرنسا، أو قد تكون هناك روابط مادية أو أدبية مع الإقليم الفرنسي.
4. القضاء الفرنسي يملك اختصاصًا خارج الإقليم بموجب المواد 113-7 و113-8 من القانون الجنائي.
5. وتماشيًا مع الالتزامات الدولية لفرنسا بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.

فإنه من الجائز قانونًا مطالبة النيابة أمام القضاء الفرنسي ضد بشار الأسد، والمطالبة بإصدار مذكرة توقيف دولية بحقه، استنادًا حصريًا إلى مبدأ الولاية القضائية خارج الإقليم، دون الحاجة إلى تفعيل مبدأ الولاية القضائية العالمية.

المرجع

القانون الجنائي الفرنسي

الانتخابات في إقليم كوردستان ودور الحزب الديمقراطي الكوردستاني في ترسيخ الديمقراطية

أميرة تمو

الكوردستاني درع كوردستان في معركة الديمقراطية والبناء

أجرى إقليم كوردستان الانتخابات البرلمانية التي عدت محطة ديمقراطية مهمة في تاريخ الإقليم ومسيرته السياسية في ظل تحديات داخلية وإقليمية متشابكة، حيث جددت روح المشاركة الشعبية، وعكست مدى نضج التجربة الديمقراطية التي ترسخت في كوردستان خلال العقود الماضية.

يقف الحزب الديمقراطي الكوردستاني كقوة سياسية راسخة تمتلك تاريخًا نضاليًا طويلًا وتجربة غنية في قيادة الإقليم وإدارته، مؤكدًا التزامه الدائم بمبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان، وسعيه إلى بناء مجتمع مزدهر يسوده الأمن والاستقرار.

مسيرة نضالية تمتد عبر الأجيال

منذ تأسيسه، حمل الحزب الديمقراطي الكوردستاني راية النضال في سبيل حرية الشعب الكوردي وكرامته، وقدم تضحيات جسامًا من أجل تحقيق حلم الاستقلال الذاتي والعيش بسلام ضمن عراق اتحادي ديمقراطي.

لقد كان الحزب على الدوام صوت المظلومين والمدافع الصادق عن قضايا الشعب الكوردي في مختلف الميادين السياسية والعسكرية والاجتماعية.

القيادة الحكيمة ودور القائد مسعود بارزاني

يُعدّ الرئيس مسعود بارزاني أحد أبرز القادة السياسيين الذين تركوا بصمة عميقة في تاريخ كوردستان والعراق. فهو القائد الذي جسّد قيم الشجاعة والحكمة والمسؤولية الوطنية، وحمل رسالة الدفاع عن حقوق الشعب الكوردي في المحافل الوطنية والدولية.

لقد كان دوره محوريًا في ترسيخ الاستقرار، وتعزيز وحدة الصف الكوردي، وحماية مكتسبات الإقليم السياسية والدستورية.

ويؤمن الرئيس بارزاني بأن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل هي ثقافة تُبنى على احترام إرادة الشعب وصون كرامته وحقوقه المشروعة.

دور الحزب في بناء المجتمع والدولة

لم يكن دور الحزب الديمقراطي الكوردستاني مقتصرًا على السياسة والنضال، بل امتد ليشمل جميع مجالات الحياة.

فقد كان للحزب دور فعّال في بناء مؤسسات الدولة الكوردستانية، وتطوير التعليم، وتحسين الخدمات، وتمكين المرأة والشباب، وخلق بيئة اقتصادية واستثمارية قوية أسهمت في ازدهار الإقليم.

الحضور الوطني والإقليمي والدولي

على المستوى الوطني، كان للحزب الديمقراطي الكوردستاني دور أساسي في ترسيخ مبادئ الشراكة السياسية مع الحكومة الاتحادية في بغداد، والعمل على حل القضايا العالقة بالحوار والتفاهم البنّاء.

أما على الصعيد الإقليمي والدولي، فقد استطاع الحزب بقيادته الحكيمة أن يعزز مكانة كوردستان عالميًا كمثال للتعايش والتعاون والسلام، وشارك بفعالية في دعم الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب وتعزيز الاستقرار في المنطقة.

خاتمة

فيما بعد الانتخابات في إقليم كوردستان أثبت الحزب الديمقراطي الكوردستاني مجددًا أنه ركيزة الديمقراطية وصمام الأمان للاستقرار السياسي والاجتماعي في الإقليم.

وبقيادة الرئيس مسعود بارزاني، يواصل الحزب مسيرته في حماية حقوق الشعب الكوردي وبناء مستقبل زاهر لكوردستان، عنوانه الحرية والعدالة والتقدم.

إن هذه الانتخابات ليست مجرد حدث سياسي، بل هي تجسيد لإرادة شعب اختار أن يعيش بحرية وكرامة.

من المشروعية إلى الشراكة تموضع الكورد في كوردستان سوريا بين الوعي القومي والتحول الوطني

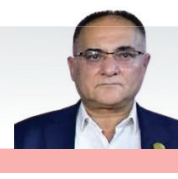

بلند بشار
السينو

منذ بدايات تشكّل الوعي السياسي الكوردي في كوردستان سوريا، لم تكن المسألة الكوردية في سوريا يوما قضية طارئة أو هامشية، بل ظلّت كامنة في بنية الدولة السورية الحديثة منذ تأسيسها، بوصفها مسألة هوية وإنصاف واعتراف في آن معا. فبينما سعت الأنظمة المتعاقبة إلى ترسيخ نموذج مركزي يقوم على نفي التعددية القومية والثقافية، وجد الكورد أنفسهم أمام معادلة قسرية تُقصي وجودهم الرمزي والفعلي في آن واحد، فكانت النتيجة تراكما بنيويا للحرمان القومي والسياسي، لم يقتصر أثره على الواقع المعيشي، بل طال بنية الوعي والتمثيل واللغة والذاكرة الجمعية. ومع ذلك، بقيت الحركة السياسية الكوردية تحاول على الدوام تجاوز المعادلة الصفرية بين السلطة والإنكار.

الكورد، في جغرافيتهم الأصيلة الممتدة في شمال وشمال شرقي البلاد، لم يدخلوا التاريخ السوري من بابٍ جانبي، بل شكّلوا أحد أعمدته الرئيسة، حضورًا وتضحياتٍ ومشاركةً. ورغم أن الحدود السياسية الحديثة رسمت واقعًا جديدًا، إلا أنّ الوجدان القومي ظلّ موحّدًا في إدراكه لهويةٍ تمتد في عمق كوردستان الكبرى، دون أن يتعارض ذلك مع الانتماء الوطني السوري أو يلغيه. ومن هنا، تبلورت فكرة المشروعية الكوردية بوصفها حقاً أصيلاً لا يستمد وجوده من اعتراف السلطة، بل من عمق التاريخ والواقع والمشاركة، الأمر الذي جعلها قاعدة للوعي السياسي للكورد السوريين في مسارهم نحو الاعتراف والشراكة الرصينة

منذ بدايات النضال الكوردي الحديث، شكّلت ثورات البارزاني الخالد المرجعية الأعمق في وجدان الحركة القومية الكوردية. فذلك النهج لم يكن مجرد تجربة سياسية في جغرافية محددة، بل كان منظومة قيمٍ ورؤيةٍ للتحرر والكرامة والاعتراف بالذات. انطلقت ثوراته من الوعي بالحق، لا من ردّ الفعل، ومن الإيمان بوحدة المصير الكوردي في مواجهة التهميش والإنكار. هذا النهج انتقل إلى الأجيال اللاحقة في كوردستان سوريا، ليصبح قاعدةً فكريةً في بناء الحركة السياسية الكوردية هناك، ومصدرًا للإلهام في الجمع بين الكفاح القومي والانفتاح الوطني. وفي هذا السياق، جاء تأسيس الحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا عام 1957 كتتويجٍ لمسارٍ من التراكم الوجداني والسياسي، معتمدًا نهجَ البارزاني الخالد كمنطلقٍ للعمل القومي المنفتح على فكرة الشراكة الوطنية والتعددية السياسية

لقد عبّر الحزب، ومن بعده المجلس الوطني الكوردي عن الإرادة القومية في إطارٍ وطنيٍّ سلميٍّ جامع، واضعًا الأساس لفكرة الانتقال من المشروعية القومية إلى الشراكة السياسية والدستورية في بنية الدولة السورية.

مع تبدّل المشهد السوري بعد عام 2011 بصورةٍ عميقة، وجد الكورد أنفسهم أمام واقعٍ جديد فرضته التحولات الميدانية والسياسية. ومع انكفاء السلطة المركزية في دمشق عن بعض مناطق شمال وشمال شرقي البلاد، ظهرت الإدارة الذاتية كسلطةٍ محلية نشأت من رحم النظام السوري السابق، واستندت إلى بنيةٍ فكريةٍ مرتبطةٍ بمفهوم «الأمة الديمقراطية» الذي يتبنّاه حزب العمال الكوردستاني. غير أن هذه الإدارة لم تكن نتاج مشروعٍ قومي كوردستاني بالمعنى الجوهري، بل تعبيرًا عن محاولةٍ لملء الفراغ السلطوي والحفاظ على البقاء ضمن معادلات السيطرة والنفوذ، وارتبط قرارها السياسي وسلوكها الميداني منذ البداية ببنيةٍ مصالحيةٍ سلطويةٍ هدفها الديمومة، لا تحقيق المطالب القومية من عقائدي يتجاوز الهوية الكوردية نحو طرحٍ أمميٍّ غامض، يتناقض مع جوهر القضية القوميّة الكوردية في سوريا في ظلّ سلوكٍ عملي أقرب إلى إدارة الواقع بما يخدم استمرار سلطتها، لا إلى صياغة مشروعٍ وطنيٍّ أو قوميٍّ متوازن، استخدمت الإدارةُ الذاتيّة وأذرعها جلّ طاقتها في تكريس السطو، مستثمرة ملف الحماية الذاتية والهواجس الأمنية وحتى الشعارات القومية لبسط هيمنتها بوصفها «الضامن الأمني» الوحيد، وتحولت من إطارٍ محليٍ مؤقت إلى سلطةٍ أمرٍ واقعٍ ضمن شبكةٍ توافقات وصراعات داخلية وشبكةٍ علاقات ظرفية معقدة عابرة للحدود، دون أن تستند إلى أي شرعيةٍ قومية حقيقية. في المقابل، ظلّ التيار القومي المتمثل بالحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا والمجلس الوطني الكوردي فاعلين للرؤية السياسية الواضحة التي تربط بين الحقوق القومية والانخراط في المشروع الوطني السوري على أساسٍ دستوريٍّ يضمن الشراكة والاعتراف، ولكن دون أن يمتلكا سلطةً تنفيذيةً على الأرض، حيث تتركز السلطة الفعلية في الجهة المقابلة التي لا تتبنى الحقوق القومية كمرجعية، بل تُخضعها لمنطق المصلحة والرهان.

أفرز هذا التناقض فجوة بنيوية عميقة في ملف التمثيل الكوردي، فالحلّ العادل للقضية الكوردية لا يتحقق عبر سلطاتٍ أمرٍ واقعٍ أو تفاهماتٍ أمنية أو عبر أدوات لا تمتلكُ الفعالية والفاعلية، ما يحتم البحث في إعادة تعريف التمثيل القومي للحقوق الكوردية ضمن رؤى بنيوية تكاملية، وكذلك الخوض في إعادة تعريف الدولة السورية على نحوٍ يجعل منها فضاءً جامعًا للتنوع، لا أداة إقصاء وهيمنة. إلى دولة تستند لرؤى دستوريةٍ واضحة، تُخرجها من بوتقتها المنكفئة إلى فضاء رحب يؤطر لسياق مؤسساتي ديمقراطي رشيد.

تتخذ الجغرافيا السياسية لكوردستان سوريا بعدًا مركّبًا في هذا السياق، إذ تتقاطع فيها خطوط النفوذ الإقليمي والدولي على نحوٍ يجعل من تموضع الكورد عنصرًا حاسمًا في معادلة الاستقرار أو الاضطراب. فالحدود الطويلة مع إقليم كوردستان وتركيا، وامتدادها العميق في الداخل السوري، تمنحها موقعًا استراتيجيًا لا يمكن تجاوزه في أي تسوية قادمة. هذه الجغرافيا التي كانت يومًا مصدر تهميشٍ وتجزئة، يمكن أن تصبح – إن حُسنت إدارتها سياسيًا – أحد ركائز الشراكة الوطنية المتوازنة والمستدامة

لم يعد موقع كورد سوريا في المعادلة الوطنية والإقليمية هامشيا كما كان في العقود السابقة، بل بات يُعاد تشكيله ضمن توازنات دقيقة تتحكم فيها القوى الفاعلة داخليًا وخارجيا، إلا أن حضورهم السياسي ما زال يرتكز إلى معادلة ((الفاعل الميداني دون النفوذ السيادي)). وعلى الرغم من تعقّد المشهد السوري وتنازع القوى الإقليمية والدولية على تحديد ملامح الحل السياسي، تبقى المسألة الكوردية إحدى البنى الأكثر حساسية واستعصاءً، إذ تمثل اختبارا جوهريا لقدرة الدولة السورية المقبلة على تجاوز مركزيتها التاريخية نحو عقدٍ وطني جديد يقوم على بنيان حقوقي منصف ومواطنة متساوية كاملة.

إن التحدي الأبرز أمام الفاعل الكوردي اليوم لا يتمثل في إثبات حضوره الميداني، بل في رص صفوفه وتحرير قراره السياسي، وإعادة ربط حركته القومية بمشروع وطني سوري جامع قائم على الاعتراف والتكامل لا على المقايضة والتبعية. فالمسار الإقليمي والدولي، على تشعبه، لا يمنح الفرص إلا لمن يمتلك رؤية متماسكة وقدرة على تحويل حضوره إلى مشروع وطني معترف به في بنية الدولة المقبلة، وهو ما يجعل من النضج السياسي والاتزان الاستراتيجي شرطين جوهريين لاستكمال التحول من المشروعية إلى الشراكة في معناهما الأوسع.

بين الشعارات والتحوّلات.. قراءة في المشهد الكوردي خلال الحرب السورية

هيثم مراد

خاضت سوريا حرباً أهلية امتدت لأكثر من أربعة عشر عاماً بدأت شرارتها باحتجاجات سلمية خرجت في ربيع عام 2011 عندما نادى السوريون بالحرّية والعدالة والمساواة، وحلموا بوطن يسوده القانون، وتُصان فيه الكرامة الإنسانية.

مع تصاعُد الأحداث تحوّلت تلك الاحتجاجات إلى ثورة شاملة عمت مختلف المحافظات لتصبح إحدى أكثر المحطات تعقيداً في التاريخ المعاصر للمنطقة، ولعبت التوترات الداخلية والخارجية دوراً مهماً في تعقيد مسار الثورة وتحويلها إلى صراع متعدد الأطراف، ما أثر على جميع المناطق بما فيها المناطق الكوردية التي واجهت تحديات خاصة بسبب التكوين الاجتماعي والسياسي الفريد فيها.

في غرب كوردستان، كان المشهد متداخلاً ومتبايناً في الوقت ذاته فقد انقسمت القوى الكوردية إلى اتجاهين الأول شارك في الثورة السورية رافعاً الشعارات الوطنية الجامعة من درعا إلى حمص وحماة مؤمناً أن حرية الكورد لا تنفصل عن حرية السوريين جميعاً، وكان هذا الاتجاه يعكس روح التضامن الوطني والرغبة في التغيير الشامل للنظام السياسي القائم، أمّا الاتجاه الثاني فقد اتّخذ منحىً مختلفاً حيث شهدت مدن مثل قامشلي وعامودا مظاهرات موازية ركزت على قضايا محلية كحرية المرأة وحرية زعيم حزب العمال الكوردستاني والاعتراف بحقوق الكورد الثقافية والسياسية مما عكس اختلافاً في الأولويات والرؤى بين أبناء المنطقة أنفسهم.

مع حلول عام 2014 تغيّر ميزان القوى بشكل واضح إذ تصاعد نفوذ جهة كوردية واحدة على حساب بقية الأحزاب مستفيدة من الفراغ الأمني والسياسي الذي خلفته الحرب، ومع مرور الوقت تراجعت المساحة المتاحة للمعارضة والمجتمع المدني، وأصبحت التظاهرات بحاجة إلى موافقات أمنية في مشهد يعيد إلى الذاكرة ممارسات الأنظمة التي ثار الناس ضدها كما أن السيطرة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية ساهمت في تعزيز النفوذ السياسي لهذه الجهة على حساب الآخرين.

ورغم هذا الواقع ما تزال بعض الأحزاب الكوردية ترى في الفيدرالية الطريق الأنسب لضمان الحقوق السياسية والقومية، وتعتبرها خطوة نحو اللامركزية والديمقراطية.

من الناحية النظرية تبدو الفيدرالية صيغة واعدة لتوزيع السلطة وتكريس العدالة بين المكونات إلا أن الواقع الميداني يطرح تساؤلات عميقة حول مدى جاهزية القوى السياسية لتطبيقها بمعناها الحقيقي لا الشكلي.

فالفيدرالية ليست مجرّد تقسيم إداري أو جغرافي بل هي منظومة متكاملة تقوم على احترام الحريات، وتداول السلطة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، وإن كنا اليوم نحلم بفيدرالية تمنح لنا من دمشق فكيف سنضمن أن تسود فيها العدالة والمساواة والحرية داخل مناطقنا نحن؟ وهل ستتاح لكل القرى والبلدات الكوردية الحق في تمثيل نفسها بصورة عادلة وهل ستتمكن الأحزاب الصغيرة والمجتمع المدني من المشاركة في القرارات دون قيود أو ضغوط خارجية؟

وهل سنعيش حقاً تجربة ديمقراطية تتيح لكل صوت أن يسمع، ولكل حزب أن يشارك أم أننا بعد سنوات قليلة سنجد أنفسنا نطالب بفيدرالية جديدة داخل الفيدرالية ذاتها هرباً من مركزية أخرى بلغة جديدة وشعارات مختلفة؟ وهل ستبقى الموارد الطبيعية والخدمات العامة متاحة للجميع بشكل عادل أم ستتحول إلى وسيلة للنفوذ والهيمنة.

إن الخطر الحقيقي لا يكمن في غياب الفيدرالية بل في فقدان معناها حين تتحول من مشروع للحرية إلى وسيلة للسيطرة فحين تتكرر أدوات القمع بأسماء مختلفة، وتبدل الشعارات دون إن يتغير جوهر السلطة فإننا نكون قد استبدلنا الاستبداد القديم بآخر جديد يحمل وجوهاً مختلفة لكنه يحتكم إلى العقلية ذاتها وبالتالي يبقى السؤال حول مدى مصداقية وشفافية الإدارة المستقبلية مفتوحاً.

لذلك تبقى الفيدرالية الحقيقية إن تحققت مرهونة بقدرتنا على بناء ثقافة سياسية جديدة تؤمن بالشراكة لا بالإقصاء وبالاختلاف لا بالتبعية وبالإنسان قبل الشعارات، فبدون تلك القيم لن تكون الفيدرالية سوى قشرة جميلة تخفي تحتها النظام ذاته الذي حاولنا كسره ذات يوم.

يبقى السؤال مفتوحاً بين حلم لم يكتمل وواقع لا يريد إن يتغير بين حرية نرتجيها وعدالة ننتظرها، وبين دماء سفكت من أجل مستقبل قد يأتي يوماً ليجد فيه الكورد والسوريون جميعاً وطنهم متساوي الحقوق، والكرامة، والأمل.

يبقى علينا أن نطرحَ هذه التساؤلات دائماً، ونسعى لتطبيقها على أرض الواقع لا على الورق وحده، فالمستقبل يحتاج إلى الإجابة والعمل معاً.

لا دولة دائمة دون دستور دائم

شيركوه كنعان عكيد

مع دنو السنوية الأولى للسقوط المدوي لنظام الأسد وتداعياته، لا بد من القيام بتحليل مبسط لبعض الوقائع الرئيسية التي مهدت للأوضاع الحالية، للبناء عليها من أجل محاولة استنباط التطورات المحتملة في قادم الأيام، من خلال تسليط الضوء على الواقع وأهم أحداثه ودلالات تلك الأحداث ومآلاتها.

بدأ كل ما نعايشه اليوم، منذ إعلان السيد احمد الشرع نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد، ومن ثم المحاولة غير الموفقة لصياغة إطار سياسي ودستوري جديد، و كذلك انطلاق ما سمي بمؤتمر(الحوار) الوطني السوري، والذي كان في الواقع اسما بلا مسمى، حيث افتقر قبل كل شيء الى مبررات عقده أي (الحوار) حيث انه لم يشرك في ذلك الحوار المزمع كافة القوى السياسية والمدنية، خاصة ممثلي المعارضة السورية، وممثلين عن الحركة السياسية الكردية، ناهيك عن ممثلي الطوائف والمكونات الأخرى.

بعد عدة أيام من ذلك الحدث، أعلن عن توقيع دستور انتقالي مؤقت، لم يحظَ بالتأييد الشعبي من الكثير من المكونات السورية حيث أبقى على الاسم القديم للدولة (الجمهورية العربية السورية) مع انه تبنى علم الجمهورية السورية.

تمخض ذلك وببساطة عن ولادة الحكومة الانتقالية الجديدة والتي منحت لأغراض دعائية بعض الوزارات الى بعض الشخصيات الهامشية من المحسوبين على المكونات غير العربية او الإسلامية، وإن كانوا لا يتعدون مرة أخرى حدود التمثيل الاستعراضي.

كل ذلك وغيره أدى الى نشوء حالات من الصراع والتناحر الدموي في بعض الأحيان بين السلطة والمكونات التي شعرت بالغبن والخشية من المستقبل، وادى ذلك بدوره الى تدخلات إقليمية ودولية مما أدى بالدولة مكرهة الى قبول تسويات مهينة في المنظور العام.

بالنسبة للكورد وبما يمثلونه من حضور سياسي وعسكري وسكاني على الجغرافيا السورية، فقد جنح الرئيس الشرع الى أسلوب التفاوض مع الإدارة الذاتية بعد جملة من الضغوط الداخلية الخارجية ووقع بعض الاتفاقيات الهشة مع السيد مظلوم عبدي، والتي لا تزال تنتظر وضعها حيّز التنفيذ بوجود حالة انعدام الثقة او ضعفها بين الطرفين.

ورغم نشوب بعض المناوشات العسكرية المحدودة بين الطرفين واتهام كل طرف لآخر بخرق الاتفاق، إلا أن الأمور لا تزال الى الآن تحت السيطرة، مع استمرار السلطة وأتباعها في بث خطاب التخوين والتشكيك على المنابر الإعلامية المختلفة.

كان واضحا منذ البداية بان كل تلك الإجراءات وما تلاها إنما تؤسس لتركيز كبير للسلطة التنفيذية في يد رئيس الدولة بالإضافة الى منحه صلاحيات الهيمنة على السلطة التشريعية (حتى وان كانت انتقالية) من خلال منح رئيس الدولة سلطة تعيين ثلث أعضاء المجلس التشريعي.

في خضم كل ذلك وبالرغم من ذلك التحول الدراماتيكي على الساحة السورية وما تبعه من متغيرات، الى أن هناك ثوابت لم تتأثر بذلك الواقع المتغير، مثل بقاء خارطة نفوذ القوى الفاعلة على حالها تقريبا إذا استثنينا دور ايران وأذرعها من المعادلة مقابل ازدياد نفوذ تركيا التي حصلت مؤخرا على موافقة برلمانها على تمديد صلاحياتها العسكرية لثلاث سنوات أخرى الأمر الذي يتيح لها التدخل بعمق في المشهد السوري.

أمام كل ذلك الكم من المعضلات المستعصية، التحديات المستمرة وتلك الصورة الضبابية للمستقبل، يصبح من حق المرء القلق أن يتساءل بالحاح: وماذا بعد؟ ما هي الحلول المتاحة لكل أو بعض تلك المعضلات؟

إن كلمات مثل، (مؤقت) و(انتقالي) هما ما تتسم به الحالة السورية سواء في الخطاب السياسي السوري أو في معرض الحديث عن الدستور أو الحكومة أو البرلمان بل وحتى عن رئيس البلاد. وهذا بالضبط هو مكمن الخلل وأس المشكلة. فكل ما هو قائم اليوم ما هو إلا حالة مؤقتة وغير مستقرة الأمر الذي يجعل الواقع السياسي والإداري والاقتصادي وحتى الاجتماعي إن شئتم، واقعا سقيما وعليلا بطبيعته.

وبالتالي فان واقعاً قائما على أسس وقتية لا يمكن إلا إن ينتج أوضاعاً مؤقتة ، تفتقر الى المعايير الضرورية التي تتيح الإمكانية لقياس مدى استمرارية ذلك الواقع من عدمه. وهذا بالذات ما أدى الى تعطيل العملية السياسية والتفاوضية بين الأطراف المتنازعة و هو ما جعل من الوضع السوري برمّته سوقا مفتوحة للمساومات وتضارب المصالح، المحلية والإقليمية والدولية. فكل طرف من تلك الأطراف المعنيّة يأمل بأن تتيح هذه الحالة المؤقتة فرصاً أفضل مما هو متاح اليوم ولذلك فهم لا يجدون مبرراً لضرورة التعجّل في تسوية الملفات العالقة والتوصل الى حلول نهائية تنهي المشكلة. هم يعوّلون في الواقع على عامل الزمن.

وبناء على ما تقدم، فان الحقيقة الثابتة التي لا يمكن إنكارها إلا من قبل ذوي النوايا الفاسدة، هي انه لا يمكن التخلص من هذه الحالة المتأزمة والوضع الشائك إلا من خلال تفعيل الدولة للخطاب الوطني الذي يتناهى الى أسماعنا بين الحين والآخر. الخطاب الوطني الذي يؤسس لدولة المواطنة المتساوية، دولة القانون والعدالة، وذلك عبر التحول ودون مماطلة، من الدستور الانتقالي إلى دستور مدني دائم يعبّر عن إرادة الشعب، تشارك فيه كافة المكونات العرقية والدينية بحيث يكفل حقوقها دون أي إقصاء.

أخيراً، لا بد من القول إن الإرادة الوطنية المخلصة وحدها القادرة على تحويل هذه المرحلة المؤقتة والوضع المتخبط الذي يمّس أسس الدولة ومقوماتها الأساسية ، إلى رحاب مرحلة الاستقرار الدائم في دولة مدنية ينعم فيها الجميع بالحرية والكرامة والأمان.

الرئيس بارزاني: بين الواقعية والالتزام بالمبادئ

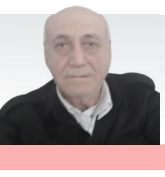

صديق شرنخي

في لحظةٍ تتقاطع فيها أزمات العراق وتتعقّد فيها خيوط المشهد السياسي، قدّم الرئيس مسعود بارزاني في لقائه الأخير على قناة شمس مع الإعلامي إيلي ناكوزي، قراءة متقدمة في فهم الدولة العراقية، وأعاد طرح السؤال: كيف يمكن للدستور أن يكون ركيزة للبقاء لا ورقةً للتنازع؟ كان حديث بارزاني أشبه بخارطة طريق لرجل دولةٍ يتأمل واقع العراق بذاكرة الحرب وسلاح السياسة، لا بمنطق المزايدة الحزبية أو الخطاب الانفعالي.

استعاد بارزاني فكرة الدفاع عن الدستور لا بوصفها موقفًا كرديًا، بل رؤية لبناء دولةٍ تتسع للجميع. فالدستور – كما أشار – لم يكن منحةً سياسية، بل عقدًا اجتماعيًا وطنيًا كُتب بدماء العراقيين وتضحياتهم. ومن هذا المنطلق دعا إلى احترام نصوصه بوصفها الضمانة الوحيدة لبقاء العراق موحدًا ومتوازنًا، لا كيانًا هشًا تتقاذفه إرادات الخارج وخصومات الداخل.

رسالة بارزاني في هذا المحور كانت واضحة: «الدستور الذي وُضع تحت القصف لا يجوز أن يُفرَّغ من محتواه في زمن السلم».

القضاء

عند حديثه عن المحكمة الاتحادية، بدا بارزاني حازمًا في انتقاده لما أسماه «اختطاف القضاء». فقد أكد أن المؤسسة القضائية باتت أحيانًا أداةً بيد بعض القوى، بدل أن تكون الحكم النزيه بين السلطات. وصفه للمحكمة بأنها «غير دستورية في بنيتها» لم يكن هجومًا، بل تشخيصًا دقيقًا لخللٍ يهدد الثقة الوطنية. في رؤيته،

الحل لا يكون بتعديل الدستور كلما ضاقت السلطة بأحد مواده حيث أورد أنها أصدرت أي المحكمة الدستورية في يوم واحد ١٦ قانون كيدي، بل بإصلاح القضاء ليكون حارسًا له لا خادمًا للمصالح السياسية.

لم يتحدث بارزاني عن تجربة الإقليم بروح التفوق، بل بمنهج الإدارة الواقعية. قالها بصراحة: «الأزمة في بغداد ليست أزمة مال بل أزمة إرادة»، ملخصًا بذلك مأساة الدولة العراقية الحديثة.

ما طرحه لم يكن دعوة للانفصال، بل عرضًا لنموذج يمكن أن يُحتذى: تجربة في بناء مؤسسات واستقرار اقتصادي وأمني ضمن إطار فيدرالي متوازن. وهنا أوحى أن نجاح كوردستان ليس تهديدًا لبغداد، بل دليلاً على أن الإرادة السياسية قادرة على تحويل الخراب إلى استقرار.

الانتخابات وتوازن الضرورة

في جانبٍ آخر من حديثه، كشف بارزاني أنه لم يكن متحمسًا للمشاركة في الانتخابات العراقية المقبلة، لكنه قرر خوضها تجنبًا لفراغ سياسي قد تستغله أطراف خصمة للحزب الديمقراطي الكوردستاني. إذ أن دخول هذه الأطراف منفردة كان سيمنحها ثقلاً انتخابيًا لاحقًا يمكن أن يُستثمر ضد الإقليم ذاته، سواء في تشكيل الحكومة المركزية أو في ترتيبات ما بعد الانتخابات داخل كوردستان.

أظهر أنه يتعامل مع الانتخابات بوصفها معركة مبدئية لا عددية، وأن المشاركة ليست هدفًا بحدّ ذاتها بل وسيلة لحماية التوازن السياسي ومنع القوى المعادية من تحويل نتائجها إلى أدوات ضغط على الإقليم.

رفض التنازلات وذاكرة التجربة السابقة

ذكّر بارزاني بمرارةٍ واضحة بتجربة الانتخابات السابقة، حين تم الالتفاف على إرادة الناخبين عبر صفقات ما بعد الاقتراع. لذلك كان حازمًا في قوله إنه لن يسمح بتكرار المشهد ذاته، ولن يقدم أي تنازلات تمسّ مكانة الحزب الديمقراطي الكوردستاني أو إرادة ناخبيه.

كان هذا الموقف بمثابة تحذيرٍ مُبكّر لكل من يراهن على مقايضة التمثيل الكردي في بغداد، أو السعي لعزل الإقليم من خلال معادلات "التوازن القسري".

الانقسام الكردي ومأساة الداخل

من أكثر النقاط المؤلمة في حديثه كانت حين قال: «بعض الكورد أشد شراسة ضدنا من أعدائنا».

بهذه العبارة المقتضبة عبّر بارزاني عن أزمة داخلية عميقة يعيشها الصف الكردي، حيث تحوّل الخلاف السياسي بين الأحزاب إلى خصومة قومية. إنها إشارة إلى خطر الانقسام الذي يجعل من الكرد خصومًا لأنفسهم، ويضعف موقفهم أمام بغداد والإقليم معًا.

كان يقصد، ضمناً، أن وحدة الصف الكردي ليست مطلبًا انتخابيًا، بل قضية وجودٍ سياسي وقومي، وأن أخطر ما يواجه كوردستان ليس أعداء الخارج بل انقسامات الداخل.

بين الشراكة والسيادة

في مجمل حديثه عن العلاقة مع بغداد، أعاد بارزاني تعريف مفاهيم الشراكة والتوازن والتوافق. فالشراكة لا تعني التبعية، والتوازن لا يعني المحاصصة، والتوافق ليس ضعفًا بل حكمة في إدارة التنوع. دعا إلى دولةٍ تُبنى على الاحترام المتبادل، لا على الابتزاز السياسي، وعلى التعاون لا الإقصاء.

صوت الواقعية ومسؤولية الدولة

ما قدّمه بارزاني في هذا الحوار لم يكن مجرد موقف سياسي، بل إعلانًا لرؤية وطنية تبحث عن صيغة إنقاذ واقعية. رؤيةٌ تجعل من الدستور أساس الدولة، ومن القضاء ضمان العدالة، ومن الفيدرالية مشروع استقرار لا تهديد وحدة.

وفي زمنٍ تتكاثر فيه الشعارات، وتقلّ فيه الرؤى، بدا صوت بارزاني كصوت رجلٍ يريد أن يعيد السياسة إلى معناها الأول: خدمة الإنسان، لا إدارة الخلافات.

إنها لحظة تستدعي من العراق – بكلّ مكوّناته – أن يصغي لصوت العقل، لأن بقاء الدولة مرهون بقدرة قادتها على احترام ما اتُّفق عليه لا بما يمكن انتزاعه بالقوة.

إقصاء الشباب في المجتمع: ثقافيًا.. فنيًا.. وسياسيًا

عزير بهلوي

يُعدُّ الشباب طاقة الأمة ومحركَ نهضتها، فهم الفئة التي تمتلك الحيوية، والقدرة على الابتكار، والرغبة في التغيير. غير أن واقع الحال في كثير من المجتمعات الشرقية، يظهر أن دور الشباب في مجالات الثقافة والفن والسياسة يتعرض لما يمكن تسميته بـ«الإقصاء» وثمّة إقصاء كبير ومتعمّد للشباب الكردي بشكل عام عن الحياة العامة في المجتمع الكردي، وهذا يلحق أفدح الإضرار بتطور الكرد على كل الصعد.

أولًا: الإقصاء الثقافي

تتعرض طاقات الشباب الكرد الثقافية للتهميش نتيجة ضعف الاهتمام بالمبادرات الشبابية، وهيمنة الفكر التقليدي على المشهد الثقافي. فبدل أن تكون المراكز الثقافية منابر لإطلاق الإبداع، أصبحت في بعض الأحيان مغلقة أمام الأصوات الجديدة. كما أن غياب الدعم الإعلامي والثقافي يؤدي إلى إحباط المواهب الشابة التي تسعى إلى التعبير عن رؤيتها بحرية ومسؤولية.

ثانيًا: الإقصاء الفني

أما في المجال الفني، فإن المشهد لا يختلف كثيرًا. فالشباب الكرد يعانون من قلة فرص التدريب والدعم، ومن هيمنة فئة معينة على المجال الفني، ما يحدُّ من قدرة الفنانين الشباب على الظهور والإنتاج. كما تؤدي الرقابة الشديدة إلى تراجع حرية التعبير الفني، الأمر الذي يجعل الكثير من المبدعين يلجؤون إلى العمل الفردي أو الهجرة بحثًا عن فضاء أرحب للإبداع.

ثالثًا: الإقصاء السياسي

على الصعيد السياسي، لا يزال الشباب الكرد يواجهون صعوبة في الوصول إلى مواقع اتخاذ القرار أو المشاركة الفاعلة في الحياة العامة. فالأحزاب السياسية في كثير من الأحيان تُدار بعقلية تقليدية، ولا تمنح الشباب الثقة الكافية لتحمل المسؤولية.

كما أن ضعف التربية المدنية وانغلاق المساحات السياسية يجعل مشاركة الشباب شكلية أكثر منها حقيقية.

رابعًا: النتائج والآثار

إن إقصاء الشباب الكردي عن هذه الميادين يؤدي إلى فقدان المجتمع لطاقاته الإبداعية، وانتشار الإحباط واليأس بين صفوفهم. كما يخلق فجوة بين الأجيال، ويضعف روح الانتماء الوطني، ويحدُّ من فرص التنمية والتجديد.

خامسًا: نحو تمكين الشباب

إن تمكين الشباب لا يتحقق بالشعارات، بل بالفعل. يجب فتح الأبواب أمامهم في المؤسسات الثقافية والفنية والسياسية، وتشجيع مبادراتهم، والاستماع إلى أفكارهم، وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من المساهمة الفعالة في بناء أوطانهم. فالشباب ليسوا فقط مستقبل الأمة، بل حاضرها أيضًا.

خاتمة

إن إقصاء دور الشباب الكرد في المجتمع خسارة كبرى لا تُقاس بالأرقام، لأنها تعني تعطيل عقول وطاقات كان يمكن أن تُحدث الفرق.

لذلك، من واجب الجميع أن يفسحوا المجال أمام الشباب ليبدعوا، ويشاركوا، ويقودوا، لأن نهضة الأمم تبدأ من عقول شبابها وقلوبهم، ومن العسير أن تنهض الأمم دون حيوية وفعالية شبابها، ونحن الشعب الكردي بأحوج ما نكون لهذه الشريحة المبدعة.

بين الإسلام والديمقراطية: أزمة التطبيق لا الفكرة

ميران ميراني

تعيش كثير من المجتمعات العربية والإسلامية اليوم حالة من التناقض بين ما تُعلن من مبادئ، وما تُمارس على أرض الواقع. فحين يتحدث المسلمون عن التمسُّك بالدين، وحين يرفع دعاة الديمقراطية شعارات الحرية والعدالة، نجد أن كليهما في كثير من الأحيان لا يلتزم بما يدّعيه.

فالإسلام، كمنهج شامل للحياة، لا يقتصر على الشعائر والعبادات، بل يقوم على منظومة قيمية متكاملة: العدل، الشورى، الأمانة، واحترام الكرامة الإنسانية. لكن الملاحَظ أن بعض المجتمعات الإسلامية تُركّز على المظاهر وتغفل الجوهر؛ فتُمارس الظلم باسم الدين، وتُقصي المخالف بحجة الحفاظ على الهوية، وكأن الدين أصبح أداة سلطة لا وسيلة إصلاح.

في المقابل، نجدُ أنّ دعاة الديمقراطية — في الفكر والسياسة — يطالبون بالحرية حين تُناسبهم، لكنهم يضيّقون على غيرهم حين تتعارض آراؤهم مع مصالحهم. يرفعون شعار «حكم الشعب»، لكنهم لا يقبلون بنتائج الشعب إن خالفت توجّهاتهم. وهكذا تتحوّل الديمقراطية إلى وسيلة للوصول إلى السلطة لا إلى ثقافة تحكم السلوك والمؤسسات.

المشكلة إذًا ليست في الإسلام كدين، ولا في الديمقراطية كنظام، بل في الإنسان الذي يستخدم المبادئ لتحقيق غاياته لا لترسيخ قيمها. إن المجتمعات لا تنهض بالشعارات، بل بالالتزام الأخلاقي والفكري بما تؤمن به. فحين يلتزم المسلم بروح الإسلام، ويلتزم الديمقراطي بروح الديمقراطية، عندها فقط يمكن أن تتلاقى القِيم لا أن تتصادم.

إن معركة الإصلاح الحقيقية ليست بين الدين والحداثة، ولا بين الشريعة والديمقراطية، بل بين الصدق والادّعاء، بين من يعيش المبادئ ومن يتاجر بها.

لقد آن الأوان أن تعيد مجتمعاتنا النظر في طريقة فهمها للمبادئ قبل أن ترفعها كشعارات. فالإصلاح لا يبدأ من الأنظمة ولا من الشعارات السياسية أو الدينية، بل من الضمير الفردي الذي يختار أن يكون صادقًا مع ما يؤمن به.

نحن بحاجة إلى مسلم يطبّق الإسلام عدلًا ورحمة، وديمقراطي يؤمن بالديمقراطية حرية ومشاركةً، لا مجرد مصلحةٍ أو وسيلةٍ للوصول إلى النفوذ.

وحين يتحوّل الالتزام بالقيم إلى سلوكٍ يوميّ لا إلى شعارٍ موسميّ، ستتغير ملامح الواقع تدريجيًا. فالأمم لا تبنى بالكثرة ولا بالشعارات، بل بالمصداقية في الإيمان والفعل

فالإسلام، كمنهج شامل للحياة، لا يقتصر على الشعائر والعبادات، بل يقوم على منظومة قيمية متكاملة: العدل، الشورى، الأمانة، واحترام الكرامة الإنسانية. لكن الملاحَظ أن بعض المجتمعات الإسلامية تُركّز على المظاهر وتغفل الجوهر؛ فتُمارس الظلم باسم الدين، وتُقصي المخالف بحجة الحفاظ على الهوية، وكأن الدين أصبح أداة سلطة لا وسيلة إصلاح.

زيارة الشرع إلى واشنطن والعلاقات السورية - الأمريكية

فرهاد حبش

في خضمّ زيارة الرئيس السوري المؤقت أحمد الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية يوم الاثنين، ولقائه بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تحمل هذه الزيارة في طيّاتها العديد من الملفات، منها طبيعة العلاقة بين سوريا وأمريكا، ومسألة انضمام سوريا إلى اتفاقيات إبراهام، والعلاقات مع إسرائيل. إلا أن هذه الزيارة تُعيدنا إلى الماضي لدراسة تاريخ العلاقة بين البلدين، التي مرّت بمراحل متعدّدة، بعضها اتّسم بالتوتر، وبعضها الآخر بُني على الحاجة السياسية.

ترجع بدايات العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة الأمريكية إلى العهد العثماني، أي قبل قيام الدولة السورية الحديثة، عندما أنشأت الولايات المتحدة تمثيلًا دبلوماسيًا لها في دمشق.

خلال مرحلة نضال سوريا من أجل نيل استقلالها، أبدى الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون تأييده لمبدأ استقلالها عن الانتداب الفرنسي، غير أن هذا الدعم لم يُترجم إلى واقع بسبب تدهور حالته الصحية ثم وفاته لاحقًا.

أثناء الحرب العالمية الثانية، وقف العديد من القادة السوريين – ومنهم الرئيس السابق شكري القوتلي – إلى جانب دول الحلفاء، وأعلنت سوريا الحرب على دول المحور عام 1945.

وبعد استقلال سوريا عام 1946، بدأت البلاد ببناء علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم، ومن ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث عُيّن مفوّض سوري رسمي في واشنطن.

في فترة الانقلابات العسكرية التي شهدتها سوريا، كانت العلاقة بين الطرفين غير مستقرة نتيجة الاضطرابات السياسية وعدم استقرار الحكم. أحيانًا كانت الولايات المتحدة تدعم طرفًا على حساب آخر. استجاب حسني الزعيم لمطالب الولايات المتحدة، إذ وقّع اتفاقية الهدنة مع إسرائيل، وأبرم اتفاقات مع واشنطن، كما أبدى استعداده لقبول السلام مع إسرائيل. إلا أن حكمه لم يدم طويلًا، إذ أُطيح به خلال انقلاب زميله سامي الحناوي عليه في 14 آب 1949، الذي اتخذ مواقف معادية للولايات المتحدة الأمريكية. وسرعان ما أُطيح بالحناوي أيضًا بدعم من أديب الشيشكلي، الذي نفّذ انقلابًا في 19 كانون الأول 1949. وهكذا استمرّت العلاقات بين سوريا وأمريكا في تلك الفترة متقلّبة تبعًا لتغيّر الأنظمة والانقلابات المتكرّرة.

لم تشهد العلاقات بين سوريا وأمريكا أي تطوّر ملحوظ في العقود اللاحقة، وفي ظلّ حكم آل الأسد كانت العلاقات في أدنى مستوياتها، إذ عارض النظام السوري دخول أمريكا إلى العراق عام 2003، وفتح حدوده أمام المقاتلين، مما دفع واشنطن إلى إقرار «قانون محاسبة سوريا» في العام نفسه.

مع اندلاع الثورة السورية عام 2011، دعمت الولايات المتحدة الأمريكية مطالب الشعب السوري ضد نظام الأسد، وامتد دعمها المادي والعسكري إلى فصائل المعارضة السورية التي قاتلت النظام. كما فرضت أمريكا والاتحاد الأوروبي سلسلة واسعة من العقوبات على النظام السوري، كان أبرزها «قانون قيصر» الذي أقرّه الكونغرس الأمريكي عام 2020 وبعد سقوط النظام السوري، عادت العلاقات السورية – الأمريكية إلى الواجهة مجددًا، حاملةً في طيّاتها العديد من الملفات والتحديات التي تواجهها سوريا، ومنها رفع العقوبات، والانضمام إلى اتفاقيات إبراهيم، والعلاقات مع إسرائيل.

تأتي زيارة الرئيس السوري أحمد الشرع ولقاؤه مع دونالد ترامب، التي جرت بوساطة تركية وقبول إسرائيلي، كحدثٍ كبير لإعادة صياغة طبيعة العلاقة بين سوريا وأمريكا، رغم وجود شروط أمريكية واضحة على سوريا كما ذُكر سابقًا.

ويبقى السؤال المطروح: هل سيقبل الرئيس أحمد الشرع بجميع هذه الشروط، رغم وجود فصائل متطرفة عقائديًا داخل سوريا؟

إنّ سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا تتمثل في عدم السماح بعودة النفوذ الإيراني إلى الأراضي السورية، والحفاظ على حقوق جميع المكونات السورية ضمن «سوريا الجديدة»، إضافةً إلى إدماج سوريا في التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش.

وخلال زيارة الشرع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يُتوقّع أن تظهر آثارها داخليًا، خصوصًا على قوات سوريا الديمقراطية، من خلال احتمال قبول الشرع بجميع الشروط الأمريكية مقابل وقف دعم واشنطن للأكراد في مطالبهم المتعلقة بالفيدرالية.

وهنا يبرز السؤال الأهم: هل ستوافق سوريا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل؟ إذ إنّ مثل هذا التطبيع قد يغيّر توازن القوى السياسية في الشرق الأوسط، ويؤثر على طبيعة علاقات سوريا مع دول الإقليم.

البارتي.. قائمة 275 وعبور المليون صوت: ولادة مرحلة جديدة في تاريخ كوردستان والعراق

أكرم خلف

في مشهدٍ سياسي يعيد رسم ملامح العراق الحديث، برز الحزب الديمقراطي الكوردستاني بقيادة الرئيس مسعود بارزاني، كقوة جماهيرية حقيقية استطاعت أن تتخطّى المليون صوت بثقةٍ واقتدار، لتؤكد أن نهج البارزاني الخالد ما زال يمثّل خيار الشعب وإرادته الحرة.

هذا الإنجاز لا يُقاس بالأرقام فقط، بل يعكس عمق الثقة التي أولاها أبناء كوردستان للحزب الذي مثّل تاريخهم، وصون كرامتهم، وصوتهم في مواجهة التحديات الداخلية والإقليمية. تخطي قائمة 275 لهذا الرقم التاريخي هو تتويج لمسيرة نضال طويلة، امتزج فيها الإيمان بالوطن بالإصرار على التنمية والاستقرار.

نهج البارزاني... مشروع وطني لا يعرف الحدود

لقد أثبتت الأحداث المتلاحقة في العراق والمنطقة أن القيادة الحكيمة للرئيس مسعود بارزاني لم تكن محصورة في الإقليم، بل تجاوزت حدود الجغرافيا لتصبح مدرسة سياسية في فنّ التوازن، والحوار، وبناء الشراكات. فنهج البارزاني الخالد لم يقم على الشعارات، بل على رؤيةٍ استراتيجية جعلت من كوردستان نموذجًا في الأمن والاستقرار والازدهار.

وتنبع قوة الحزب الديمقراطي الكوردستاني من وضوح أهدافه وثبات مواقفه. فهو لم يسعَ يومًا إلى العزلة أو الصدام، بل إلى شراكةٍ متوازنة مع بغداد تقوم على الاحترام المتبادل، والاعتراف بحقوق جميع المكونات.

إنجازات كوردستان... ثمرة رؤية وحكمة

خلال السنوات الأخيرة، شهد إقليم كوردستان نهضةً تنموية واضحة في مجالات البنية التحتية، والتعليم، والطاقة، والخدمات، ما جعل منه تجربة فريدة في الإدارة والتخطيط. هذه الإنجازات لم تأتِ من فراغ، بل من رؤية اقتصادية واعية اعتمدها الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وجعلت من أربيل مركز جذب للاستثمار والاستقرار في آنٍ واحد.

كما أن الدور الذي لعبته حكومة الإقليم في حماية الأمن والاستقرار، واحتضان النازحين، وتقديم نموذج للتعايش بين القوميات والأديان، عزّز مكانة كوردستان كركيزة إنسانية وسياسية في قلب الشرق الأوسط.

التأثير الإقليمي والدولي... احترام نابع من الثبات

لا يمكن الحديث عن البارتي دون الإشارة إلى الاحترام الذي يحظى به على المستويين الإقليمي والدولي. فالرئيس مسعود بارزاني، بما يمتلكه من رصيدٍ تاريخي ونضالي، استطاع أن يحوّل الثقة الشعبية إلى حضورٍ سياسي يحظى باعتراف العواصم الكبرى.

وقد أصبح الحزب الديمقراطي الكوردستاني اليوم رقماً صعباً في معادلات السياسة العراقية والإقليمية، بما يمتلكه من خبرةٍ في التوازن بين المصالح، ورؤيةٍ تقوم على بناء الجسور لا الجدران.

شراكة الحضارة... كوردستان والعراق وجهان لمستقبلٍ واحد

يؤمن الحزب الديمقراطي الكوردستاني أن العلاقة بين كوردستان والعراق ليست مجرد معادلة سياسية، بل شراكة حضارية وتاريخية تمتد جذورها في عمق هذه الأرض. فالعراق بحاجة إلى استقرار كوردستان كما أنها بحاجة إلى قوة العراق، وهنا تكمن عبقرية الرؤية التي تبناها نهج البارزاني: التوازن بين الانتماء القومي والالتزام الوطني.

هذه الفلسفة جعلت من الحزب الديمقراطي الكوردستاني ركيزة للوحدة، ومن الرئيس مسعود بارزاني رمزًا للاتزان في زمن الاستقطاب، واحترامًا يُجمع عليه الخصوم قبل الأصدقاء.

خاتمة

حين يتجاوز البارتي المليون صوت، فإن ذلك ليس مجرد فوزٍ انتخابي، بل إعلانٌ واضح بأن ثقة الشعب لا تُمنح إلا لمن يستحقها.

إن قائمة 275 ليست رقماً انتخابياً فحسب، بل رمزٌ لمرحلة جديدة من الوعي الوطني، والإصرار على بناء عراقٍ قويٍّ بتنوّعه، وكوردستانٍ حرةٍ مزدهرةٍ بإنسانها وإرادتها.

الهوية الكردية والوطن السوري: من صرخة الوجود إلى عقد العدالة القادم

صلاح عمر

الهوية ليست شعاراً يُرفع على المنابر، ولا بطاقة تعريف تُمنح بمرسوم، إنها صوت التاريخ حين يتكلم بضمير الأجيال.

هي الذاكرة التي لا تموت مهما تغيّرت الأسماء والحدود، وهي البصمة التي لا تمحوها قرارات الطغاة ولا عواصف النسيان.

الهوية، في معناها الأعمق، ليست انغلاقاً على الذات، بل تجذّرٌ في الأرض وانفتاحٌ على الإنسانية. فالكردي الذي يعرف نفسه بصدق، لا يكره الآخر، بل يحمي الآخر من نفسه، لأن الاعتراف بالذات هو الخطوة الأولى نحو الاعتراف بالآخر.

من هنا تبدأ قضية الهوية الكردية في سوريا؛ من جرح مفتوح منذ قرنٍ من الزمان، منذ أن قُسمت الجغرافيا الكرديةُ على موائد المصالح الدولية، فصار الكردي يعيش نصفه في وطنٍ، ونصفه في المنفى، وصوته يتردد في أربعة أوطانٍ لا تعترف به أيٌّ منها.

ومع ذلك، بقي هذا الشعب واقفاً، شامخاً، يحمل ذاكرته كراية، ويزرع حلمه في وجه العواصف.

لقد وُلدت الهوية الكردية في سوريا من رحم المعاناة، لا من امتيازٍ سياسي، وما بين الفرمان العثماني والإحصاء الاستثنائي، وبين سجون البعث ودهاليز المخابرات، عاش الكردي قرناً كاملاً وهو يواجه سؤال الوجود:

هل أكون كما أنا؟ أم أذوب كما يريدون؟

لكنّ الكرامة الكردية لم تعرف الذوبان يوماً.

في كل بيتٍ كردي، حكاية عن أبٍ اعتُقل لأنه كتب بالكردية، وعن أمٍّ خبّأت كتاباً ممنوعاً تحت وسادتها، وعن طفلٍ لم يُسجّل باسمه الحقيقي لأن اسمه كان «غير عربي».

ومع ذلك، لم يمت الحلم، لأن الشعوب لا تُمحى بمرسوم، ولا تُنسى بقرار.

لقد حاولت الأنظمة المتعاقبة في دمشق أن تبني «الوطنية السورية» على قاعدة العروبة وحدها، فحوّلت الوطن إلى قالبٍ ضيقٍ لا يتّسع إلا للونٍ واحد وصوتٍ واحد.

لكنّ الوطنية التي تُقصي نصف شعبها ليست وطنية، بل استعمار داخلي مغلف بشعار الوحدة.

حين يُطلب من الكردي أن يتخلى عن لغته وتاريخه ليكون «سورياً صالحاً»، فذلك ليس اندماجاً بل إلغاء للذات.

الكردي السوري لم يطلب يوماً أكثر من الاعتراف بوجوده، لم يرفع السلاح لغزو أحد، بل ليدافع عن حقه في أن يكون نفسه.

حين خرجت الحركة الكردية الأولى عام 1957، لم ترفع شعار الانفصال، بل رفعت شعار «الديمقراطية لسوريا والحقوق القومية للكرد»، لأن الكردي كان يدرك بالفطرة أن حريته لا تكتمل إلا بحرية الآخرين.

لكنّ الإنكار كان طويلاً، والظلم كان متجذراً. من مشروع الحزام العربي إلى منع اللغة الكردية، ومن التهجير إلى الإحصاء الجائر، ظل الكردي يُعامل كأنه طارئٌ في وطنه، وكأنّ هويته جريمة تستوجب الصمت، غير أن الصمت الذي فُرض عليه لعقودٍ، تحوّل مع الزمن إلى صوتٍ مدوٍّ في وجه الطغيان، حتى بات اليوم أحد الأعمدة التي لا يمكن لأي وطنٍ أن يقوم بدونها.

إنّ من أخطر ما واجه الهوية الكردية هو محاولات تشويهها باسم الوطنية السورية. فالبعض أراد من الكردي أن يكون وطنياً فقط حين يصمت عن قضيته، وأن يكون خائناً حين يتكلم عنها.

الكردي الذي يقول «أنا كردي أولاً، ثم سوري»، لا يقل وطنية عن العربي الذي يقول «أنا عربي أولاً، ثم سوري»، فكلاهما يتحدث عن جذره، لا عن جدارٍ يريد إسقاطه.

في جوهر المسألة، لا يمكن بناء وطنٍ عادل دون الاعتراف بجميع مكوناته على قدم المساواة.

الوطن ليس لوناً واحداً ولا ديناً واحداً، بل نهرٌ تتدفق إليه روافد متعددة، وسوريا التي تُنكر الكرد، تُنكر ثلث روحها وتاريخها، وتحوّل التنوع الذي كان يمكن أن يكون مصدر قوتها إلى سبب ضعفها.

ليس المطلوب أن يذوب الكردي في «سوريا العروبة»، بل أن تكتمل «سورية الوطن» بوجود الكرد فيها. فالكردي لا يريد أن يُعامل كضيف، بل كشريك. لا يريد صدقة في الحقوق، بل شراكة في القرار والمصير.

إنّ الاعتراف بالهوية الكردية لا يهدد وحدة سوريا، بل هو وحده الكفيل بإنقاذها من الانقسام والاحتراب.

فالتعدد ليس خطراً على الأوطان، بل مصدر حيويتها. أما الخطر الحقيقي فهو في عقلية الإقصاء التي تُنتج الطغيان بأسماء مختلفة.

اليوم، بعد أكثر من عقدٍ على الثورة السورية، وبعد أن تهاوت الشعارات وبقي الواقع عارياً، بات واضحاً أن من لا يعترف بحقوق الكرد لا يمكن أن يكون ديمقراطياً، لأن الديمقراطية ليست خطباً بل سلوكاً وموقفاً.

الكردي في سوريا هو امتحان الوطنية السورية، فإما أن تنجح النخبة السياسية في تحويل التنوع إلى مشروع دولة عادلة، أو تسقط مجدداً في فخ العروبة السياسية القديمة التي لم تجلب سوى الخراب.

الاعتراف بالكرد ليس منّةً، بل تصحيحٌ لمسار التاريخ، ووفاءٌ لتضحيات من قضوا دفاعاً عن هذا التراب.

لقد علّمنا التاريخ أن كلّ وطنٍ لا يتسع لهويات أبنائه جميعاً، سيتحول إلى سجنٍ كبير، وأنّ الكرامة لا تتجزأ، والعدالة لا تُقاس بعدد الأصوات، بل بصدق الموقف.

ولأن الكردي هو أكثر من قاتل وضحّى وسُجن ونُفي من أجل الحرية، فمن حقه أن يكون شريكاً كاملاً في رسم ملامح سوريا الجديدة.

إنّ الاعتراف بالهوية الكردية في سوريا ليس مطلباً سياسياً فحسب، بل واجبٌ وطنيٌ وأخلاقي.

وطنٌ عادل لا يقوم على طمس أحد، بل على جمع الكل في ظلّ العدالة والمواطنة. ومن يرفض هذا المبدأ، يرفض سوريا المستقبل، سوريا الفيدرالية، الديمقراطية، التعددية، اللامركزية.

سوريا التي يتكلم فيها الكردي لغته بلا خوف، والعربي بلا تفوق، والسرياني بلا قيد، ويشعر الجميع أن هذه الأرض هي بيتهم المشترك.

بهذه الروح فقط، يمكن أن نمنح دماء الشهداء معناها الحقيقي، ونكتب فصلاً جديداً من تاريخٍ لم يعد يحتمل الأقنعة.

فلتكن هويتنا جسرَنا إلى الوطن، لا جداراً بيننا وبينه.

ولنردد جميعاً، كرداً وعرباً وسرياناً وآشوريين: سوريا التي نريدها، وطنٌ يتسع للجميع.

الفردية والمؤسساتية في سياسة ترامب

دوران ملكي

منذ بداية تشكل الدولة الأمريكية المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الآن تنتهج المنهج المؤسساتي في إدارة الدولة حيث يعتبر السياسيون القدامى والرؤساء السابقون بالإضافة إلى هيئة المخابرات الأمريكية كمرشدين للرئيس الأمريكي، فعصارة فكر هؤلاء توضع على طاولة الرئيس المنتخب، ويوجد دائماً حيز للمناورة والحركة وأحياناً تتوسع حتى يظن المراقب بأنها شبه دكتاتورية كما في عهد ترامب الأول والثاني حيث يسود على قراراته طابع الارتجالية عن طريق التصريحات على وسائل التواصل الاجتماعي مثل منصة x وجنوحه نحو الفردية وغروره وسعيه الدائم على إظهار شخصيته.

يحاول بشتى الوسائل تأسيس شيئاً لذاته من خلال سعيه المتواصل إلى حل عقد العالم والخلافات الدولية ليصل إلى درجة تتويجه بجائزة نوبل للسلام دون أرضية حقيقية أو تفكير سليم بوسائل الحل المجدية، فمنذ استلامه للرئاسة في دورته الانتخابية الثانية يحاول جاهداً ولم ينجح في واحدةً منها لا في الصراع الروسي الأوكراني ولا النزاع العربي الإسرائيلي ولا لمسار التفاوض مع ايران وتقويض البرنامج النووي الإيراني لأن تفكيره يغلب عليه الطابع المالي والاقتصادي فكونه رجل المال والأعمال لا يستطيع التفكير إلا بما يدر عليه نفعاً.

من الإنصاف أن نقول أنه يعاني من عقدة الصين ودول بريكس أكثر من أي شيءٍ أخر لأن هؤلاء يضغطون على الجرح الأمريكي المتمثل في الوقوف في وجه العملة الأمريكية الرائدة ومحاولة التخلص من أعبائها واستبدالها بعملة أخرى في التعاملات العالمية إما بعملة موحدة لدول البريكس أو استبدال الدولار بالذهب كما كان سابقاً وهذا ما يدل على إقبال كثير من دول العالم على شراء الذهب مما أدى الى ارتفاع أسعاره بشكلٍ جنوني مما دفع بترامب إلى اللجوء للمساومة مع دول العالم لحل مشاكلها مقابل ثرواتها الباطنية من نفط ومعادن نادرة لتقوية الاقتصاد الأمريكي وتجاهل الإستراتيجيات الأمريكية في التعامل مع الأعداء والأصدقاء، وتخطيه للخطوط الحمراء من ناحية التعامل مع الإسلام السياسي وتجاوز عقدة مواجهة أشباح الظلام من القاعدة وداعش وإهماله للحلف العالمي لمواجهة الإرهاب مقابل قطع الطرق الدولية أمام التجارة الحرة واستغلال الأزمات الدولية خدمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

ففي دورته الأولى أدار الظهر لاستفتاء إقليم كوردستان، وسمح للحشد الشعبي وللجيش العراقي وايران بضرب البيشمركة التي كانت شريكاً للتحالف الدولي ضد الإرهاب ودفعت ثمناً باهظاً في مواجهة التنظيم الإرهابي مقابل أطماع في نفط العراق، وسلم العراق بالكامل إلى إيران وأثنى على الحكومات الشيعية رغم خرقها للدستور العراقي وكذلك تخليه عن قوات سوريا الديمقراطية وسلم سري كانيه وكري سبي إلى نظام أردوغان بسبب حصوله على مكاسب شخصية في تركيا وتوقيع عقود مع شركة بيرقدار للطائرات المسيرة وتحييد تركيا تجاه الصراع العالمي الدائر والدولة الوحيدة التي لا يستطيع ترامب المساس بأمنها هي إسرائيل.

وحدثت الكثير من الأمور التي تشير إلى جنون عظمته لكي يستطيع أن يعلق لنفسه صورة على لوحة عظماء العالم وكلها بأساليب فظة وأحياناً ساذجة إذ يمدح خصمه حتى يبادله المديح.

لا يستطيع أحدٌ التكهُّن بما سيطرحه غداً؟ وما القرارات التي سوف يتخذها؟ وأي حليف سوف يسقط واي عدوٍ يزكّى وكل هذا أمام مرأى ومسمع الدولة العميقة في أمريكا.

اشتدت المنافسة العالمية كثيراً مما أدّى إلى تشكيل أحلاف جديدة لمواجهة سيطرة الولايات المتحدة على زعامة العالم الاقتصادية والعسكرية، وبذلك تنصح المعاهد البحثية الرئيس الأمريكي بإعطاء الأهمية لهذا الجانب أكثر من غيره لأنه إذا سقط الدولار سقطت أمريكا فهو أقوى سلاحٍ في مواجهة الخصوم.

اليوم يتم المساس بالدولار من قبل الصين وروسيا والهند والبرازيل ومن لف لفهم من الضعفاء الذين يحاولون الاصطياد في الماء العكر مثل تركيا والسعودية وباكستان وغيرهم بهدف ابتزاز أمريكا لذا نرى التخبط واضحاً في السياسة الخارجية من ناحية إعطاء الوعود لهؤلاء المرتزقة على حساب أهدافها الإستراتيجية وخططها المستقبلية، فهي تسعى إلى تشكيل أكبر خلف من الدول ذات السيادة لتقويض دور الحلف المضاد فلا أهمية اليوم لمواجهة أشباح الظلام مقابل أن تصل الصين إلى الأسواق الأوربية بأقصر الطرق فلا عجب أن يتم مغازلة تركيا ورئيسها على حساب أعضاء حلف مواجهة الإرهاب، وسيكون هذا التأثير مباشراً على الوضع الكوردي في سوريا إذ تحاول تركيا بشتّى الوسائل ألا يكون هناك إقليم كردي أشبه بإقليم كوردستان حتى لا يخرج الوضع من تحت سيطرتها بالمقابل تحاول الولايات المتحدة جاهدة من أجل التوصل إلى اتفاق سريع بين الرئيس المؤقت أحمد الشرع وقوات سوريا الديمقراطية والوفد الكردي المنبثق عن مؤتمر قامشلي للقاء السياسي مع دمشق وإيجاد صيغة مناسبة للتفاهم بعيداً عن مصطلحات الفيدرالية حتى ولو كانت بمضمونها والإبقاء على سوريا دولة شبه مركزية لكي لا يتم جذبها من الأطراف وتبقى حلاً خالصة للولايات المتحدة الأمريكية وتسكت بها أيضاً تركيا.

في هذه الأثناء تحاول الدولة العميقة في تركيا على جعل سوريا على شكل أقاليم إدارية فضفاضة جغرافية فيما إذا حدث وتحولت سوريا إلى دولة لا مركزية فلا يستطيع الكورد بالوسائل الديمقراطية نزع أي قرار في إقليم يضم الحسكة والرقة وريف دير الزور الشرقي لصالح الشعب الكوردي كما لا يستطيعون نزع أي قرار في إقليم شمالي يضم حلب وعفرين لأن الأغلبية السائدة ستكون عربية.

أمام هذه التدخلات في الشأن السوري ستصل الولايات المتحدة إلى شكلٍ يرضي الجميع بشكلٍ جزئي ويغلق الملف السوري لكي تتفرغ للملف اللبناني، وتكلف أحمد الشرع بنزع سلاح حزب الله اللبناني فيما لم يتم الاتفاق بالطرق السلمية.

لكن مهما صال الرئيس الأمريكي وجال لا يستطيع أن يتجاوز الخطوط الحمراء، ويضر بسياسة الولايات المتخذة تجاه حلفائها الإستراتيجيين والتي لم يصبحوا حلفاء لها لو لم يكن لهم دور وثقل في استراتيجياتها المستقبلية.

الهيمنة الناعمة واستراتيجية تفكيك الغلوّ القومي العربي

أحمد آلوجي

تشهد المنطقة العربية في العقدين الأخيرين مرحلة إعادة تشكيل جذرية لموازين القوى الإقليمية والدولية، تقودها الولايات المتحدة بأساليب وأدوات متعددة تجمع بين السياسة والاقتصاد والأمن والإعلام، في إطار ما يمكن تسميته بـ «الهيمنة الناعمة». فبينما كانت السيطرة في الماضي تُمارس عبر التدخل العسكري المباشر، باتت اليوم تتحقق عبر منظومة دقيقة من التحالفات والاتفاقيات والشراكات التي تُقدَّم ظاهريًا بوصفها ضمانات للاستقرار، بينما تمثّل في جوهرها آليات لإدامة النفوذ العسكري والسياسي.

منذ نهاية الحرب الباردة، اعتمدت واشنطن سياسة تقوم على «الهندسة الجيوسياسية» للشرق الأوسط، من خلال بناء شبكة من المصالح والارتباطات التي تجعل القرار العربي، خصوصًا في الخليج، مرتبطًا عضوياً بالمصالح الأمريكية. وتتمظهر هذه السياسة في الاتفاقيات الدفاعية وصفقات التسليح الضخمة والاستثمارات المشروطة، التي تحوّلت إلى أدوات ضغط تضمن استمرار الاعتماد الأمني والاقتصادي على الولايات المتحدة. وبينما تُقدَّم هذه الترتيبات كضمانة للاستقرار، فإنها في الواقع تُعيد إنتاج التبعية وتُضعف القدرة على بناء منظومة أمن عربي مستقل.

لقد أضعفت الحروب المتتالية في العراق وسوريا وليبيا ولبنان، إلى جانب تجفيف مصادر القوة في مصر، البنية القومية التي شكّلت يومًا ما توازنًا أمام المشروع الإسرائيلي. ومع هذا التآكل، تحوّلت إسرائيل من كيان مهدَّد إلى طرف محوري في معادلة الأمن الإقليمي، مدعومة من واشنطن، وبات التطبيع معها يُسوَّق كضرورة لمواجهة «التهديدات المشتركة» مثل إيران أو الجماعات المسلحة.

ولم تكن تركيا، رغم موقعها الجيوسياسي وطموحاتها الإقليمية، بمنأى عن ضغوط واشنطن. فبرغم عضويتها في حلف الناتو، واجهت أنقرة سياسات الابتزاز الأمريكي عبر العقوبات والتهديدات الاقتصادية متى تجاوزت الحدود المرسومة لها. وهكذا، بدا التحالف مع الغرب رهانًا غير مضمون.

وفي المقابل، يأتي هذا التحرك الأمريكي في إطار صراع أوسع لاحتواء التمدّد الصيني المتسارع في الشرق الأوسط. فمع توسّع مبادرة «الحزام والطريق» وتوقيع بكين اتفاقيات اقتصادية وبنى تحتية مع دول الخليج وإيران، تسعى واشنطن إلى تكبيل المنطقة باتفاقيات أمنية واقتصادية تحدّ من انفتاحها على الصين، حفاظًا على تفوقها ومصالحها الاستراتيجية في هذه المنطقة الحيوية.

غير أنّ العوامل الخارجية لم تكن وحدها وراء هشاشة البنية العربية. فقد أسهمت الأنظمة السلطوية والشمولية في إضعاف المناعة الداخلية من خلال الفساد، واحتكار السلطة، وتهميش المكوّنات القومية والثقافية وعلى رأسها القومية الكردية. أنتج هذا الواقع توترات مجتمعية مزمنة جعلت المجتمعات العربية أكثر عرضة للضغوط والتدخلات الخارجية. وهكذا، تضافرت التبعية السياسية مع الاستبداد الداخلي لتشكّل بيئة مثالية لتمرير مشاريع الاختراق والهيمنة.

رغم هذه الصورة القاتمة، بدأت بعض بوادر الأمل تلوح في الأفق العربي، عبر محاولات محدودة للتصالح بين الدول وشعوبها. فإقرار الحكم الذاتي في الصحراء المغربية، والاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية في عدد من دول المغرب العربي، يشكّلان تحولًا نوعيًا نحو الاعتراف بالتعددية الثقافية بوصفها ركيزة للوحدة الوطنية. وفي السياق ذاته، فإن انطلاقة عملية السلام في تركيا مع الشعب الكردي، والاتفاقات المبدئية بين الحكومة الانتقالية في سوريا والمكوّن الكردي، والتي أتت بجهود مضنية من قيادات إقليم كوردستان في هذا المنحى، كل هذا يعكس توجهًا متزايدًا نحو بناء موازييك سياسي واجتماعي متصالح. هذه الخطوات، وإن كانت أولية، تعبّر عن بداية وعي جديد يرفض قيود سايكس-بيكو المتهالكة، وتؤسس لمنظومة إقليمية أكثر انسجامًا مع تطلعات شعوب المنطقة إلى العدالة والمواطنة والكرامة.

إن ما يجري في الشرق الأوسط اليوم لا يقتصر على إعادة تموضع سياسي، بل هو مشروع هيمنة ناعمة لإعادة تشكيل الوعي العربي، واستبدال فكرة الغلو القومي بمنطق «السلام الاقتصادي» و«الاندماج الإقليمي» الذي يخدم الأمن الإسرائيلي والمصالح الأمريكية.

البارزاني.. حكاية وطن مقاوم

عزالدين ملا

يُعد الرئيس مسعود البارزاني من أبرز الشخصيات التي شكّلت مسار كوردستان الحديث، حيث مثّل صوتاً قوياً للنضال من أجل الحرية والكرامة للشعب الكوردي في كل أرجاء كوردستان. رغم المتغيرات السياسية والتحديات الكبيرة التي مرت بها المنطقة، حافظ البارزاني على مكانته كقائد يُعبّر عن تطلعات الكورد في العراق وباقي أجزاء كوردستان، مقدّماً دعماً متواصلاً لقضايا شعبه وحقوقه الوطنية.

تاريخ كوردستان الحديث لا يمكن فصله عن دور العائلة البارزانية، التي أسسها الملا مصطفى البارزاني، والذي وضع أسس الحركة التحررية الكوردية، فيما حمل ابنه مسعود البارزاني الراية ليواصل النضال بروح جديدة، تجمع بين التمسُّك بالمبادئ والمرونة السياسية التي فرضتها الظروف المتغيرة.

كان مسعود بارزاني قائداً استثنائياً، لم يكتفِ بإدارة الملف الكوردي في إقليم كوردستان، بل كان رمزاً لوحدة الكورد على اختلاف توجهاتهم ومناطقهم. وقوفه إلى جانب إخوانه في غرب كوردستان خلال المحن التي تعرضوا لها، سواء على الصعيد العسكري أو الإنساني، يؤكد عمق التزامه بالدم الكوردي الواحد وبحق شعبه في العيش بكرامة وأمان.

كما عمل البارزاني بلا كلل من أجل توحيد الصف الكوردي وتعزيز التعاون بين مختلف القوى السياسية، مدركاً أن الوحدة هي الأساس لمواجهة التحديات الإقليمية وضمان حقوق الكورد في أي مستقبل سياسي.

مسيرة البارزاني ليست مجرد سرد تاريخي، بل هي شهادة على قائد دمج بين الحكمة السياسية والإنسانية، وأصر على أن تبقى كوردستان قوية وموحدة، محافظة على كرامة شعبها ومستقبل أجيالها القادمة.

لن يتمكن المرء من فهم السياسة الكوردية في العراق وعموم كوردستان دون الرجوع إلى تاريخ العائلة البارزانية ودورها الكبير في قيادة النضال الكوردي. الملا مصطفى البارزاني، الذي أسس الحركة التحررية الكوردية الحديثة، كان له دور محوري في زرع بذرة النضال الكوردي، في حين جاء ابنه، الرئيس مسعود البارزاني، ليكون وريثا لهذه البذرة، ليس فقط في العراق بل على مستوى كوردستان الكبرى.

لم يكن البارزاني مجرد قائد سياسي، بل كان أيضاً رمزاً لوحدة الكورد على اختلاف انتماءاتهم القومية والدينية.

البارزاني لم يكن مجرد قائد ينتمي إلى سلالة مناضلة، بل كان يحمل على عاتقه عبء إرث ثقيل، هو إرث والده الراحل الملا مصطفى البارزاني، الذي أسس الحركة التحررية الكوردية الحديثة وأطلق بذرة النضال الكوردي في وجه الأنظمة القمعية.

لم يكن الملا مصطفى مجرّد شخصية ثورية، بل كان رمزاً للمقاومة الكوردية ضد الأنظمة المستبدة. عندما تولى مسعود البارزاني قيادة الحركة بعد والده، لم يكن يعكف على مجرد استكمال مسيرة سابقة، بل أضاف إليها طابعاً من الحكمة السياسية والمرونة التي ساعدته على اجتياز العديد من العقبات التي تواجهها القضية الكوردية. كان على دراية تامة بأن التحديات التي يواجهها الكورد في القرن الواحد والعشرين تختلف عن تلك التي واجهها والده في منتصف القرن العشرين، ومن هنا جاء ذكاؤه في إدارة شؤون كوردستان بما يتلاءم مع التطورات الإقليمية والدولية.

واحدة من أبرز المراحل في مسيرة الرئيس البارزاني هي مواقفه تجاه غرب كوردستان. كانت الأزمة السورية تمثل لحظة فارقة، ليس فقط بالنسبة لسوريا، ولكن أيضا بالنسبة للشعب الكوردي في مختلف أجزاء كوردستان. ففي الوقت الذي كانت فيه المناطق الكوردية في سوريا تخوض صراعاً مريراً ضد التنظيمات الإرهابية مثل داعش، كان الرئيس البارزاني يقف إلى جانبهم على أكثر من جبهة. هذه المواقف لم تكن مقتصرة على الدعم العسكري الذي تمثل في إرسال قوات البيشمركة إلى كوباني، بل كانت تشمل أيضا دعما إنسانيا عميقا تمثل في تقديم المساعدات الغذائية والطبية للمناطق الكوردية المتأثرة بالأزمة.

عندما تعرضت مدينة كوباني، على سبيل المثال، لهجوم واسع من تنظيم داعش في عام 2014، وقف البارزاني إلى جانب مقاتلي وحدات حماية الشعب.

لم يكن دعم الرئيس البارزاني للمقاتلين الكورد في روجآفايي كوردستاني مقتصراً على المساعدات العسكرية، بل كان يشمل أيضا المساعدات الإنسانية والإغاثية. وكانت هذه المواقف تأكيداً على أن البارزاني لم يكن مجرد قائد عسكري، بل كان أيضا قائداً إنسانياً، سعى دائماً لتحقيق مصالح شعبه بعيداً عن حسابات السياسة التقليدية.

أما على الصعيد الإنساني، فقد كان البارزاني، منذ بداية الأزمة السورية، حريصاً على توفير مأوى للنازحين الكورد من سوريا، وخاصة من المناطق المتضررة مثل كوباني وعفرين. لم يكن هذا التوجه مجرد تصرف عارض، بل كان سياسة مستمرة.

فتح إقليم كوردستان أبوابه لاستقبال هؤلاء النازحين، مما أتاح لهم فرصة البقاء في بيئة آمنة نسبياً، بعيدة عن دائرة الصراع العنيف.

على الصعيد السياسي، كان البارزاني دائماً يؤمن أن الوحدة الكوردية هي السبيل الوحيد لضمان الحقوق الكوردية في أي تسوية سياسية مستقبلية، سواء كانت في سوريا أو في العراق. لذلك، لم يدخر الرئيس البارزاني جهداً في العمل على توحيد الموقف الكوردي في سوريا، حيث أصر على تشكيل تحالفات بين مختلف القوى الكوردية، وشارك بشكل مباشر في دعم المفاوضات التي أسفرت عن اتفاقيات هولير (1) و(2) في عام 2014 و2016. هذه الاتفاقيات كانت تهدف إلى توحيد الفصائل الكوردية المختلفة في سوريا.

وفي السياق ذاته، كان البارزاني يدرك تماما أن الأزمة السورية لن تحلّ في غياب وحدة الصف الكوردي. وكان قد دعا بشكل مستمر إلى ضرورة تمثيل الكورد في جميع المحافل السياسية المتعلقة بتسوية الأزمة السورية، بما في ذلك المفاوضات مع النظام السوري. وقد لعب دوراً محورياً في تأسيس الوفود الكوردية من أجل التفاوض حول حقوق الكورد السياسية في دمشق، وهو ما يظهر حرصه الدائم على تأمين حقوق شعبه في كافة الأطر السياسية.

لكن مواقف الرئيس البارزاني لم تقتصر على الأبعاد العسكرية أو الإنسانية في سياق الأزمات السياسية، بل كان له دورٌ كبيرٌ في إدارة الأزمات الطبيعية أيضاً. على سبيل المثال، في عام 2023، عندما ضرب الزلزال الكبير المناطق الحدودية بين تركيا وسوريا، كانت المناطق الكوردية في شمال سوريا من أكثر المناطق تضرراً، خاصة مدينة عفرين. في تلك اللحظات، كان البارزاني في طليعة القادة الذين استجابوا للأزمة بسرعة، حيث أرسل فرق إغاثة طبية فورية، وفتح مراكز إيواء للنازحين.

كما أن البارزاني كان يعي دائماً أن استقرار كوردستان يعتمد على وحدة الموقف الكوردي داخلياً وإقليمياً، فقد ظل يؤكد على ضرورة التعاون بين كافة الأجزاء الكوردية، سواء في العراق أو سوريا، وأيضاً على ضرورة تنسيق المواقف مع القوى الإقليمية والدولية من أجل ضمان مصالح الكورد وحماية حقوقهم القومية.

كان يدرك أن الجهود المنفردة قد تؤدي إلى تفتيت الموقف الكوردي في المنطقة، وبالتالي كان يسعى دائماً إلى تنسيق الخطوات بين كافة القوى الكوردية لتحقيق الأهداف المشتركة.

إن مسيرة الرئيس مسعود البارزاني تستند إلى رؤية استراتيجية واضحة ومتماسكة، حيث يسعى إلى تحقيق الاستقلالية السياسية والاقتصادية لكوردستان، مع الحفاظ على التوازن بين علاقاته مع القوى الإقليمية والدولية. ما يعزز من فاعلية هذه الرؤية هو حرصه على تحقيق شراكات استراتيجية مع دول مؤثرة في المنطقة، بالإضافة إلى سعيه المستمر لإبراز القضية الكوردية على الساحة الدولية. وبالرغم من التحديات التي يواجهها إقليم كوردستان بشكل عام، ظل البارزاني رمزاً للصمود والتحدي، وأصبح رمزاً لوحدة الكورد في جميع أنحاء كوردستان.

إن الرئيس مسعود البارزاني ليس فقط قائداً سياسياً، بل هو مثالٌ حيٌّ للزعيم الذي تدمج مواقفه بين الحكمة السياسية والإنسانية، ويواصل العمل من أجل رفعة شعبه وحقوقه، سواءً في العراق أو في سوريا أو في باقي أجزاء كوردستان.

التطبيع والفدرالية.. أولوية السوري هي ضمان عدم احتكاره

رفعت حاجي

عندما نشرت وسائل إعلام عبرية، أنّ سوريا وإسرائيل ستوقعان اتفاقية سلام قبل نهاية عام 2025، بدا أنه ليس ثمّة أي عقبات أمام رئيس السلطة الانتقالية في دمشق للتطبيع مع إسرائيل، بالاستناد إلى تصريحاته عندما أدلى بأن «المفاوضات مع إسرائيل بلغت مرحلة متقدمة»، مردفاً بالقول: «إذا كان السلام يخدم سوريا والإقليم فلن أتردد في توقيعه».

أما بالنسبة لانضمام سوريا إلى التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، فذلك يُعد إشارة إلى أن العلاقات السورية الأمريكية بدأت فصلاً جديداً قد يُغير مشهداً متقلباً لطالما سيطر على سِمة العلاقة بين دمشق وواشنطن، ظناً منه أن مجرد حدوث اللقاء في البيت الأبيض يمكّنه الحصول على دعم سياسي، وفي سحب المظلة الأمريكية عن (قسد)، متناسياً أن إدخال سلطة دمشق في التحالف الدولي لمحاربة داعش سيتطلب تفكيك الفصائل الموسومة بالإرهاب من قبل التحالف وليست من ساندتها.

فشعبياً لا يزال هناك رفض للتطبيع، كمسألة سابقة لأوانها وهناك أولويات أخرى أكثر إلحاحاً لدى الحكومة السورية الجديدة، وأن الأولوية حالياً هي لتركيز كل الجهود من أجل تحسين ظروف الحياة للشعب السوري وتعزيز السلم الأهلي.

بينما اكتفت السلطات (المؤقتة) في لملمة القضية وتقمصها ضمن قضية (المكونات والمجتمعات الأصلية) بالسعي إلى نسج علاقات مع مثقفين وفنانين من الشعب السوري (بأطيافة الممزوجة) لكسب العلاقات مع من سيكونون «رسل» التطبيع، ويشاركون بوعي أو بغير وعي في مشاريع وخطط تزييف الحقائق التاريخية، والادعاء بأن حق المواطنة تشمل الجميع، بناءً على قناعات مذهبية ودينية، وخلق بيئة نفسية تتقبل فكرة طمس كل ما يمت بالصلة لحقوق شعب يعيش على أرضه التاريخية. في امتعاض شديد بفكرة إقامة نظام فيدرالي وتطمح بدلاً من ذلك إلى إنشاء نظام سياسي مركزي يستمد قوته من الدعم الشعبي المزعوم.

حيث بدأت باحتضان أشخاص أبدوا موالاتهم للأقوى في كل الأزمنة على القنوات الإعلامية، في ظل التحديات الداخلية المعقدة والشائكة، ووجود فصائل مسلحة خارج السلطة على الأراضي السورية، وتيارات أخرى نالت الويلات على أيدي ألويتها وترفض مبدأ السلام مع قاتليه.

كما أطلق الشرع عملية حوار وطني وحيد الاتجاه، إلا أن المحادثات الافتتاحية أثارت تساؤلات حول شرعيتها بسبب تنظيمها المتسرع واختتامها على عجل، مما أجهضت كل الجهود في وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية.

يذكر أن الولايات المتحدة أطلقت في عام 2020 عملية تهدف إلى تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية والإسلامية، ونتج عن ذلك توقيع مجموعة من الوثائق عُرفت باسم «اتفاقيات إبراهيم للسلام»، بينما أعرب ممثلو البيت الأبيض عن أملهم في أن تطبع المزيد من الدول العربية خلال الفترة الرئاسية الثانية لدونالد ترامب.

عندما أعلن المبعوث الأمريكي الخاص ستيف ويتكوف، أن دولة جديدة ستنضم إلى اتفاقيات تطبيع العلاقات مع إسرائيل عبر الانضمام إلى «اتفاقيات أبراهام»، لم يتوانَ الشرع عن الاستجابة، في إيحاء خجول بالقول إنه «لا يثق بإسرائيل لكن لا مفر من اتفاق قريب معها».

إن تدخُّل ترامب في أمن إسرائيل، ولا سيما الخطة التي قدمها لإنهاء الحرب في غزة، ثم استقباله للشرع وقوله: رفعنا العقوبات عن سوريا بناء على طلب تركيا وإسرائيل، يُعدّان مؤشرين على علاقة قوية وعميقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لدرجة أن إسرائيل أضحت محمية. فالكل يعلم بأن ما يهم أمريكا ولاغتنام الفرصة الفريدة التي يوفرها رئيس استثنائي في البيت الأبيض، تُسارِع إسرائيل للاستفادة من الفترة الحالية لرسم الملامح السياسية لدولة إسرائيل، في هذا الحين بدأت إسرائيل للتحضير لـ«ما بعد ترامب»، فقد أكد معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي في ورقة له أن على إسرائيل الاستعداد منذ الآن لمرحلة ما بعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي أعلن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل في ولايته الأولى، وأشارت الورقة إلى كل من سوريا وغزة وإيران ولبنان، فهي تتبع استراتيجية ذات مستويين تجاه إيران (ضغط اقتصادي قد يزعزع استقرار النظام، لكن هدفه الحقيقي هو دفع إيران لتوافق على صفقة نووية أفضل من سابقتها، يضمن ألا تمتلك إيران سلاحاً نووياً أبدا).

ومن ثم توجيه سوريا نحو نظام معتدل، لا تسمح بتطور أي تهديد تجاه إسرائيل، وتحافظ على علاقات دبلوماسية مع إسرائيل تصل إلى حد التطبيع. تتبعها التطبيع مع لبنان ونزع سلاح «حزب الله».

إن هذه الأوضاع المحلية والإقليمية المتباينة، بمراهنة كل طرف على تغييرات محتملة في المشهد السياسي، وخاصة أنه ليس ثمة أي إشارة لنية واشنطن في سحب وجودها العسكري من شرق الفرات ومنطقة التنف، تلقي بظلال من الشك على قدرة الشرع على إدماج جميع الفصائل والمجموعات العرقية بسلاسة في سوريا الجديدة، فبالرغم من وجود جماعات يجدون أنفسهم ميالين إلى التقارب مع دمشق، إلا أن الكورد حريصون على التمسك بالاعتراف الدستوري بحقوقهم القومية في سوريا تعددية لامركزية، في حين محافظة السويداء يمنعون قوات «هيئة تحرير الشام» من دخولها.

باختصار.. يتعارض مشروع الشرع السياسي القائم على مركزية السلطة مع الواقع الحالي، فهو يرى الفيدرالية انشطاراً لما حصل عليه، وانحصر هدفه الأساسي في توحيد مختلف الجماعات العربية السنية، ضمن جيش وطني جديد حديث العهد، إلا أنه لم يحظَ سوى بدعم ائتلافه الأصلي، محاكيًا النهج المركزي الصارم الذي اعتمده سابقًا في إدلب.

فمن المؤكد أن النهج الحالي، القائم على المركزية والمحسوبية، لن يكون فعالًا على المستوى الوطني، حيث أسس السكان المحليون كيانًا تضامنيًا (قائم على التعصب)، مكّنهم من تولي مقاليد السلطة بل يساهم هذا الخلل في تسريع انزلاق البلاد إلى الحرب الأهلية.

ولتفادي المواجهة الدموية، يتعين على الشرع جمع شمل سوريا عبر تطبيق اللامركزية في السلطة السياسية وإنشاء نظام فيدرالي حقيقي، رغم التحديات الجوهرية والمصالح المتضاربة، حيث تساعده في معالجة الانقسام الطائفي في سوريا وتوزيع عادل للسلطة، لكي يستعيد البلد عافيته بعد حرب أهلية مدمرة استمرت أربعة عشر عاماً.

كما ينبغي على السوري دراسة أفضل السبل لضمان عدم احتكار دمشق له، ولضمان انتعاش سوريا السريع واستقرارها على المدى الطويل، وإلا، فقد تجد البلاد نفسها عالقة في دوامة لا تنتهي من الصراع.

في حقيقة المشهد السياسي في سوريا

صالح محمود

حقيقةً، هناك أشياءٌ حدثت وتحوّلات جرت، وفي شتى المجالات منها سياسية، ومنها اجتماعية تتعلق بالوضع المعيشي وبالحياة اليومية في سوريا، لا يدري بها أحد ولا يقدّرها سوى الذي عاشها في هذه البقعة الكئيبة من العالم، كثيرون أولئك الذين لا يتصورون حجم المأساة التي كنا نعيشها قبل سقوط النظام، أولئك البعيدون في أوروبا أو في دول الجوار أو حتى في مناطق مثل شرق الفرات بحكم المكان طبعاً، لقد كانت المناطق التي يسيطر عليها النظام سجناً وجحيماً بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، سجنا كبيراً، والسجناء فيه يتعذبون ويموتون بصمت دون أن يشعر بهم أحد.

لقد وصلت الأمور إلى درجة أن الكل بات يبحث ويخطط للهرب بعيداً، شيباً وشباباً وصغاراً. أصبح الخروج من هذا البلد الذي لا يطاق هدفاً وحلماً للأغلبية الساحقة من أبناء الشعب.

تصوّروا معي شعبٌ حي تعداده بالملايين بات مخنوقاً ومحبوساً في عنق زجاجة وفي وضع مزرٍ جداً، ومما لاشكّ فيه إنّ المسؤول الأول عن وصول الحالة إلى هذه الدرجة من الكارثية هو نظام الأسد بفروعه الأمنية وعصاباته ومافياته، وإذا بالحال يتحول وفجأةً وبشكل غير متوقع ودون سابق إنذار، ويستفيق الشعب السوري في فجر يوم جديد ويرى هذا الأخطبوط قد رحل ورحل معه كل أنواع الاستغلال والابتزاز والمسخ بكل ما تعنيه الكلمة من معنى.

فبمجرّد غياب الديكتاتور ظهرت مشاعر مختلفة وأحاسيس لذيذة، فبرحيله غابت عنا تلك الثقافة المقيتة التي رافقت النظام لمدة خمسين عاماً، ثقافة قبيحة كقبح النظام، شبيبة، طلائع، بعث، تشبيح، سجون، علونة، كبتاغون، استغلال، ترهيب، تعذيب، تضييق على البشر وقمعهم، لقد كانت أياماً عصيبة وتخلصنا منها إلى الأبد فلم نعد نسمع أغاني تمجّد الأسد.

لقد كنا نعيش في زمن تداعت فيه القيم والأخلاق وحتى الإنسانية، أما الآن فالحالة مختلفة تماماً، ، ويوجد ارتياح عام ولا مبرر لكلّ هذه البروباغندات التي تُثار ضد هذه السلطة الجديدة فهؤلاء مُطعّمون بالأخلاق النبيلة والطيبة التي تجعلك تقبلهم وتفضّلهم على الأوغاد الذين فروا، لقد فرّ الإرهابيون الحقيقيون، وولوا، والذين يظهرون غير هذه الصورة هم مضلّلون وبعيدون عن الحقيقة، ولم يتصوّروا بعد حجم الراحة التي ولّدتها قدوم هؤلاء وفرار أولئك، ولا يقدّرون حجم الخير الذي انتشر، فباختفاء أولئك الزعران وهروبهم؛ بشار وماهر والنمر ومن لف لفهم أحلوت الحياة والأيام، أليست هذه من أكبر الفضائل والنعم؟ فهذا الانقلاب الكبير في الوضع لا يحسّ به إلا من عاشه وجرّبه، لقد عادت لنا روحنا وكرامتنا بعد رحيل ذلك الطاغية المخبول والمتجبر ونظامه، والشعب السوري منحت له فرصة العيش بحرية، ولن يسمح بعودة أي رمز من رموز النظام البائد لأنهم مثّلوا على الدوام الوجه المشوّه والقبيح للبلد، لقد كانوا مصّاصي دماء وناهبي كل خيرات هذا البلد الذي لولا قدرة الله لما سار يوماً واحداً، لقد انطوت صفحة من صفحات المأساة السوداء التي لن تتكرر.

لن يغيب عن ذاكرتنا إنه في عهد النظام البائد تحوّلت المؤسسات الرسمية للدولة كالمالية والتموين والجمارك ومراكز الشرطة والجوازات الى وسائل وطرق لابتزاز الشعب واستغلاله لقد شكلت هذه المؤسسات مصادر لإرهاب الناس وعصا للجباية والتخويف.

الاستغلال والابتزاز لم يكن مقتصراً فقط على فئة معينة من الشعب بل شمل الكل، لا فرق الكل في جحيم، فالسوريون المقيمون بهذا البلد كانوا رهائن وأسرى محكومين بالبقاء مكرهين، وبالمعاناة القاسية والمستمرة حيث لا حيلة ولا مفر، لقد وصلت الأمور إلى درجة من المأساة حوّل الناس إلى ذئاب تنهش بعضها ببعض، لقد باتت السمسرة والاستغلال والابتزاز عنواناً دائماً للحياة اليومية في هذا البلد والحالة الاجتماعية وصلت إلى أقصى درجات الاختناق والسوء، وبلغت أشد المراحل قتامةً وسوءًا فالعاصمة دمشق مثلاً حيث أعيش شهدت حوادث غريبة قبل أشهر من سقوط النظام مثل رمي الأجنّة قرب حاويات القمامة وأمام مداخل الأبنية، لقد تكرّرت هذه الحادثة في الأيام الأخيرة التي سبقت سقوط النظام والأسباب كثيرة، ولكن يبقى الفقر والعوز واليأس وضيق العيش الأسباب الرئيسية لمثل هذه الحوادث لقد كنا نعيش حالة من الاختناق العام لدرجة أصبح الحصول على مقعد في وسيلة نقل عامة مكسباً عظيماً، لقد أصبح الازدحام عنواناً عريضاً للحياة اليومية في عاصمة مثل دمشق، ازدحام في كل مكان في الكراجات أمام الأفران في دوائر ومؤسسات الدولة وعلى الحواجز حيث الرشوة والفساد، لقد بلغت الرشوة أقصى درجاتها وبلغ الفساد أعلى مراحله وانعدمت فرص العيش والعمل، واتسعت رقعة التشرد وأصبح في كل شارع مئات المتسوّلين والعجزة والمعوقين، وفجأة ودون سابق إنذار اختفت كل هذه المظاهر وزالت،» فالغليظ إذا غادر أو خرج فكأن شخصاً فاتناً دخل» هكذا أصبحنا، هذا بالإضافة إلى شيء هام جداً كان مهيمناً على عقولنا جميعاً وهو عدوى السفر خارج القطر، لقد زالت، واختفت هذه العدوى إلى الأبد وآلاف الشباب المطلوبين الذين كانوا سجناء في بيوتهم وأحيائهم خرجوا منها أحراراً طلقاء وأصبح العائدون إلى البلد أعدادهم هائلة.

نعم لقد انفُكت القبضة الأمنية، وتلاشت!،تلك القبضة التي لم يسلم منها أحد، لقد انفرجت الأوضاع أخيراً عن شعبٍ كاد يموت ويفنى.

فُتحت أبواب السجون، وخرج السجناء الذين لم يكن يحلموا أن يروا الضوء مرة أخرى، وهذا الذي سردناه هو جزء من حقيقة المشهد السياسي والاجتماعي في هذا البلد، وبالرغم من العيوب والنواقص إلا أنه بات الوضع مريحاً لدرجة كبيرة.

كوردستان صحيفة سياسية –الشهرية
يصدرها مكتب الإعلام المركزي للحزب الديمقراطي الكوردستاني – سوريا
- مسؤول الإعلام المركزي : بشار أمين
- رئيس التحرير : عمر كوجري
- مسؤول القسم الكردي: سيبان محمد
- مكتب قامشلو: عزالدين ملا
- الإخراج الفني: مكتب هولير لإعلام الحزب الديمقراطي الكوردستاني- سوريا

رشاد ميران: فزتُ بجائزة بوشكين لخدماتي في مجال الترجمة من الروسية إلى الكوردية

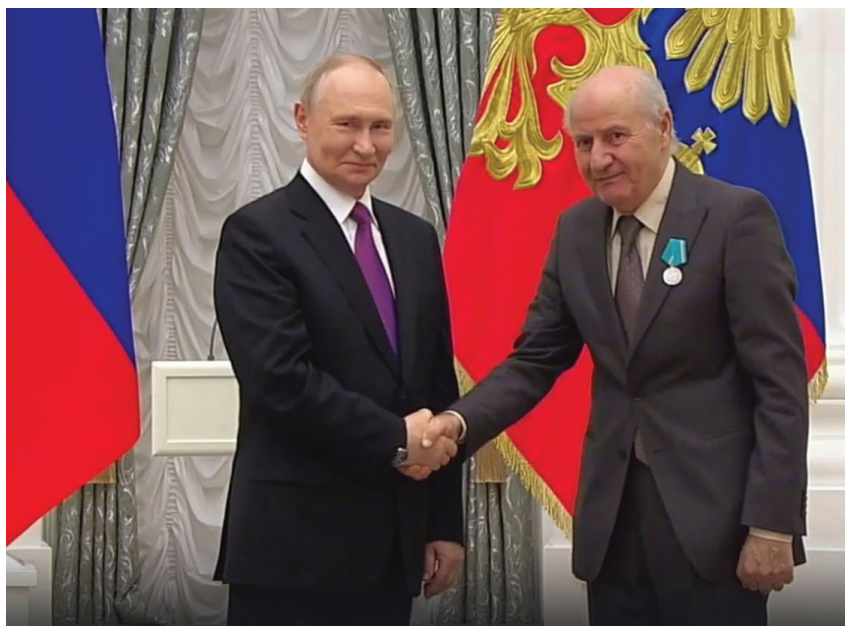

أكّد الكاتب والمترجم رشاد ميران أنه حصل على جائزة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لخدماته في مجال الترجمة من الروسية إلى الكوردية.

وقال الكاتب الكوردي في تصريح لـ كوردستان24، إن تلك الجائزة تشعره بأنه حصد ثمرة معاناته، ودليل على اهتمام روسيا بثقافتها ولغتها، وبكل من يُقدم خدمة للغتها».

وأشار ميران إلى أنه أثناء استلامه الجائزة، تحدّث إلى الرئيس الروسي، أنه يأمل بزيارته إلى كوردستان.

وأوضح أن بوتين أعرب عن سعادته وأن روسيا تنظر إلى كوردستان بإيجابية.

وقال: روسيا تمتلك مراكز أبحاث وخبرات في اللغة الكوردية، وتنشر نتاجات ثقافية متنوعة سنويًا.

وكان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، قد منح في الـ 4 تشرين الثاني (نوفمبر) 2025، وسام "بوشكين" إلى الأكاديمي الكوردي البارز البروفسور رشاد ميران، تقديراً لإسهاماته في مجالات الثقافة والفنون والعلوم الإنسانية.

وأقيم حفل التكريم الرسمي في قصر الكرملين بموسكو، تزامناً مع احتفالات روسيا بـ"يوم الوحدة الوطنية"، حيث قلّد بوتين البروفيسور رشاد ميرن الوسام، ليكون بذلك أول كوردي ينال هذه الجائزة الرفيعة منذ تأسيسها عام 1999، والتي تُمنح للشخصيات المتميزة في الحفاظ على الثقافة الروسية ونشرها وتعزيز التواصل الإنساني.

وخلال كلمته في الحفل، أكد البروفيسور ميران على عمق العلاقات التاريخية والثقافية بين كوردستان وروسيا.

افتتاح قسم للغة الكوردية في المكتبة الدولية بإسن الألمانية

شهدت مدينة إسن الألمانية حدثاً ثقافياً مهماً آخر يعكس التنوع الثقافي والتفاعل بين الجاليات المختلفة في المدينة، حيث تم افتتاح قسم خاص باللغة الكوردية في المكتبة الدولية (إسن-شونابيككه).

هذا القسم الجديد يهدف إلى تسليط الضوء على الثقافة الكوردية واللغة الكوردية من خلال جمع الكتب والمنتجات الثقافية الأخرى التي تساهم في توسيع معرفة الزوار بكوردستان وتاريخها، بالإضافة إلى تقديم المعلومات المتعلقة بالجالية الكوردية في ألمانيا.

من المتوقع أن يكون هذا القسم نقطة مرجعية للكورد المقيمين في ولاية شمال الراين وستفاليا وكذلك للألمان والأجانب الذين يطمحون للتعرف أكثر على الثقافة الكوردية.

المكتبة، التي تضم حالياً أقساماً مخصصة للغات مختلفة مثل الروسية، الأوكرانية، التركية، العربية، والبولندية، تستمر في توسيع نطاقها لتشمل المزيد من الثقافات واللغات.

وفي إطار التفاعل مع هذه اللغات، تُفتح أبواب المكتبة يوماً واحداً في الأسبوع لكل من اللغات المذكورة، باستثناء اللغة التركية التي تُفتح 14 يوماً في الشهر، مما يتيح للمقيمين والزوار فرصة الاستفادة من المواد الثقافية المتاحة بلغاتهم المختلفة.

يُشار إلى أن المكتبة تقع في جوستاف هاينمان بلاتز في مدينة إسن، وتعد أحد المراكز الثقافية الهامة التي تدعم التنوع اللغوي وتعزز التواصل بين الثقافات المتنوعة في المنطقة.

الفيفا يرشح جماهير نادي زاخو لجائزة أفضل جمهور في العالم لعام 2025لخدماتي في مجال الترجمة من الروسية إلى الكوردية

أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا)، عن القائمة النهائية للمرشحين لجائزة أفضل جمهور لعام 2025 ضمن جوائز The Best السنوية، وضمت القائمة جماهير نادي زاخو إلى جانب أليخاندرو سيجانوتو ومانويل كاسيريس.

بحسب الموقع الرسمي للفيفا، أن اختيار جماهير زاخو جاء لما قدّمته من مبادرة إنسانية فريدة خلال مباراة الفريق أمام نادي الحدود في 13 أيار الماضي ضمن دوري نجوم العراق، عندما ألقت آلاف الدمى المحشوة على أرض الملعب دعمًا للأطفال المرضى.

وقد جمعت تلك الألعاب قبل انطلاق المباراة وتم التبرع بها للمستشفيات التي ترعى الأطفال، في لفتةٍ وصفتها الأوساط الرياضية بأنها «من أروع صور الإنسانية التي جسّدتها الجماهير الكوردستانية».

ومن جانبه أكد نادي زاخو في بيان له: «إن إلقاء ألعاب الأطفال داخل الملعب يجسّد روحًا إنسانية راقية تُقدّرها الأوساط الرياضية في اقليم كوردستان والعراق وآسيا، وجماهيرنا هي نبض الفريق وتواصل لفت الأنظار بمبادراتها الإبداعية».

ويُعد ترشيح جماهير زاخو لهذا اللقب العالمي سابقة تاريخية للنادي وللكرة الكوردستانية، إذ بات اسم زاخو حاضرًا بين أبرز رموز الشغف الكروي الإنساني في العالم.

ترشيح فيلم كوردي لنيل جائزة في مهرجان «بارادايس» الدولي بألمانيا

أعلن المخرج الكوردي جبرائيل أبوبكر الأحد، 9 تشرين الثاني 2025، أن فيلمه القصير بعنوان «بحر الأمل» تم ترشيحه لنيل جائزة في مهرجان «بارادايس» الدولي الذي سيُقام في ألمانيا.

قال المخرج الكوردي جبرائيل أبوبكر، إن المهرجان سيُعقد في الثالث من الشهر المقبل في مدينة كولونيا بألمانيا، مشيرًا إلى أن المنافسة قوية جدًا، إذ تم اختيار فيلمه من بين 4800 فيلمٍ مُقدَّم، وسيتنافس مع 59 فيلمًا آخر.

وأكد المخرج الكوردي أن فيلمه هو الممثل الوحيد عن العراق وكوردستان بين المشاركين القادمين من 52 دولة.

ويروي الفيلم القصير «بحر الأمل» قصة إنسانية مؤثرة عن الدمار الذي تخلفه الحروب في حياة المدنيين، ويسلط الضوء على الجانب النفسي والجسدي العميق لمعاناة النزوح، وعلى رحلة الذين أُجبروا على ترك منازلهم بحثًا عن حياة كريمة وآمنة، متحملين مخاطر الهروب والموت والاختناق التي تترصدهم في كل خطوة.

العدسة

عمر كوجري

الديمقراطي الكوردستاني ملك الكوردستانيين

في أول يوم تأسيسه قبل أكثر من سبعة عقود مضت، وضع الحزب الديمقراطي الكوردستاني مصلحة الأمة الكوردية فوق كل اعتبار، وجعل من الاعتزاز بالقومية الكوردية هدفاً أساسياً في مسيرته، ولم يحد عنه، ولأن البارتي كان صادقاً، ونبيلاً وراقياً فقد طرح برامجه على مدار السنوات المنصرمة بروح وثابة، وتوق نحو الأفضل في كل مكان وزمان.

في كل وقت، قد يفقد الحزب السياسي التقليدي موجبات ومسوّغات تأسيسه، وبالتالي يفقد مصداقية ديمومته طالما أنه: إما حقق الأهداف التي رسمها في برنامجه السياسي، أو أن الزمن تجاوزه، ولم تعد لشعاراته، وحتى لوجوده أي فائدة ومعنى..

لكن الحزب الديمقراطي الكوردستاني وفي سابقة تاريخية لافتة حقاً يتجدّد على الدوام، وكل يوم، فبينما تشيخ الأحزاب، وتتكهل، وتعجز عن إغراء وضخ دماء شابة جديدة في عروقه حتى يستمر في رفع الراية، ولا تتعب الأكف الكهلة، نرى وفي كل وقت أن صفوة وجمال الديمقراطي الكوردستاني هم من الشباب، وهذا سرُّ ديمومته اللافتة وشبابه الدائم، وليس بغريب أن معظم الناجحين من الديمقراطي الكوردستاني في انتخابات البرلمان العراقي هم من شباب الحزب.

البارتي هو حزب التجدد والعطاء لأنه يستند على إرث النضال المتعاظم منذ تأسيسه على يد القائد الخالد في ضمير أمتنا الكوردية ملا مصطفى بارزاني، وإلى يوم تسليم الراية للرئيس مسعود بارزاني الذي فرض احترام وتقدير الحزب ليس على مستوى إقليم كوردستان بل تجاوز ذلك إلى ضفاف أوسع وأكبر.

ولأن البارتي وهو بهذا الألق الفكري، والماضي العريق والجماهيرية الفذة، فقد كان طبيعياً أن يترجم أقواله إلى أفعال، فقد وعدت قيادة الحزب في احتفالات ما قبل يوم انتخابات البرلمان العراقي أنها ستفوز بمليون صوت، وأشعلت مدرجات الملاعب والساحات بهذا الشعار الذي بدا «خيالياً» ومحالاً للبعض، وبالفعل قد تجاوز الحزب هذه العتبة. عتبة المليون صوت..

هذا النجاح الباهر لا يملك رصيده الديمقراطي الكوردستاني فقط، بل كل الكوردستانيين المؤمنين بنصاعة وعطر سيرة البارتي عبر العقود الماضية وحتى الآن.

من الطبيعي أن كلّ مَن صوّت لقائمة الديمقراطي الكوردستاني، ليسوا أعضاء منضوين تحت راية الحزب، ولا يمارسون نضالهم اليومي بموجب تعليمات وقرارات الحزب، هؤلاء جماهير ومحبو ومناصرو الحزب، والآخذون بيده حينما تشتد عصائب الخصوم، وتريد أن تحجب النور عن عين البارتي لغايات في أنفسهم، ولكن هيهات!! فهؤلاء الخصوم مهما تكاثروا، واشتد عودهم يتقهقرون أمام إرادة الحزب، والغيرية والإقدام والتضحية والبذل الذي يتصف به البارتي منذ لحظة إعلانه وحتى الآن.

لقد راهن الخصوم، أو لنقل الأعداء على تراجع شعبية الحزب، وزعموا أنهم سيدخلون العاصمة هولير، لكنّهم أصيبوا بخذلان كبير بعد صدور النتائج، وسجّل الحزب سابقة لا مثيل لها في منطقتنا، وفاز بأكثر من مليون صوت، وهذا رقم رائع بالمقارنة مع تعداد نفوس الكورد في جنوب كوردستان.

فمن صوّت للبارتي كي يظل في الصدارة، إنما صوّتوا ليس لأجل بضعة مقاعد في برلمان العراق، بل كرمى لدموع أمهات الشهداء، كرمى للثبات على المواقف القومية للبارتي، للأمل بدولة كوردستان القادمة والتي يسعى إليها البارتي في كل لحظة.

النجاح الذي حققه الديمقراطي الكوردستاني، ووضوح شعاراته في الحملة الانتخابية (الشراكة – التوازن -التوافق) ليس ملكاً له فحسب، إنما لنا كلنا.. كلنا معنيون ومبتهجون بهذا النجاح الباهر الذي تحقق، وقادمات الأيام ستكون أجمل. ثقتنا مطلقة بهذا الحزب العظيم.

موقع الحزب الديمقراطي الكوردستاني-سوريا
www.pdk-s.com
البريد الإلكتروني الرسمي
E-Mail: info@pdk-s.com
يمكنكم مراسلة الصحيفة على العنوان التالي:
kurdistanrojname.inbox@gmail.com
kurdistansenter@gmail.com
www.facebook.com/pdks.people